١١٢

إسماعيل باشا صدقي

د. محمد محمد الجوادي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

إسماعيل باشا صدقي

د. محمد محمد الجوادي

الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
١٩٩٨

تقـــديم

يسرني أن أقدم للقــارىء الكريم هذا الكتــاب عن اسماعيل صدقى باشا ، للدكتور محمد الجوادى • وكان قد قدمه لى منذ بضع سنوات ، فلما جاء وقت نشره ، طلب اعادة قراءته ، وأدخل عليه تعديلات كثيرة ، وأضاف اليه اضافات هامة ، وهو ما جعلنى أقدره تقديرا كبيرا • فقليل من الباحثين من يفكر فى ادخال تعديلات أو اضافات على عمل علمى لمجرد أنه أتيحت له الفرصة للقيام بذلك ، ولكن الدكتور محمد الجوادى باحث يحب اجادة عمله ، وهو لذلك جدير بالتقدير •

واسماعيل صدقى باشا ، شخصية تاريخية من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر والتى أثرت فى تاريخها الحديث تأثيرا كبيرا بالايجاب والسلب على السواء ! ، فهو مبتدع فكـرة التدخل فى الانتخابات العامة لصالح القصر الملكى ، وقام بتزوير عدة انتخابات عامة ، وأقام دكتاتورية تميزت بالجرأة فى الاعتـداء على حقوق الشعب ، وحفلت عهود حكمه بالصدام الدامى مع الجماهير المصرية التى كانت تولى حزب الوفد ثقتها وتأييدها •

على انه فى الوقت نفسه كان حاكما يحفل عهده بالانجاز المالى والادارى ، كما كان رجل دولة من طراز نادر ، فعلى الرغم من قصر فترات حكمه الا أنه استطاع ان ينشىء مصيف مرسى مطروح ، وأن يقيم مشروع كورنيش الاسكندرية ، وأن ينشىء مشاريع هامة ٠

وقد تناوله الدكتور محمد الجوادى بنظرة ، قد نختلف معه فيها ، ولكنها جديرة بالقراءة والتأمل ٠ وقد قسم كتابه الى أربعة أبواب :

الباب الأول : حياة اسماعيل صدقى وشخصيته ، أما الباب الثانى : فهو عن الفكر السياسى لاسماعيل صدقى فى السياسة الداخلية والخارجية ، وتناول فى الباب الثالث : موقف اسماعيل صدقى باشا من قضية الاستقلال والمفاوضات مع بريطانيا ، وأزمة واحة جغبوب ، وكورنيش الاسكندرية ، وخزان جبل الأولياء ، وبنك التسليف ٠

أما الباب الرابع : فتناول فيه علاقة اسماعيل صدقى بالقوى السياسية المختلفة ، فيتعرض لعلاقته بالوفد ، وبحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الشعب ، والهيئة السعدية ، والزعماء السياسيين المستقلين ، ثم علاقته بالصحافة ، والبرلمان ، والطلبة ٠

وبذلك يكون هذا الكتاب قد غطى جانبا كبيرا من حياة هذا الزعيم السياسى الذى أثر فى حياة مصر السياسية فى فترة ما قبل ثورة يوليو ، وهو جدير بالقراءة ٠

والله الموفق ٠٠

رئيس التحرير

أ٠د٠ عبد العظيم رمضان

مقدمــــة

حين يقدم المرء على الكتابة عن شخصية من أمثال اسماعيل صدقي باشا فانه تعتريه عدة مشاعر تجعله أقرب الى الاحجام منه الى الاقدام ، والى التأني منه الى المبادرة ، والى التباطؤ منه الى الايقاع العادى فضلا عن الايقاع السريع وليس أقل هذه المشاعر ذلك الشعور بالخوف ، الذى يدفع اليه موقف الناس الذين باتوا يعتقدون جميعا ، بفضل ما تكرر على أسماعهم وأبصارهم أن هذا الرجل رمز للطغيان والدكتاتورية والاستهتار بالشعب واحتقار القانون والدستور واملاء الارادة ومحالفة الأجانب ، وأنه صورة مجسدة لكل عيوب ما قبل الثورة ولكل ما يثير البغضاء تجاه زعماء هذا العهد .. فماذا يكون موقف الكاتب عندئذ اذا تحدث عن اسماعيل صدقي حديثا فيه بعض الانصـــاف ، الا أن يكون من أعداء هذا الشعب على أقل تقدير ؟

وتزداد الأمور تعقيدا اذا كان هذا المؤلف من الذين يعنون بابراز الجوانب المضيئة في الناس كل الناس ، أو اذا كان من المعتنقين (الملتزمين) لدين يدعو رسوله الى ذكر محاسن الموتى ،

أو اذا كان من الذين لا يقبلون الأمور على علاتها ، ويحاولون أن يجلوا الصدأ عن بعض الحقائق ، فمثل هذا الكاتب يجد نفسه في تيار آخر قد يعلي من شأن أفكار كثيرة حتى ان عبر عنها بانها محض أفكار ، ويعنى بابراز أمجاد كثيرة حتى ان صور المجد الذي فيها على نحو ظالم .

ومع هذا كله فقد يجد المؤلف نفســـــه مدفوعا الى التذكير بانه لا يتخذ من اسماعيل صدقى مثلا أعلى مع أنه لم يكن فى حاجة الى ذكر مثل هذه العبارة حين ترجم فى كتب كاملة قبل هذا لأكثر من عشرة من أعلام هذا الوطن بالاضافة الى الترجمات المتفرقة التى نشرها هنا وهناك . أيكون المؤلف خائفا من هذا الذى قد قد ينطبع فى أذهان قرائه حين يجدونه ينصف رجلا أبت كل الأقلام قبل هذا أن تنصفه ؟ فليكن هذا فرضنا الى حين ، ولنمض مع مؤلف متخوف من ابراز الفضل لاسماعيل صدقى على نحو ما أبرزه من قبل لغيره .

هل يتحوط المؤلف لنفسه عند محبيه كى لا يكون من أنصار فكر عرف بانه يهاجم الديمقراطية وتهاجمه الديمقراطية ، ويهون من قدر الشعب ويأبى الشعب الا أن يهون من قدره ، فكر يعلى من قدر نفســـه على الغير فيأبى الغير الا أن يخســـف به وبانجازاته الأرض ؟

ومع هذا كله فلم لا يعترف هذا القلم بانه ينحو منحى حرجا حتى يصل الى الحقيقة ، وأنه ينبغى له الا يهاب ظل الذكرى أو أثر السمعة حين يتعرض لأقدار الرجال ، وأنه ينبغى له أن يبتغى وجه الحقيقة حين يخص هذا الرجل اليوم بمثل هذا الكتاب ، وأنه يود للتاريخ كتابة تنأى بنفسها عن الديماجوجية ، والغوغائية ،

والحزبية قدر المستطاع جميعا ، وانه يريد أن يلفت نظر أبناء قومه الى امجاد أهملوا تقديرها .. وأفكار تهاونوا في وزنها ، ورؤى لم ينتفعوا بها في حينها .. ولا بعد حين ؟

* * *

لماذا يحرص المؤلف على الدفاع عن نفسه قبل الهجوم ، مادام هو يكاد يؤمن بقدر هذا الرجل وقدراته ؟ هل هو في حاجة الى أن يذكر أنه يقدس الرأى العام ؟ كل أولئك سـوف ترينا حقيقته الصفحات القادمة من هذا الكتاب التى ظلت المشاعر المتناقضة تسيطر على المؤلف طيلة كتابتها ، فوجد أن من الخير أن يقدم كتابه لقارئه اليوم بهذا الاعتراف ، لعل القارىء يمضى معه فى تعـاطف ، والتعاطف على أقل تقدير أولى من التحامل حتي لو كان على المعتقدات القديمة .

بيد أن الحقيقة تقتضينا أن نقول الآن — فى ثقة — ان اسماعيل صدقى لم يكن خيرا كله كما أنه لم يكن شرا كله ، ولهذا فان الافراط فى فهم تقدير هذا الكتاب لاسماعيل صدقى وتأويل هذا التقدير على أى صورة من الصور التى ترتفع به عن أخطائه ، هو افراط وتأويل لا يحتمله هذا الكتاب ولا يقصد اليه هذا المؤلف ، وهو ظلم أيضا للقلم الذى أراد استجلاء الحقيقة (حتى ان كانت غير شائعة) لا قلب العقيدة الشائعة الى نقيضها تماما .

نعم فقد كان اسماعيل صدقى بشرا .. فى عهد كان البشر فيه درجات (فيما بينهم) وكان هو فى الطبقة الأعلى من هؤلاء (فيما يعتقد ، وفيما أعتقدوا كذلك) ، وكان فيه كل عيوب البشر ثم كل عيوب هذه الطبقة (المصطنعة) فى ذات الوقت الذى كان عليه أن يبرز كل ميزاته الشخصية ، وكل ميزاته العقلية التي أهلته لها ظروفه وانتماءاته ومواقعه التي وصل اليها .

فاذا آنس القارئ من نفسه القدرة على أن يمضى مع المؤلف فى هذا الكتاب على هذا النحو أو النسق ، فربما يسعده أن يقرأ لمؤلف مازال يمارس الطب بكل ما فيه من أساسيات تقتضى الدقة فى التشريح ، والفهم فى تقصى دواعى الأمراض ، والصبر من أجل التشخيص ، والأمل فى أن يكون ما حدث هو فعلا أخف الضررين .

واذا لم يكن فى وسع القارئ أن يجد فى نفسه مثل هذه الروح فان فى وسعه أن يجد فى هذا الكتاب جهدا بذل المؤلف أقصى جهده فيه من أجل تجميعه وتوثيقه وترتيبه والحرص على الدقة فيه والصدق ، وعلى روح المقارنة بين المواقف والشخصيات والفكر والرأى ، وعلى الروح التى لا بد منها لكل من يخوض فى تاريخ وطنه وهى روح الانتماء بالطبع ، حتى ان لم تطاوعه ظروف البحث والكتابة طيلة الأعوام الأربعة الماضية التى انشغل خلالها باعداد هذا الكتاب على هذا النحو .

د . محمد محمد الجوادى

الباب الأول

حياة اسماعيل صدقي وشخصيته

ينتمي اسماعيل صدقي الى أسرة مصرية ذات جذور عربية أصيلة ، على عكس ما هو شائع من أنه شركسي أو تركي الأصل ، ويعود أصله الى قبيلة الفواخر ، وهم عرب أقاموا على سواحل البحر المتوسط لحماية الفتوح الاسلامية فى هذه المناطق (التى كانت قد وصلت الى مدينة بواتيه الفرنسية) ومن قبيلة الفواخر يتفرع فرع الطيور ، ومنهم الجد الأعلى لصدقي باشا وهو «يونس» الذى ارتحل لأداء الفريضة فحط به الرحال على الشاطىء الغربى للفرع الشرقى للنيل فرع دمياط ، حيث استقر فى البلدة التى اسمها « الغريب » ، ومن سلالة يونس هذا كان محمد سيد أحمد باشا الذى هو شقيق جد صدقي باشا ، وجد زوجته فى الوقت نفسه ، ومنذ عهد محمد سيد أحمد باشا ازداد شأن هذه العائلة وقد كان والد صدقي باشا هو أحمد باشا شكرى الذي وصل الى منصب وكيل وزارة الداخلية ، ومن سلالة محمد سيد أحمد باشا كان ابنه أمين باشا سيد أحمد والد زوجة صدقي باشا وهو في الوقت نفسه جد الأستاذ محمد سيد أحمد الصحفى المعروف .

درس اسماعيل صدقي منذ مطلع حياته في المدارس الفرنسية بمصر ، وتخرج فى مدرسة الفرير ، ثم فى مدرسة الحقوق المصرية سنة ١٨٩٤ فى ذات الدفعة التى تخرج فيها كل من توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء وأحمد لطفى السيد باشا واسماعيل بك الحكيم (والد الأستاذ توفيق الحكيم) ومحمد عبد الهادي الجندي ومحمود عبد الغفار ومحمود الطوير .

هذا وقد عمل اسماعيل صدقى مساعدا للنيابة لفترة قصيرة أنتقل بعــدها الى وظائف الادارة ســـكرتيرا للمجلس البلدى بالاسكندرية ثم وكيلا لوزارة الداخلية .

نموذجا لوزراء العصور السالفة :

ربما كان اسماعيل صدقى خير نموذج لوزراء العصـــور الوسطى والقديمة الذين كانوا يتولون شأن الحكومة كلها ، حين كان نظام الدولة يعتمد على ملك ووزير ، وزير يســتطيع أداء كل شيء ، وهذا هو اسماعيل صـــدقى كان قادرا على الجمع بين رئاسة الوزارة ووزارات المالية والداخلية ، وهما أهم وزارتين في عهده ، ومن قبل ذلك عمـل اســماعيل صــدقى وزيرا للأوقاف وللزراعة .

كما تولى اسماعيل صـــدقى وزارة الخارجية فى كثير من الأحيان ، ربما يقول المتأمل بعد هذا، ان صدقى لم يعمل وزيرا للأشغال العمومية التى كانت من نصيب المهندسين ، ولكن صدقى مع ذلك قدم من مواقع أخرى مشروعات تجعل اسهامه فى هذا المجال لا يقل عن اسهام أى ممن تولوا شأن هذه الوزارة ، ولم يتول صدقى باشا وزارة العدل ، بالطبع لأنه لم يكن بحاجة الى مثل هذا المجد الذى تجاوزه ، والذى كان قادرا عليه بحكم دراسته من قبل ، وان لم يكن الرجل قد تدرج (كأقرانه من الحقوقيين الذين عملوا بالسياسة) فى سلك النيابة أو القضاء وان كان قد بدأ حياته الوظيفية فى النيابة .

رئيسا للوزراء فى الثلاثينات :

وتعتبر فترة حكم صدقى الأولى (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣) من أبرز الفترات فى التاريخ المصرى المعاصر لما حفلت به من تأثير قوى

لشخصية صدقي على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فقد استطاع هذا الرجل أن يفرض سياساته الاصلاحية المدروسة جيدا على كل المجالات وهكذا أصبح فى وسع مصر أن تجتاز الأزمة الاقتصادية التى مرت بالعالم كله فى ذلك الوقت فاذا صدقي يجنبها بلاده ، وليس هذا فحسب ، ولكنه استطاع أن ينشيء مؤسسة كبنك التسليف تتولى حفظ الثروة الزراعية من الأراضي وتنميتها ، ويتغلب صدقى باشا باجراءات اقتصادية صارمة على التضخم فيحدد سعر الفائدة ويلزم المصارف جميعا (رغم انها كانت كلها اجنبية) بسياسته الاقتصادية ، ويسيطر تماما على حركة رؤوس الأموال لتحقيق خطة الدولة ثم اذا هو ينتبه الى مشروعات كبرى من امثال خزان جبل الأولياء وكورنيش الإسكندرية ويحيل هذه المشروعات بأقصى ما يمكنه من نفوذ وسرعة واقعا ملموسا .

اصلاح الموازنة :

كان فى مقدمة برنامج صدقى الاقتصادى دائما اصلاح الميزانية ، لأنه كان من الذين يحرصون على التوازن بين المداخل والمخارج فى الميزانية ، ببن الناتج والاستهلاك ، بين التصدير والاستيراد ، وبالأضافة الى هذا كان صدقي باشا منذ أكثر من نصف قرن يكرر شعار « اعادة التنمية فى البلاد وعلى الخصوص لدى رجال الأعمال » وهو نفس ما يقال اليوم تحت اسم « المستثمرين » .

وينتبه صدقى باشا كذلك الى الابعاد الاجتماعية فى كل قراراته اليومية حتى أصبح عهده مضرب الأمثال فى استقرار الاسعار وانعدام التضخم والتحكم فى سياسات التجارة الداخلية .

على أن هذا كله لم يكن هو ما أشتهرت به فترة حكمه فى أذهان قارئى التاريخ المصرى وكتابه وانما كانت للأسف الشديد سياسته الباطشة بمعارضيه وبالديمقراطية ، فقد استطاع — كما نعرف — أن يضع دستورا جديدا بديلا عن دستور ١٩٢٣ الذى شارك فى وضعه من قبل وجعل فى هذا الدستور حقوقا للعرش (على سبيل المثال) أكثر من حقوقه فى دستور ١٩٢٣ .

وصاغ صدقى باشا نظاما جديدا للانتخابات ، وحل البرلمان وأتى ببرلمان جديد وبطش بمعارضيه من الاحزاب جميعا وعلى رأسهم الوفد والنحاس باشا بالطبع .

وكان الأحرار الدستوريون فى أول الأمر يمالئون صدقى باشا ولكنهم وقعوا فى خصومة معه .. وعاودوا للائتلاف مع حزب الوفد (وكان هذا هو الائتلاف الثانى مع الوفد بعد ائتلاف ١٩٢٦) وكان زعماء الحزبين يخرجون على رؤوس المؤتمرات الشعبية المناهضة لصدقى . وكانت صحف هذه الأحزاب تناوىء صدقى بكل ما تستطيع ، وكان صدقى يوقف هذه الصحف ، فتصدر برخص صحف أخرى فيوقفها وهكذا الى آخر ما يعرفه قراء تاريخنا المعاصر .

ولم يكن صدقى باشا سهلا فى معالجته للحوادث وانما كان يستعين بكل ما أوتى من القدرة على الحيلة والقوة على أحباط خطط كل الزعماء المناوئين له والدهماء .

عزم النحاس ومحمد محمود ذات مرة على السفر الى طنطا على رأس وفد من الزعماء لعقد مؤتمر جماهيرى هناك .. وعند وصول الوفد الى محطة القاهرة أغلقت الحكومة أبواب المحطة فى وجوههم .. ولكنهم تمكنوا من دخول المحطة عنوة واستقلوا

القطـــــار وما حل موعده حتى تحــرك تاركا عربة الزعماء بعد أن تم فصلها عن بقية عربات القطار ، ولما لم ينزلوا منها سحبت العربة بونش الى منطقة حلوان !!

وحين حاول هؤلاء الزعماء عقد مؤتمر جماهيرى فى بنى سويف فوجئوا عند وصولهم بالقطار بحصار من قوات الجيش والبوليس حالت بينهم وبين الجماهير واضطروا للعودة الى القاهرة . وفى مرة أخرى تحرك بهم القطار الى مكان آخر غير مكان المؤتمر . ولم تتورع أجهزة صدقى عن تفريق المظاهرات بالقوة وبخراطيم المياه .. فلما كانت الجماهير تستغل خراطيم المياه فى الاعتداء على الشـــرطة كانت الحكومة تقطع المياه عن هذه الخراطيم . ويقال ان استخدام الحكومة للقوة بلغ حد اطلاق الرصـــاص . بل يرمى كثير من الوفديين حكومة صدقى بالتعسف الشـــديد فى معاملة معارضيها زجا فى السجون وشهرا للافلاس .. الى آخر هذه الوسائل .

هـــدوء الطبـــع :

ومن العجيب أن صدقى لم يكن شخصا عنيفا على ما أجمع عليه الرواة ولكنه كان شخصية مهذبة لا تفارق الابتسامة شفتيه . هادىء الطبع والمظهر ، ولكنه مع ذلك جبار قوى ، لم يكن عصبيا ولا حماسيا ولكنه هادىء فى قوة وقدرة شديدتين ، كان حريصا على الوصول الى الحلول لكل ما يقابله بالحيلة والهدوء ، وكان رجل دولة من طراز نادر ، يعرف هدفه ويعرف كيف يصل اليه ، وكان ذا عقلية مرتبة ، وثقافة عريضة ، وقدرة على الانجاز وتمرس بالمناصب المختلفة ولهذا فقد نجح فى تحقيق ما لم يستطع غيره تحقيقه ، وفى زمن قصير جدا ، وترك بصماته على كل المواقع التى شغلها

أو أشرف عليها من بعيد ويندر أن تجد فى تاريخنا كله من تمكن من تسجيل بصماته بقوة صدقى باشا على الرغم من قصر المدة التى أتيح له فيها أن يرأس الوزارة .

الاعـــتزاز بالنفس :

وقد كان اسماعيل صدقى من السياسيين الذين يعتزون بأنفسهم اعتزازا شديدا وكان يصدر فى هذا بالطبع عن شـــعور صادق بأنه أعلى وأسمى من أن ينزل بمستواه الى مستوى الممارسات التى كانت تصدر عن بعض أقرانه من الســـياسيين المصـــريين يومها . ومع أن صدقى باشا كان يعرف حق المعرفة أنه لا يستند الى قاعدة سياسية شعبية ذات تأثير واضح فى مجتمع تغلب عليه الأمية القاتلة ، فانه كان واعيا تماما بأهمية كفاءته الشخصية وخبرته السياسية والاقتصادية وتمرسه بمشكلات بلده .

ولهذا فانه كان حريصا دائما على أن ينمى من قدراته وعلى ان يبرزها كذلك ، ولم يكن اسماعيل صدقى فى الفترات التى ابتعد فيها عن الحكم — وهى فترات طويلة — يمتنع عن الادلاء بآرائه الحرة والواضحة فى شتى المشكلات التى تعترض الحياة السياسية والاجتماعية فى وطنه بل كان يستعرض الحلول والبدائل فى تفصيل دقيق أو اجمال معبر ، ولم يكن أبدا من أصحاب المبادىء أو الشعارات المنادية بالحلول العامة وانما هو حريص دوما على الاهتمام الشديد والحفاوة بالتفصيلات والجزئيات .

وكان صدقى بلا شك قادرا على الالمام بخطط الاصلاح الادارى والحكومى والاقتصادى أكثر من أى سياسى مصـــرى آخر من معاصريه وربما نجد الدليل على ذلك فى أنه فى الفترات القصيرة من حكمه اســـتطاع أن ينشىء مصيف مرسى مطروح ، وأن يقيم

مشروع كورنيش الاسكندرية ، وأن يوجد سلاح الطيران فى الجيش المصرى ، وأن ينشىء بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، واتحاد الصناعات .. هذا فضلا عن أياديه الممتدة الى الزراعة ، فهو الذى ادخل على سبيل المثال زراعة العنب الأرضى فى مصر ، واستطاع ان يحصل من رئيس وزراء ايطاليا الأشهر موسولينى على ٢٠ الف شجرة كانت نواة زراعة هذا العنب فى مصر .... الخ . وعلى هذا النحو كانت اصلاحات اسماعيل صدقى فى شتى المجالات .

اكثر من المفروض فى سياسى :

كان صدقى باشا — كما قدمنا — معتزا بنفسه ، ربما بأكثر من المفروض فى سياسى مثله فى بلد تفشت فيه الأمية والأمية السياسية ، وقد دفع صدقى باشا بلا شك ثمن هذا الاعتزاز فى حياته وبعد مماته وحتى الآن ، وسوف يظل يدفع أقساط هذا الثمن الى أن يشمله التنوير الثقافى والتاريخى ، فتسقط عنه الأقساط المتجددة التى لن تنتهى ما دمنا نغلب التعصب المطلق على نظرتنا الوجدانية الى أعلام تاريخنا القومى .

صـــــدقى بين ملكين :

ربما كان صدقى باشا أبرز نموذج للسياسى الذى نال حظه فى عهد ملك كان يقدره ويحترمه ويثق فيه ، ثم جاء عليه زمن الملك الابن فلم يجد فى عهده ما كان يجده فى عهد الوالد ، كان صدقى باشا أثيرا لدى الملك فؤاد ، وقيل أن فؤادا أوصى ابنه فاروق بأن يأتى بصدقى عندما تتعسر عليه الأمور ولكن فاروق لم يعين صدقى باشا رئيسا للوزارة الا مرة واحدة كانت بعد عشر سنوات من جلوس فاروق نفســـه على العرش ، على حين أنه لو امتد العمر بالملك فؤاد لكان صدقى رئيسا للوزراء فى أواخر

الثلاثينات مرة ثانية وثالثة ، كانت هناك جفوة أو فجـــوة بين الملك وهذا الوزير الأول ، ليس من شك فى أنه قد شارك فى صنعها بالطبع رجال حاشية فاروق من الذين كان يخافون صدقى ويخشون بأسه ، ولكن لابد أن الملك فاروق نفسه كان له دور .. ولنذكر أن صدقى باشا لم ينل لقب صاحب المقام الرفيع مع كل ما عرفنا من شأنه .. وحين توفى لم تحظ جنازته بما كان يجب أن تحظى به جنازة مثله وهو صاحب الدولة رئيس الوزراء السابق .

ومع هذا فربما كان اسماعيل صدقى صـــاحب حالة من الحالات النادرة فى التاريخ المصرى المعاصر حين قدم استقالته من رئاسة الوزراء وبدأت المشاورات لتأليف وزارة جديدة ورشحت الأسماء لتولى المهمة ، ثم عاد رئيس الدولة (الملك فاروق فى هذه الحالة) ليكلفه مرة أخرى بالاستمرار فى أداء مهام منصبه هو وحكومته .. ونستطيع أن نعتبر هذا الرفض للاستقالة بمثابة تكليف جديد بتشكيل للوزارة فكأن صدقى باشا لم يشكل الوزارة مرة واحدة فى عهد فاروق وانما مرتان . ومع هذا فقد كان التاريخ الطبيعى يتوقع له دورا أكثر من ذلك لو كان فاروق أكثر نضــجا وخبرة بالرجال .

الشــجاعة فى مواجهة الاشــاعة :

كان صدقى دائما واضحا حتى عندما اضطرته الظروف الى موقف لا يقابله — فى العادة — من كانوا قبله من السياسيين وكذلك من أتوا من بعده الا بالتجاهل التام وذلك حين نشرت احدى الصحف الصباحية ما أسمته « نصوص الاتفاق » الذى تم بين صـــدقى وبيفين .. فاذا بمجلس الوزراء يصدر بيانا يقول فيه : « ان هذا الذى نشر لا يتفق والحقيقة الا فى قليل من النواحى المستقاة من هنا أو هناك .. » ويمثل هذا الموقف مجمل مواقف صدقى باشا من

الاشاعات فقد كان ميالا الى الرد المفصل واثبات ما هو حقيقى ونفى ما هو مختلق ولم يكن يلوذ بالصمت ولا يلجأ الى التجاهل أو التجهيل أبدا . وهو نموذج نادر فى هذا الخلق .

الارادة الحـــــديدية :

وقد مكنته ارادته الحديدية من التغلب على آثار المحنة التى ابتلاه بها الله حين أصيب أثناء رئاسته للوزارة فى أوائل الثلاثينات بالشلل النصفى الأيسر ، وقد داوم اسماعيل صدقى على العلاج الطبيعى حتى استطاع أن يبدو للناس كأنه لم يصب بهذا المرض العضــــال .

الـــــكفاءة أم الأمــــانة ؟ :

كان صـــــدقى من أكثر الذين يعتدون بالكفاءة ويحترمونها ويعطونها مكانتها وهو أكثر زعمائنا المصريين تقديرا للكفاية ولعل ما يلقى بعض الضوء على طبيعة تفكيره فى هذه المسألة شهادة فرغلى باشا فى حقه فى كتابه « عشت حياتى بين هؤلاء » حيث يقول فرغلى باشا : « أما اسماعيل صدقى باشا نفسه الذى أتيحت لى معرفته بعد ذلك بشكل دقيق فكان من المؤمنين بسياسة القوة ، وبأن الغاية تبرر الوسيلة ، كانت ثقافته قانونية فرنسية ، وتقلد المناصب الوزارية منذ وقت مبكر فى حياته ، كما شارك فى المفاوضات التى أدت الى اعلان الاستقلال ، وكان من المصريين القلائل الذين يملكون عقلا منظما دقيقا ، وكفاءة ادارية نادرة ، يعرف جيدا ما يريد، كما كان من الذكاء والطموح بحيث مهد لوصوله لهذا المنصب فى الوقت المناسب .

« كنت من المعجبين أشد الاعجاب بكفاءته ، وأتذكر يوما حين التقيت به على باخرة ايطالية ، وجلسنا نتجاذب أطراف الحديث ،

وكان بين ما قاله لي ردا على سؤال وجهته له أنه لو خير بين ناظر عزبة مشكوك فى ذمته لكنه كفء وآخر أمين ومعدوم الكفاءة، لفضل الأول على الثانى ، وعندما ابديت دهشتى قال لى بثقة مبررا اختياره « ان الأول سوف يفيدنى بكفاءته ، ويسرقنى وحده ، أما الثانى فسوف أفيد من أمانته وحده ويسرقنى كل من حوله ، وعندما رأى الدهشة على وجهى قال لي « انك صغير السن ، وسوف تعلمك الأيام صحة ذلك » .

التعبير عن الذات :

ومن أبرز العبارات التى نلقى الضوء على شخصية صدقى كسياسى ما ذكره الأستاذ كامل الشناوى فى سؤال افتتاحى فى حديث له مع صدقى باشا نشر فى جريدة الأهرام حيث قال شاعرنا الرقيق مخاطبا صدقى باشا : « لقد تعودت أن تبدى رأيك فى الأمور العامة بدقة وعمق وصراحة ، وكثيرا ما اصطدم رأيك بالرأى الذى أجمع عليه الناس ، ولكم أثار هذا الاصطدام شرارات من السخط والغضب ولكن الغضب عليك لا يكاد يبلغ نهايته حتى تجىء الأيام والحوادث فتشد أزرك » .

ولم يكن صدقى باشا يعتقد بأفضيلته على نظرائه من حيث صواب الرأى ولكنه كان يعتقد أنه اكثر منهم صدقا مع ما فى فكره من آراء ، وهو لهذا يقول لكامل الشناوى فى غضون الحديث الذى أشرنا اليه فى الفقرة السابقة : « واذا خصصتنى بسلامة الرأى فقد ظلمت الحقيقة .. فالواقع أن كثيرين غيرى يدرسون المسائل مثلما أدرسها . وينتهون فيها الى الرأى الذى أنتهى اليه ، والفرق بينى وبينهم انى حين أتكلم اعبر عما فى رأسى ، وأنهم حين يتكلمون يعبرون عما فى رؤوس الجماهير » .

وهذا الحوار الصحفى بين قطبين حقيقبين من أهل الفكر يرينا بعض ملامح فكر اسماعيل صدقى وكثيرا من آرائه السياسية المهمة ، فها هو ذا كامل الشناوى يقول لصاحب الدولة : ان هذه الجماهير قد لا تحبك ولكنها تحترم آراءك .. وأظن أنها اليوم فى حاجة الى أن تستمع الى رأيك فى بعض المسائل الخطيرة مثل توزيع الدوائر بين الأحزاب وخفض الجنيه المصرى و .. ورفع صدقى سبابته وقال : « ليست هذه هى المسائل الخطيرة » فأجاب كامل الشناوى : ستجد بين أسئلتى سؤالا خطيرا يتعلق بكشف روسيا عن سر القنبلة الذرية وأثر ذلك فى الحرب القادمة ، وفى موقفنا من هذه الحرب .. وتكلم صدقى فقال : « وهنالك ياسيدى ما هو أخطر علينا من القنبلة الذرية التى تملك أمريكا سرها ، والتى كشفت روسيا عن سرها .. ان ما قرأته فى « الأهرام » أخطر على مصر من القنبلة الذرية ..

ولم يكن هذا الا مشروع الانفاق على التسليح .. الذى قد يستغرب القارىء لمدى الخطورة التى وصفه بها اسماعيل صدقى يومها ، ولكن الحقائق أثبتت لنا ذلك فيما حفل به تاريخنا المعاصر مما نعرفه فى سنوات ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، حتى الآن .

الزعامة الشعبية :

لم يكن اسماعيل صدقى من الذين يضعون الشعب ورغباته وعواطفه فى المقام الأول حين ينتهجون سياسة الزعامة ولم يكن من الذين يحرصون فى كل حين على أن يظلوا متمتعين برضا الجماهير العريضة ، ويمكن القول بأنه كان رجلا عمليا ، صاحب هدف واضح أو أهداف واضحة وهو يبذل جهده فى الوصول اليها مهما كلفه ذلك ، وبأسرع ما يمكن .. وعلى حين يبذل السياسى التقليدى الجهود مرة وراء أخرى (وربما يستنفد وقته وجهده فى هذا البذل)

من أجل الوصول الى ما يريد مثيرا المعارك والمصاعب فان اسماعيل صدقى كان يصل الى ما يريد فى هدوء ولو بعد حين .

ولو وجد اسماعيل صدقى فى مجتمع متقدم عن ذلك المجتمع الذى قدر له أن يوجد فيه لعانى أيضا بعض الصعوبة التى عاناها فى سياساته وممارساته ، فأمثال صدقى باشا يظلون بمنأى عن الجمهور لأنهم دائما يحبون أن يرتقوا به . لا أن يبسطوا له الأمور .

وربما كان ممكنا لاسماعيل صـــدقى أن يخفف من حدة هذا الخلق لو أنه كان قد عمل بمهنة التدريس ، حيث تتكشف له ضرورة الاعادة والتكرار وأهميتها ، وضرورة مخاطبة المستويات المختلفة بمستويات مختلفة أيضا والوصول الى الاقناع بالتدريج .. أو لو أنه عمل بالمحاماة واضطر الى التفكير فى الوصـــول الى أهداف (متباينة) عن طريق تمرين قدراته المنطقية على مواقف مختلفة ومتغيرة ، ولكنه كان من رجال الادارة والاقتصـــاد طيلة حياته فاكسبته طبيعة هذا العمل الدقة والحرص عليها ، والوضـــوح والصرامة ، والايمان بأهمية عامل الزمن والحسم .. والى هذه العقلية تعود كل مميزاته كما نعرف ، واليها أيضا يمكن ارجاع كل ما كان فى شخصيته السياسية وفكره السياسى من (عجز) عن ملاحقة (أو مجاراة) عصره ..

كأنى أريد أن أقول ان صدقى فيما تبدى لنا من سلوكه وفكره لم يكن حصيلة تربية وتعليم فحسب ، ولكنه كان متأثرا الى أبعد الحدود بطبيعة الوظائف التى تقلدها منذ شبابه ، وفى الحقيقة فان أحدا من معاصريه واللاحقين به لم يتح له مثل هذا القدر من التمرس بوظائف الادارة والاقتصاد والبعد عن وظائف المحاماة والقضـــاء والتدريس ، وهكذا كان صدقى نتاجا لصدقى نفسه .

طبيعـــة النضـــج :

ومن أبرز الصفات التى كانت فى صدقى باشا طغيان النضوج النفسى الهائل وبوسعك أن تكتشف هذا ، فى حديثه عن نفسه ، وفى مذكراته ، كما تجده فى تصـريحاته وتفاعله مع الأحداث التى عرفت له ، وصدقى باشا حين يعرض لفشل مر به فى حياته يبحث عن السبب فى تواضع العلماء ثم يثبته فى بيان الأدباء ، وسنضرب على هذا مثلا يحكى فيه صدقى باشا عن تجربته فى انتخابات ١٩٢٤ حين فاز عليه الأستاذ نجيب الغرابلى مرشح الوفد فى ظل الشعبية الوفدية التى قالت أنه لو رشح سعد زغلول حجرا لفاز ، يقول صدقى باشا : « رشحت نفسى لمجلس النواب فى دائرة سندا بسط التى تتبعها بلدتى « الغريب » واذ ذاك نشأت فكرة الغالبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا فرشح الوفد أمامى الأستاذ نجيب الغرابلى وعلى الرغم من كونه رجلا فاضـــلا فانه لم يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها ..

« وكنت أعتقد أننى ســـأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى ، وماضى فى الجهاد ، واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير . كان كل ذلك مما يضمن النجاح .. ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة ، وفى الوقت نفسه غمرت البلاد بقوتها ، وشدة تأثيرها ، واجتاحت أمامها كل شىء ، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالأنبياء ، فلم افز فى الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات ، وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .

« ومن هنا أستطيع أن أقول : « ان الانتخابات لم تكن حرة ولا أقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى .. بل أعنى أنه كان ضغطا نفسانيا أوجدته شخصية سعد زغلول

القوية ، فى بلد لم يصل بعد الى درجة النضوج السياسى ، ولم تتكون فيه الروح الدستورية » .

وعلى هذا النحو كان صـدقى باشـا ينظر الى الأمور التى تواجهه كانسان وكمسئول ولم يكن من أنصار فكرة المؤامرة ولا فكرة الحظ المعاكس ولا فكرة الكرامات ... الخ ، هذا على خلاف غيره ممن كتبوا مذكراتهم ورووا وجهات نظرهم .

مفاوضـــا :

كان صدقى باشا مفاوضا « طويل النفس » وحين طالت المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٩٤٦ ، وأخذ بعض المفاوضين يدلى بأحاديث صحفية عن بعض ما يدور فى المفاوضات ، وبات الناس يعتقدون أن الآراء داخل هيئة المفاوضين نفسها قد تضطر صدقى الى قطع المفاوضات .. اذا بصدقى باشا يفصح عن صبره الشديد وحنكته الدبلوماسية فى مثل هذه المفاوضـات حين قال : « .. غير انى وضـعا للأمور فى نصـابها احب أن يكون مفهوما لدى الجميع أنه لا يوجد أى خلاف بين اعضاء هيئة المفاوضة المصـرية وأنا منهم ، فيما يختص بالمقترحات البريطانية الأخيرة فقد رفضناها بالاجماع ، ووضـعنا بشأنها مذكرة وافقنا عليها بالاجماع ، والخلاف كله محصور فى أن أحد الأعضاء يريد قطع المفاوضات ، وثلاثة منهم يرون أن يكون ختام المذكرة شبه انذار الى الجانب البريطانى يتلخص فى أن هيئة المفاوضات تتمسـك حتى بحرفية النصوص لمشروع المعاهدة المصرية فلا تغير فى أى كلمة فيها هنا أو هناك .. أما انا وباقى حضرات الأعضاء وعددنا سبعة فلم نر هذين الرايين ، وحسبنا أننا متمسـكون بالمشـروع والأسس والمبادىء التى أقيم عليها أشد التمسك فلا محل فى نظرنا لتصرف هو فى الواقع وليد السأم والملل .. وفيه من العوائق ما لا يتفق وروح المفاوضات . .»

المسئوليات الوزارية المبكرة :

عمل اسماعيل صدقى وزيرا للزراعة لأول مرة فى وزارة حسين رشدى باشا الأولى (من ابريل ١٩١٤ حتى ديسمبر ١٩١٤) وعندما شكل حسين رشدى باشا وزارته الثانية أصبح صدقى وزيرا للأوقاف من ديسمبر ١٩١٤ حتى مايو ١٩١٥ حيث خرج من الوزارة بمفرده .

وقد عاد صدقى الى الوزارة مرة ثانية وزيرا للمالية فى وزارة عدلى باشا الأولى فى مارس ١٩٢١ حتى ديسمبر من العام نفسه ، ثم عمل أيضا وزيرا للمرة الرابعة كوزير للمالية فى وزارة ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ حتى نوفمبر ١٩٢٢) .

ودخل صدقى باشا الوزارة للمرة الخامسة فى وزارة زيور باشا الأولى حيث عين وزيرا للداخلية (ديسمبر ١٩٢٤ حتى مارس ١٩٢٥) واستمر فى ذات المنصب كوزير للداخلية عند تشكيل وزاره زيور باشا الثانية مارس ١٩٢٥ حتى استقال فى سبتمبر ١٩٢٥ (بسبب اقالة عبد العزيز فهمى باشا) .

لماذا استقال صدقى فى ١٩٢٥ ؟

فى أثناء حكم وزارة زيور ، وكان زيور نفسه فى الخارج تطورت أزمة كتاب الاسلام ونظام الحكم « لمؤلفه الشيخ على عبد الرازق » .. وقام رئيس الوزراء بالنيابة باقالة عبد العزيز فهمى باشا وكان يومئذ وزيرا كبيرا ، ورئيسا لحزب الأحرار الدستوريين فما كان من حزب الأحرار الدستوريين الا أن اجتمع وقرر أن يستقيل وزراؤه جميعا من الوزارة .. واذا بصدقى باشا (مع أنه لم يكن عضوا فى حزب الأحرار حينذاك) يتضامن مع الوزراء

المستقيلين ، ويقدم استقالته هو الآخر ، وهو موقف من المواقف التي تحسب لصدقى والتى ترينا انه لم يكن دوما — كما يريد البعض أن يصوروه — من الساعين الى المنصب بأى ثمن .

ثم يأتلف الحزبان الكبيران الوفد والأحــرار وتقدم الوزارة استقالتها ويؤلف عدلى باشا وزارة الائتلاف بينما يراس سـعد زغلول مجلس النواب لعام ١٩٢٦ ويتولى اسماعيل صدقى رئاسة اللجنة المالية فى البرلمان تحت رئاسة سعد زغلول باشا .

صـــــدقى فى البرلمـــــان :

تمثل فترة برلمان ١٩٢٦ فترة من أخصب فترات حياة صدقى باشا فقد انصرف الى العمل البرلمانى المثمر فى مجال الاقتصاد حيث تراس اللجنة المالية بكفاءة واقتدار ، وفرغ الى الدرس الهادىء والتقويم ، وفهم كثيرا من الأمور التى كان يراها وهو فى السلطة مجملة ، فاذا هو يضيف الى الاجمالى معرفة التفاصــيل وأتيح له وقت كانت فيه المفاوضـات السـياسية والمناورات أيضـا تستهلك أكثره ، وبلغ من تقدير سعد زغلول باشا نفسه لدور صدقى باشا فى برلمان ١٩٢٦ أن ترك منصة الرئاسة الى منصة الخطابة ووقف طويلا يمدح جهود صدقى باشا ونشاطه فى هذا الصــــدد .

رئيســـا للوزراء :

ثم أن صدقى باشا تولى رياســة الوزارة فى يونيو ١٩٣٠ ودامت وزارته حتى يناير ١٩٣٣ وقد شغل فى هذه الوزارة مناصب الرئاسة والمالية والداخلية ، وفى يناير ١٩٣٣ شكل صدقى باشا وزارته الثانية التى اسـتمرت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وقد عمل

فيها وزيرا للمالية طيلة رئاسته ، ووزيرا للداخلية منذ تشكيل الوزارة حتى ١٣ مارس ١٩٣٣ حيث آثر أن يخلفه فيها محمود فهمى القيسى باشا .

ازمة الابراشى والخروج من الحكم فى ١٩٣٣ :

يرجع كثير من المؤرخين السبب فى التعجيل باستقالة حكومة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ الى خلافاته المتكررة مع الابراشى ناظر الخاصة الملكية الذى تعاظم شأنه وبخاصة خلال غياب صدقى باشا فى الخارج سنة ١٩٣٣ ، وتكرار هذا التدخل ، حتى اذا عاد اسماعيل صدقى وحاول الحد من هذا التدخل لم يكن بد من هذا الخلاف الذى تفجر ، و ظهر للناس عند اجراء أحد التعديلات الوزارية المحددة .

ولهذا لم يكن بد أمام صدقى من أن يستقيل ، وأن يلمح فى كتاب الاستقالة الى هذه الخلافات .

وبعد أن ترك صدقى باشا رئاسة الوزارة ، قبل الرجل تولى منصب وزير الدولة فى وزارة محمد محمود باشا التى تولت الحكم منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حتى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ وقد تولى صدقى باشا طوال هذه الفترة وزارة المالية أيضا ، ولما شكل محمد محمود وزارته الثالثة فى أبريل ١٩٣٩ تولى صدقى منصب وزير المالية وهى المرة العاشرة التى يتولى فيها صدقى منصبا وزاريا) ولكنه لم يبق الا عشرين يوما اذ استقال فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ .

ثم ان صدقى باشا شكل وزارته الثالثة والأخيرة فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ ، واستمرت حتى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ على الرغم من أنه قدم استقالته فى سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الملك رفضها .

وفى هذه الوزارة عمل صدقى باشا أيضا (كعادته فى

الوزارتين السابقتين) كوزير للمالية والداخلية بالاضافة الى توليه الرئاسة .. ولكنه على خـــلاف ما فعل فى الوزارة الثانية حين استمر فى المالية الى النهاية وترك الداخلية فانه هنا احتفظ بوزارة الداخلية الى النهاية ، بينما ترك المالية فى ٣٠ يونيـــو ١٩٤٦ ليخلفه فيها الأستاذ عبد الرحمن البيلى .

استـــــــقالة صـــــــدقى من وزارته الثالثة :

ربما ضاق اسماعيل صدقى من السياسة المصرية ومستوى ممارســـاتها فى ذلك الجيل الذى يمكن وصـــفه بأنه أصبح بمثابة الجيل الجديد بالنســـبة له وربما بلغ يأســـه حدا جعله يكرر فى الاستقالة التى قدمها للملك فاروق العبارات التى تنم عن مثل هذه المشاعر التى لم نقرأ مثلها فى الاستقالات الأخرى التى قدمها رؤساء الوزراء .. ولكن قراءة استقالة صدقى ترينا كثيرا من المعانى التى أصبحت تفرض نفسها الى حد أنها ظهرت فى خطاب يقرؤه كل الناس فى الصحف اليومية (ولن نتصرف فى النص الأصـــلى الا باختصار بعض المرادفات فقط) .

يقول صدقى :

« مولاى صاحب الجلالة

« تفضلتم فوضعتم أمانة الحكم على كاهلى ، والسن متقدمة، فكان لى من ثقتكم الغالية ومن جلال الأهداف الوطنية والشعور الفياض بواجب الخدمة العامة أقوى حافز لى على الاضـــطلاع بالاعباء الجسام ، فصرفت مع زملائى فى خدمة مولاى وقضـــية الوطن كل عناية فى عمل متصل من غير ملل ، وقد تجمعت أهوال السفر المضنى وهذا العمل للتغلب على العقبات التى قامت أو أقيمت فى طريق تحقيق الأهداف الوطنية من الجلاء الشامل ،

ووحدة مصر والسودان تحت تاجكم المفدى ، وكانت المفاوضات طويلة وشاقة ، ومضنية ، وأصبحنا من التوفيق قاب قوسين أو أدنى ، ولكن المرض قد أصابنى ونال منى منذ شهرين وأنا أقاومه وهو يلح ، وقضية البلاد مازالت تتطلب العناية وبذل المجهود ، والمرض يا مولاى لا يرحم ، وقد استطال أمره وعيل صبرى ، ولذلك رأيت لزاما على أن أرفع استقالتى راجيا من مولاى التفضل بقبولها رعاية لمصلحة القضية التى لا تتحمل الارجاء أو التأجيل ، على أنى يا صاحب الجلالة وأنا أقدم على هذه الخطوة أشعر بالغبطة البالغة لأن الله فى عدله وكرمه قد شاء أن يحفظ لى رضاكم السامى كاملا ، وعطفكم الكريم موفورا ، وثقة البرلمان مجددة مكررة ، وكل أولئك لا غنى عنه لقيام وزارة دستورية فى بلد ديمقراطى . وها أنذا أترك الحكم يامولاى وأنا متمتع بكل ذلك راضى النفس ، قرير العين مرتاح الضمير على ما استطعت أداءه لوطنى(*) من خدمة خالصة لوجه الله » .

« ولا يسعنى ازاء ما لقيت من العطف الا أن أرفع الى مولاى خالص الشكر جزيلا ، وأسأل الله أن يبارك فى حياتكم الغالية ويسدد على الدوام خطاكم ، وأن يقر السلام والطمأنينة فى نفوس الشعب المصرى المتلهف على نجاح قضيته ويكتب التوفيق لخلفى الذى تختارونه يامولاى لاتمام هذه المهمة الجسيمة بما يحقق الأهداف الوطنية لهذا البلد المفدى » .

فهذه الاستقالة التى يختم بها صدقى باشا حياته السياسية معبرة فعلا فالمرض قد غلبه على أمره ، وعيل صبر صدقى باشا ولكن

(*) نلاحظ هنا أن صدقى باشا يقول (وطنى) ولا يقول (شعبى) وهى ملاحظة يمكن لأعداء صدقى التركيز عليها فى التفريق بين المفهومين عند الرجل .

المرض لا يرحم .. والقضية لا تحتمل التأجيل وهو قد أصبح من التوفيق قاب قوسين أو أدنى .. ولكن العقبات قامت أو أقيمت (وهكذا يتدارك صدقى دبلوماسيته بصراحته) . وهو لهذا متنازل عن هذا المجد ، داعيا بالتوفيق لخلفه .

هل وصل قبل وفاته الى حالة من اللاتوافق ؟

كان اسماعيل واحدا من الزعماء القلائل الذين شاء لهم الله أن يغادروا الحياة الدنيا قبل أن تأتى الثورة ، وكان اسماعيل صدقى قد وصل فى توافقه مع المجتمع الذى هو فيه الى نقطة اللاعودة تقريبا ، فآراؤه السياسية التى سبقت عصرها لم تجد من يفهمها أو من يقدرها ، وشتان بين هذا الموقف وموقفه مع سعد وزملاء سعد قبل ثورة ١٩١٩ حين كان يتمتع بأقدار كبيرة من القدرة على المشاركة فى الرأى والقيادة أو فى كتابة المذكرات أو فى المباحثات مع أنه لم يكن يومها الرجل الأول ولا حتى من الخمسة الأوائل .. واذا هو فى نهاية الأربعينات علم ومحيط بأمور كثيرة ولكن العجلة لا تجرى معه فقد أصبح هناك جيل جديد من الزعماء المؤثرين ، أضيق أفقا ، وأقل ذكاء من زعماء الأمس وكانوا اذا اختلفوا مع صدقى أو اتفقوا معه غير قادرين الا على المضى الا فى طريق المزايدات .

وربما كان ابلغ دليل على ذلك ان أعظم انجاز سياسى فى هذه الفترة لم يكن توقيع اتفاقية جديدة ، وانما كان الغاء اتفاقية ١٩٣٦ فحسب ، ومع هذا كان السياسيون البارزون يومها يزايدون فى هذا المجال .. وكان الفساد استشرى فى كثير من المواقع المفترض فيها أن تكون موئل الطهارة والحياد السياسى التقليدى ولكن السرطان نما بلا أمل .. كانت هناك صحافة مؤثرة ولكنها نجحت فى القاء ظلال الشك المريب على كل موقع ..

وكانت مصر قد فقدت بعض زعمائها الحقيقيين الذين كانوا يدركون الفارق الحقيقى بين الوطنية والسياسة ولا يخلطون بينهما .. على حين بقى فى الميدان رجال من الجيل الثانى أصبح كل همهم الحفاظ على تراث الجيل السابق دون النظر الى الجوهر ولا تطوير المواقف .. ولم يكن الزعماء المناظرون (بحكم مراكزهم) لصدقى باشا يومها من الذين يتمتعون مثله بروح المبادأة النبيلة .. أضف إلى ذلك أن زعيم الأحرار الدستوريين هيكل باشا على سبيل المثال قنع برئاسته الشيوخ ، وقاده فكره الصائب الى أن رئاسة الوزارة عبء ، ومأساة كما نرى من حواره الشهير مع الملك .. وكان هناك زعيم آخر هو ابراهيم عبد الهادى لا يقل عظمة عن أسلافه ولكنه وجد نفسه فجأة فى موقع الرجل الثانى وفجأة أخرى فى موقع الرجل الأول .. وفيما بين ذلك فى موقع رئيس الديوان الملكى .. ولم يكن ابراهيم عبد الهادى باشا بكل ما أوتى من قدرات وشخصية عظيمة قد استوعب بعد مكانه الجديد فى السياسة المصرية حتى ان استوعبه بعد ذلك فى شهور قليلة .

وهكذا

اصبح اكبر من الحاجة

وهكذا لم يكن الصراع يومها على القمة قد وصل الى درجة تتوافق مع خبرة صدقى باشا ، ومع هذا فلم يكن الجيل الجديد متمثلا فى فؤاد باشا سراج الدين على سبيل المثال وأقرانه بقادر على أن يفيد من خبرات صدقى باشا ولا أن يتحداها . ولهذا فانك ترى صدقى باشا يعبر عن تبرمه وضيقه تجاه الوضع الذى وصلت اليه البلاد سياسيا واجتماعيا الى الدرجة التى لا يجد معها حرجا فى أن يصرح للصحف بقوله :

« لا تفكروا فى الحكم بل نظموا صـــفوفكم للدفـــاع عن الديمقراطية ولمحاربة الرذيلة .. وليست الرذيلة هى النســـاء فحسب ، وانما هناك رذائل فى مصر اليوم أشـــد خطورة من البغايا .. وهى رذائل تردد صداها فى العالم وتردد صداها من فوق منابر مجالس مصر النيابية » . **« اننى آســف على اننى ساموت تاركا مصر فى هذه الحالة السيئة التى لم تمر بها فى يوم من الأيام .. أن الرذيلة تزحف فى مصر الى كل مكان . وقد سقطت حصوننا فى أحضانها حصنا بعد حصين .. »** .

حقيقة علاقة صدقى باشا بالانجليز والفرنسيين :

قد يكون من المهم أن نذكر للقارىء أن اسماعيل باشا (على عكس ما قد يتراءى القارىء من قراءة التاريخ) لم يكن صديقا للانجليز ، لم ينل صدقى باشا من الانجليز أي لقب أو نيشـــان (على حين نال غيره من الزعماء الذين لم ينالوا ما ناله صدقى باشا من هجوم مفزع على أقلام كتاب تاريخنا) ، ولم يكن هناك ود موصـــول بين الانجليز ولا ود مقطوع ، حتى ان الانجليز عندما فاوضوا صدقى فاوضوا الرجل القوى الذى هم متأكدون من أن الوفد ســـيزايد عليه مهما أحرز من نجاح ، وعلى النقيض كانت لاسماعيل صدقى باشا علاقات ودية مع الدول الأوروبية الأخرى ، وكان له وزن كبير عند الفرنسيين وقد نال أرفع أوسمة فرنسا .. كما نال لقب « كونت » من البانيا ، ولقب « ابن عم » من ملك ايطاليا ، ومن ملك بلجيكا كذلك ، ونال عددا آخر من الأوســـمة والنياشين بلغ مجموعها اثنى عشر كان منها أيضا أرفع أوســمة الحبشة ورومانيا .

محـــــاولات اغتيال صـــدقى باشـــا :

عن الأستاذ محمد سيد كيلانى ننقل هذه الفقرات التى يحكى بها قصة محاولتين لاغتيال صدقى باشا فيقول :

« وقد دبرت عدة مؤامرات لاغتيات اسماعيل صدقى ، الأولى قام بها شاب اسمه حسين طه . استغل لونه الأسود وارتدى جلبابا ابيض ولف حول وسطه شريطا أحمر . ووضع على رأسه طربوشا . وهكذا تخفى فى زى خدم عربات البولمان وخبأ تحت ملابسه بلطة وتسلل الى الصالون الذى كان مقررا أن ينزل به رئيس الوزراء فى عودته ذات مرة من الاسكندرية الى القاهرة ، وقد أراد صدقى باشا أن يتناول شيئا من الطعام والشراب ، فطلب من الحاجب أن يأتيه به ، فشاهد الحاجب حســـين طه واقفا بباب الصالون واعتقد انه من الخدم المكلفين بالعمل فنادى عليه ليحضر الطعام والشراب ، ولكنه لم يتحرك بل ظل واقفا كالصنم ، ولما كرر عليه النداء ولم يتلق ردا شك فى الأمر واقترب منه وامسك به وعثر على البلطة واقتيد الى التحقيق فى هدوء ودون ضجة وقدم للمحاكمة أمام محكمة الجنايات المنعقدة برياسة عبد العظيم راشد باشا فى ٢٥ ابريل ١٩٣٣ وقد حكم عليه بالسجن ســـبع سنوات ، ولم يحتمل حياة السجن فأضرب عن تناول الطعام مدة تزيد على الستين يوما حتى مات ، وكان والده عضوا فى مجلس النواب « الصدقى » عن مركز الدر فرفض أن يتسلم جثة ابنه لدفنها لأنه كان قد تبرأ منه .

أما المحاولة الثانية فكان بطلها محمد على الفلال وكان طاهيا مقيما بباب البحر ، وكان صدقى باشا مسافرا الى الاسكندرية

ليبحر منها الى أوروبا وبينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مع بعض مودعيه ، تمكن الفلال من اختراق نطاق الشرطة وبيده بعض الصحف وقد خبأ تحتها مسدسا محشوا بالرصاص ، فلمحه أحد الواقفين فأسرع اليه وامسك يده وانتزع منه المسدس ، ثم سيق المتهم الى قسم الأزبكية وجرى معه تحقيق تولاه أحد وكلاء النيابة العاديين » .

نماذج للتجنى على صدقى باشا :

فى حديثه عن اسماعيل صدقى فى سلسلة مقالاته عن رؤساء الوزارات فى مجلة أكتوبر (١٩٨٧) قال الدكتور حسين مؤنس : « اننا نفهم كراهة محمد محمود للوفد ونفهم شغفه البالغ بأن يحمل لقب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فهو رجل من بيت حسب وجاه كان يعيش فى عصر جهالة فتصور أن الحسب والمال والجاه تؤهله للحكم ، فجرى معه ثم ارتطم وسقط ، ولكننا لا نفهم اسماعيل صدقى باشا فهذا رجل من أصل تركى أو شركسى (هكذا قال الدكتور حسين مؤنس فى سياق يوحى باهتزاز المعلومات .. وللأسف فهى مجافية تماما للصواب) لم يشعر يوما بأنه مصرى ، وبيته كان بيتا ميسورا ، ولكنه لم يكن من السروات أو أصحاب الحسب (هل يمكن أن يكون هذا صحيحا فى حق ابن باشا كان وكيلا للداخلية وحفيد باشا آخر كان من أغنى الأغنياء؟) ، وكان قد تربى فى مدرسة الفرير ونشأ جيزويتيا يجيد الفرنسية أحسن مما يتحدث بالعربية (لماذا يتجاهل الدكتور مؤنس الفرق بين الجزويت والفرير ويعدهما شيئا واحدا ؟ أم هو يعتقد كذلك ؟) وعند قيام الثورة (يقصد ثورة ١٩١٩) كان مستشارا (مع أن صدقى باشا لم يكن أبدا من رجال القضاء على الرغم من أنه قانونى وكل علاقته بالقضاء كانت بداياته فى النيابة) وصاحب مركز واسم

فى سلك القضاء (لا نعرف من أين جاء الدكتور حسين مؤنس بهذه المعلومات التى يمكن أن تصدق على أى زعيم « قانونى » أى من خريجى الحقوق الا صدقى نفسه ؟) ولا يدرى أحد لماذا نفاه الانجليز عندما نفوا سعدا ، ولكن هذا النفى أدخل الرجل فى عالم السياسة (كذا !!) ، فأصبح اسمه يتردد ، ولكنه اتجه الى القصر من بداية الأمر ، وهذا الرجل الذى كان يستطيع أن يكون بطلا على يد الشعب فضل أن يكون عبدا فى قصر الملك ، لأنه بطبعه كان رجلا متآمرا يحسن العمل فى الظلام (!!!) ، مثله فى ذلك حسن نشأت (!!!) وأحمد محمد حسنين (!!!) وعلى ماهر (!!!) وبقية زعانف القصر (مع ان صدقى كما ذكرنا لم يكن يلقى ارتياح فاروق أبدا ، ولا رجال القصر هؤلاء ، ولا عمل فى القصر ولا رئيسا للديوان) ، وقد توسم فيه الملك فؤاد جحود القلب والطمع فاستعد به ليسلطه سوط عذاب على هذا الشعب ، وكان فؤاد يريد أن يجعله رئيس وزراء عندما أقال مصطفى النحاس أول مرة ، ولكن اللورد جورج أمره بأن يعين محمد محمود » .

« فلما جاءت الفرصة هذه المرة أصدر أمره الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فبادر بتأليفها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ واتى معه بشرذمة من الرجال أصبحوا من ذلك الحين من أعداء شعب مصر (عبارة تقبل من الأديب ولا تقبل من المؤرخ) » .

وهذا الكلام الذى يبدو جميلا ومتناسقا يفتقر الى كثير من الموضوعية والصـــــدق التاريخى ، فعند قيام الثورة (أى ثورة ١٩١٩) لم يكن اسماعيل صدقى مستشارا وصاحب مركز أو اسم فى سلك القضاء (ولم يكن كما ذكرنا كذلك أبدا مع ان هذا بالطبع يشرفه) وانما كان اسماعيل صدقى قد ترك الوزارة التى وليها عام ١٩١٤ فهو اذن وزير سابق ، وكان الى هذا رجل اقتصـــاد

وأعمال ، وحين قامت ثورة ١٩١٩ كان لاسماعيل صدقى نشاط ظاهر هو الذى دفع الانجليز بالطبع الى نفيه مع سعد زغلول ، ولهذا فان فى قول الدكتور حسين مؤنس « ان هذا النفى أدخل الرجل فى عالم السياسة فأصبح اسمه يتردد » كثيراً من التجنى .

وقد يكون من الجدير بالذكر أن نذكر لماذا ضم سعد زغلول اسماعيل صدقى الى الوفد المصرى ؟ فقد كان صدقى قد وضع مذكرة اضافية بالتعاون مع محمد سعيد باشا ، وقد عرضاها على الأمير طوسون ، وسمع بها سعد زغلول الزعيم العظيم الذى كان يجيد الافادة من كل الجهود ، فبعث فى طلب صدقى .. وتذكر مذكرات صدقى باشا نفسه أن هذه المذكرة كانت الأصل « الذى بنيت عليه مذكرة الوفد الى مؤتمر فرساى » .. ولم نقرأ لأحد ممن كتبوا عن هذه الفترة انكارا لهذه الواقعة ، ولابد أن نذكر أيضا أن اسماعيل صدقى قد دخل الوفد المصرى أو ضم الى الوفد المصرى فى ذات الوقت الذى دخله فيه مصطفى النحاس وحافظ عفيفى « من الحزب الوطنى » وحمد الباسل .

وليس أقل من هذا ظلما ذلك المعنى الذى قد يفهم من عبارات الدكتور حسين مؤنس حين يقول : « وباستثناء الملك فؤاد لم يرحب أحد بهذه الوزارة الكئيبة (يقصد وزارة اسماعيل صدقى باشا الأولى) حتى المندوب السامى الجديد قال لصدقى عندما أبلغه أن الملك كلفه بتأليف الوزارة أنه اتى فى غير وقته أو اتى فى وقت غير مناسب . وهذا حق ، فقد كانت الدنيا داخلة فى أزمة اقتصادية كبرى وأسعار القطن المصرى كانت تهبط يوما بعد يوم ، فقد كان سعر القطن فى سنة ١٩٢٨ يبلغ ٢٦ ريالا للبالة ، فهبط فى سنة ١٩٢٩ الى ٢٠ ريالا وفى ١٩٣٠ الى ١٢ ريالا وفى سنة ١٩٣١ الى ١٠ ريالات ، وقل المشترون فتكدست المحاصيل

واشتدت الأزمة حتى زعمت "التايمز أن النحاس باشا تعمد الاستقالة ليهرب من الأزمة الاقتصادية » ونعقب بالقول ان الدكتور مؤنس يتجنى ، ذلك أن مما أجمع عليه المصريون وغيرهم أن صدقى باشا هو الذى أنقذ مصر من آثار هذه الأزمة الاقتصادية كما نعرف وكما سنرى ، وأنه لم يكن هناك خير منه لهذه المهمة ، ومن الظلم اذن أن نقول ان صدقى قد أتى فى وقت غير مناسب ، لأن هذا الوقت كان غير مناسب لأى زعيم أو سياسى آخر ، فقد اثبتت الأيام أن صدقى كان هو الرجل المناسب وربما الوحيد لمثل هذه السنوات العجاف !!

رجـــال صـــــدقى :

فى الوزارة الأولى (٢٠ يونيو ١٩٣٠) شكل صدقى باشا الوزارة من سبعة من الوزراء السابقين والحائزين للباشوية فلم يكن منهم واحد لم يتول الوزارة من قبل ، ولا هو حائز لدرجة أقل من درجة الباشـــوية . وقد عمل معه محمد توفيق رفعت كوزير للحربية والبحرية وعبد الفتاح يحيى كوزير للحقانية وحافظ حسن كوزير للأشغال العمومية والزراعة وعلى ماهر باشا كوزير للمعارف العمومية وتوفيق دوس باشا كوزير للمواصلات ومحمد حلمى عيسى باشا كوزير للأوقاف وحافظ عفيفى باشا كوزير للخارجية .

وفى ١٢ يوليو ١٩٣٠ اســـــتقال حافظ عفيفى من وزارة الخارجية ، وعين خلفا له عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية (وكان وزيرا للحقانية) بينما خلفه فى الحقانية على ماهر باشا الذى كان وزيرا للمعارف ، وخلفه فى المعارف مراد سيد أحمد بك الذى كان يشغل منصب المستشار الملكى لقسم قضايا وزارة الأوقاف ، وعين ابراهيم فهمى بك وزيرا للأشغال العمومية .

فأما مراد سيد أحمد بك فانه لم يظل فى الوزارة الا لأقل من عام حيث شمله أول تعدبل وزارى تال وهو الذى أجرى فى يوليو ١٩٣١ حيث عين حلمى عيسى وزير الأوقاف وزيرا للمعارف العمومية خلفا لمراد سيد أحمد باشا (الذى عين فى وظيفة أخرى .. هكذا كان نص المرسوم الملكى) وعين على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للأوقاف .

وبعد اثنى عشر يوما أجرى تعديل وزارى آخر بمناسبة انتخاب محمد توفيق رفعت رئيسا لمجلس النواب ، وكان وزيرا للحربية والبحرية ، فخلفه أحدث الوزراء على جمال الدين باشا الذى عين قبلها بأيام وزيرا للأوقاف ، وعين أحمد على باشا وزيرا للأوقاف .

وفى يناير ١٩٣٣ استقالت هذه الوزارة الذى لم يثبت فى مناصبها من الوزراء السبعة طيلة مدتها الا توفيق دوس باشا وزير المواصلات على حبن أصاب الآخرين بعض التغيير كما قدمنا .

وفى يناير ١٩٣٣ حين شكل صدقى باشا وزارته الثانية وضمت هذه الوزارة ثمانية من الوزراء كان منهم خمسة من الذين انتهت بهم الوزارة السابقة وثلاثة دخلوا الوزارة مع صدقى هذه المرة ولم يكونوا قد دخلوها قبل ذلك معه . وقد ضمت هذه الوزارة كلا من :

— محمد شفيق باشا الذى عين وزيرا للأشغال العمومية .

— وأحمد على باشا الذى عين وزيرا للحقانية ، وكان قد عين فى نهاية الوزارة السابقة وزيرا للأوقاف .

— وحافظ حسن الذى عين وزيرا للزراعة وهو نفس منصبه القديم .

— ونخلة المطيعى الذى عين وزيرا للخـــارجية وخلف بهذا عبد الفتاح يحيى باشا .

— وحلمى عيسى الذى عين وزيرا للمعارف العمومية وهو ذات المنصب الذى كان قد انتهى اليه فى الوزارة السابقة .

— وابراهيم فهمى كريم الذى عين وزيرا للمواصلات وخلف بهذا توفيق دوس .

— وعلى جمال الدين الذى عين وزيرا للحربية والبحـــرية وهو ذات المنصب الذى انتهى اليه فى الوزارة السابقة .

— ومحمد مصطفى باشا الذى عين وزيرا للأوقاف وخلف بهذا أحمد على باشا الذى أصبح وزيرا للحقانية .

وبهذا فان الذين خرجوا من وزارة صدقى باشا عند هذا التشكيل الجديد هم : عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية ثم الخارجية فى الوزارة الأولى ، وقد عين فيما بعد رئيسا للوزراء حيث خلف صدقى باشا فى هذا المنصب ، وعلى ماهر باشا وزير المعارف ثم الحقانية فى الوزارة الأولى وقد أصبح بعد ذلك هو الآخر رئيسا للوزراء .

ولم يصب هذه الوزارة الا تعديلان الأول فى مارس ١٩٣٣ وعين فيه محمود فهمى القيسى وزيرا للداخليـــــة وكان يتولاها صدقى باشا نفسه . وعين محمد علام باشا وزيرا للزراعة وكان يتولاها حافظ حسن باشا ، وعين على المنزلاوى بك وزيرا للأوقاف وكان يتولاها محمد مصطفى باشا .

وأجرى التعـديل الثانى فى ١٠ يوليو ١٩٣٣ وعين فيه : صليب سامى بك وزيرا للخارجية وكان يتولاها نخلة المطيعى .

أما وزارة صدقى الثالثة والأخيرة بعد ١٣ عاما فقد شكلها صدقى باشا من الأحرار الدستوريين ومن المستقلين (وفى تعديل سبتمبر دخلها السعديون أيضا) ، وتولى فيها وزارتى الداخلية والمالية بالاضافة الى رئاسـته الوزارة أى أنه تولى أهم ثلاثة مناصب فى الوزارة بمفرده على نحو ما فعل فى بداية الثلاثينات وكان معه فى أول عهده بتشكيله للوزارة أحد عشـر وزيرا هم بترتيب أقدمياتهم : لطفى السيد باشا وقد عين وزير دولة ونص المرسوم الصادر بتشكيل الوزارة على أن يتولى وزارة الخارجية ، وسابا حبشى باشا لوزارتى التجارة والصناعة ، وعبد القوى أحمد باشا لوزارة الأشغال العمومية ، ومحمد عبد الجليل أبو سمرة باشا لوزارة الشئون الاجتماعية ، وابراهيم دسوقى أباظة باشا لوزارة الأوقاف ، وحنفى محمود باشا لوزارة المواصلات ، واللواء أحمد عطية باشا لوزارة الدفاع الوطنى ، ومحمد كامل مرسى باشـا لوزارة العدل ، ومحمد حسن العشـماوى باشا لوزارة المعارف العمومية ، وحسين عنان باشا لوزارة الزراعة ، وسليمان عزمى باشا لوزارة الصحة العمومية .

وكان كل أعضاء هذه الوزارة من الباشوات (شأن وزارته الأولى) ليس فيها أحد من الأفندية ولا حتى من البكوات (بأى من درجتى البكوية) وقد يقوم هذا (اذا أردنا الاستنتاجات السريعة) دليلاً على أن معارف صدقى باشا لم تكن تنزل عن هذا المستوى ، أو على أنه لم يكن عنده استعداد لبث دماء جديدة ، أو للصعود بمن لم يكونوا أهـلا من قبل لهذه الدرجة الرفيعة فى المجتمع .

وقد ضمت وزارة صدقى باشا الثالثة عند تشكيلها أحد عشر وزيرا منهم خمسة دخلوا الوزارة لأول مرة ، ومن الطريف انه ليس من هؤلاء الوزراء جميعا (الأحد عشر) واحد كان وزيرا قبل ذلك فى وزارتى صدقى فى أوائل الثلاثينات ، وقد يدلنا هذا (اذا لجأنا الى الاستنتاجات السريعة مرة أخرى) على قدرة هذا الرجل على التجديد الدائم رغم تعاقب الأجيال . فأما الوزراء القدامى فهم :

لطفى السيد باشا الذى عين وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية .

وسابا حبشى الذى عين وزيرا للتجارة والصناعة والتموين.

وعبد القوى أحمد باشا الذى عين وزيرا للأشغال العمومية.

ومحمد عبد الجليل أبو سمرة الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية .

وابراهيم دسوقى اباظة الذى عين وزيرا للأوقاف .

وحفنى محمود باشا الذى عين وزيرا للمواصلات .

واما الوزراء الخمسة الجدد الذين كان دخولهم هذه الوزارة هو أول عهدهم بالمناصب الوزارية فهم :

اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى .

والدكتور محمد كامل مرسى باشا وزير العدل .

والمستشار محمد حسن العشماوى وزير المعارف العمومية .

وحسين عنان باشا وزير الزراعة .

والدكتور سليمان عزمى باشا وزير الصحة .

ومن الممكن القول بأنه قد سيطرت على صدقى باشا فى تشكيل هذه الوزارة نفس الروح التى سادت مصر بعد ذلك فى الستينات من الاكثار من التكنوقراطيين واساتذة الجامعة فى الوزارة .. وقد ضمت هذه الوزارة بالذات مديرا سابقا للجامعة (لطفى السيد) ومديرا لاحقا (كامل مرسى) ووكيلا للجامعة وهو عميد كلية الطب فى نفس الوقت (سليمان عزمى) هذا فضلا عن بقية أعضائها من التكنوقراطيين .

وفى ٣٠ يونيو عين الأستاذ عبد الرحمن البيلى وزيرا للمالية التى كان وزيرها هو اسماعيل صدقى باشا نفسه ، وفى ١١ سبتمبر أصاب هذه الوزارة تعديل مهم دخل بمقتضاه السعديون . وأصبح أحمد لطفى السيد نائبا لرئيس الوزراء وترك وزارة الخارجية ليتولاها من بعده الزعيم السعدى ابراهيم عبد الهادى باشا ، وأصبح عبد الجليل سمرة الذى كان وزيرا للشئون الاجتماعية وزير دولة وخلفه عبد الحميد بدر باشا ، كما عين الدكتور عبد الرزاق السنهورى وزير دولة ، وعين محمود حسن باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرا للعدل بدلا من محمد كامل مرسى الذى عين فى وظيفة أخرى (رئاسة مجلس الدولة على ما أعتقد) .

وفى ١٠ نوفمبر أصاب هذه الوزارة تعديل آخر عقب أزمة المفاوضات اذ استقال كل من احمد لطفى السيد ، وسابا حبشى باشا ، وعبد الجليل سمرة باشا ، وعين صليب سامى باشا وزيرا للتجارة والصناعة ، واحمد عبد الغفار باشا وزيرا للدولة .

ومن الجدير بالذكر أن صليب سامى باشا كان قد عين أيضا فى نهاية وزارة صدقى الثانية (١٩٣٣) وزيرا للخارجية خلفا لنخلة باشا المطيعى .. وبهذا أصبح الوزير الوحيد الذى اشترك

مع صدقى فى عهدى فؤاد وفاروق وأن لم يكن قد شـــارك فى الوزارتين من بداياتهما .

اســـرة صـــدقى باشـــا :

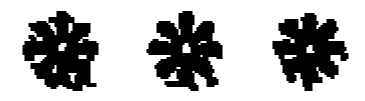
تزوج صدقى باشا السيدة فاطمة هانم بنت أمين باشا سيد احمد ابن عم والده ، وقد توفيت هذه السيدة فى أثناء مفاوضات صدقى باشا مع بيفين (١٩٤٦) وكان الملك فؤاد قد منحها الوشاح الأكبر من نيشان الكمال .. وفى ســـلسلة الحلقات التى كتبها الأستاذ مصطفى أمين (١٩٨٧) فى أخبار اليوم قصـــة زواج ثان لصدقى باشا تزوج فيه شابة جميلة صغيرة السن ، بعد وفاة زوجته ، وظلا وفيين لهذا الزواج الى النهـــاية وقد توفيت هذه السيدة مؤخرا .

أما أبناؤه فكانوا ستة ، وقد رزق بثلاث ثم ثلاثة ، وهم على التوالى السيدة خديجة وقد تزوجت ابراهيم رشـــيد وهى والدة الدكتورة أمينة رشيد أستاذة اللغة الفرنســية وآدابهـــا ، ومن الجدير بالذكر أن ابراهيم رشيد هو شقيق محمود رشـــيد الذى كان من أبرز رجال صـــــدقى باشـــــا ، الذى يعده بعض كتاب التاريخ خطأ ابن أخت صـــــدقى باشـــــا .. ثم السيدة أمينة وهى التى تزوجت اسماعيل بك داود ، ثم فيما بعد تزوجت الشاعر الكبير عزيز باشا أباظة بعد أن فقد زوجته ، ثم السيدة بهية ، وقد تزوجت السفير (السابق) على فوزى مرعى ، ورزق صدقى بعد هذا ابنه الأكبر المرحوم الدكتور أحمد أمين صدقى وقد عمل مديرا فى منظمة الصحة العالمية وأصهر الى أربع عائلات .. فقد تزوج بنت حامد العلايلى بك (حفيدة الشاعر شوقى) ثم ابنة أحمد مدحت عباس يكن ثم ابنة عبد اللطيف باشـــا طلعت كبير

الأمناء .. ثم سيدة اسكندرانية من عائلة بسيونى ، ورزق صدقى بعد هذا بابنه المهندس محمد عزيز وقد تخرج فى قسم العمارة من كلية الهندسة ثم عمل بالأعمال الحرة ، بتوجيه من والده ونجح فيها نجاحا بارزا واستصلح كثيرا من الأراضى ، وأسس أول شركة طيران مدنية وانتخب مرتين عضوا فى البرلمان قبل الثورة ، وقد أصهر هو الآخر الى عائلة عزيز حسن باشا ثم تزوج ابنة محمد رفعت باشا .

وكان آخر أبناء صدقى هو محمود عادل ، وقد تخرج فى الحقوق وعمل بالسلك الدبلوماسى حتى استقال ليتزوج من سيدة « كندية » حين كان القانون لا يسمح بالبقاء فى هذا السلك لمن يتزوجون من أجنبيات .

وكان لاسماعيل صدقى شقيقان هما عزت بك وكان سفيرا لمصر فى رومانيا ، ومحمد بك نجيب وكان مستشارا فى القضاء ثم أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ ، وشقيقة واحدة هى السيدة بهية ، وكان زوجها مدير بمصلحة أملاك الحكومة .



البـــاب الثـــانى

بعض ملامح الفكر السياسى لاسماعيل صدقى

مقـــــدمة :

لا يمكن الزعم بأن هذا الباب كفيل بأن يعطينا فكرة كاملة عن فكر اسماعيل صدقى السياسى منذ بدء اشتغاله بالسياسة حتى توقفه عن ممارستها ، وتطور هذا الفكر مرحلة بعد أخرى ، وليس من شك أن المؤلف يود لو كان قادرا على ذلك ، ولكنه مع هذا يستطيع القول بأن الملامح التى يقدمها فى هذا الباب كفيلة بالقاء كثير من الضوء على طبيعة فكر صدقى باشا فى كثير من الجوانب والقضايا السياسية .

اولا : فى السياسة الداخلية :

قد يرى الذين يأخذون جانب صدقى باشا أنه كان قريبا من الحق فى موقفه من الشعب ، حين كان يعتبر نفسه الأب ويعتبر الشعب مجموعة من الابناء الذين يحتاجون الى التربية القويمة ، والتنشئة ، ربما كان عند صدقى ذلك الاحساس الذى صوره أحد مريديه بقوله : « لقد سبق الرجل زمنه فى كل شىء ، وظلمه أبناء هذا الزمن لأنه لم يكن من نسيجهم . فلا تفكيره كان من نوع تفكيرهم ولا عقليته الفذة كانت كعقليات من عاصـــــروه .. فهذا البون شاسع بينه وبينهم ، وكان من العسير عليهم وهم محدودو القوى أن يسرعوا وراءه ليلحقوا به .. وكان من العسير عليه هو أن يقف حيث هم فيعصى بذلك نفسه القوية وروحه الوثابة التى ما عرفت ولا أحبت أن تعرف الهدوء » .

١ ـ ما هي السـياسة ؟

كان صدقى باشا يعتبر السياسة فنا له سموه « كفن التربية وفن تنشئة الصغار وتبصيرهم بالحقائق دون زيف ولا خداع » . وكان يعتبر نفسه بالنسبة للشعب فى مكان الأب الحازم الساهر على رعاية ولده ، المفكر فى مستقبله ، الراغب فى ابعاده عن الدهماء ودعاة الفتن ، وأهل الفساد ممن يزينون له أن هذا الشر والخروج على الطاعة والتمرد والعصيان .. فضائل لا يأتيها الا الأبطال .

فى موضع آخر يتحدث اسماعيل صدقى على قلم الأستاذ مصطفى أمين ، أو يكتب مصطفى أمين على لسان اسماعيل صدقى وجهة نظره فى الرأى العام ، فى الفصل الذى كتبه عن اسماعيل صدقى فى كتابه «عمالقة وأقزام» حيث يصور المسألة على نحو بيانى معبر فيقول : «ومن السهل جدا ارضاء الرأى العام ، ولكن واجب السياسى أن يقول ما يرضى ضميره ، لا ما يرضى الجماهير ما أشبهنى بأب يرى ابنه الطفل يريد أن يلقى بنفسه من النافذة فيمنعه من هذا .. سيغضب الطفل لهذا التدخل الآن ولكن عندما يكبر سيعرف أن أباه أراد انقاذ حياته .. وأنا أريد أن يكبر هذا الطفل وسيكبر يوما ما بشرط أن تحافظ عليه وتمنعه من أن يعرض حياته للخطر ولحماقة الصغار ، سيكبر مع الوقت .. وبشرط أن يجد من يضربه على أصابعه كلما أراد أن يضع هذه الاصابع فى النار .. ان شعورى هو شعور الأب وسيبكينى ابنى فى يوم من الأيام عندما لا يجدنى الى جواره » .

« ان الطفل يحب بائع « الدندرمة » المليئة بالميكروبات التى تنتابه ويهلل لرؤيته .. ويبكى عندما يرى الطبيب الذى يحمل له الدواء الذى ينقذ حياته » .

ولابد لنا أن نتساءل بعد هذا :

هل الشـــعب طفل ؟ تشبيه مثير للعداوة . حتى ان كان فيه بعض التصوير أو المجاز اللفظى !!

٢ ــ طبيعة الديمقراطية فى مصر :

كان اسماعيل صدقى ينظر الى الانتخابات على أنها مجرد وسيلة من وسائل تحقيق الديمقراطية التى هى وسيلة من وسائل تحقيق خير البلاد ، ولهذا فهو فى حواره مع المصور (فى أحد أعداد نهاية الأربعينات) حول الوزارة التى تقوم باجراء الانتخابات وهل تكون وزارة انتخابات أو لا ؟ (وهى المناقشة التى كانت تتكرر دائما عند كل انتخابات نيابية فى مصر ما قبل الثورة) يقول : « وليس لى رأى فى لون الوزارة التى تجرى الانتخابات ، وكل ما يهمنى هو أمر بلادى .. وأرجو أن تمر هذه الانتخابات بسلام ، فنجنب البلاد عواقب الخصام والنفور بين الأحزاب ، وهما أمران لا يؤمن شرهما ، ويؤخران نهضة البلاد » .

« ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أذكر أن التقاليد الدستورية فى البلاد الأخرى لم تجر على تغيير الوزارة القائمة واحـــلال غيرها مكانها لاجـــراء الانتخابات ، كذلك أرجو أن يعمل رئيس وزارتنا على كبح جماح الحزبية عند بعض الأنصار ، وقد علمت أنه ينتوى ذلك » . (يمكن فهم هذه العبارة على أن صدقى كان يريد كبح جماح الوفد بصفة خاصة والعمل على تقليل فرصتـــه

الطاغية وهى الفكرة التى تشبع بها فهمه ومعارضته للاوتوقراطية الحزبية ، ثم يقول : « اما أن نتيجة الأنتخابات تتأثر بلون الوزارة الحزبية التى تجريها فهذا قد يكون — مع الأسف — صحيحا ، ولعل ذلك يرجع الى حداثة عهدنا بالحياة النيابية والى نظام الانتخاب الحالى » ويشير صدقى الى تجربته فى هذا الصدد فيقول : « ولكن على أى أســاس يوجهون لى تهمة التأثير فى الانتخابات ، وقد قاطعوها ولم يدخلها سوى أنصارى ؟ .

٣ — رأيه فى الدســتور :

يعرف القراء بالطبع موقف صدقى باشا وموقف معارضيه جميعا من دستور ١٩٣٠ ومن دستور ١٩٢٣ ولكن صدقى باشا حين كتب مذكراته كان مايزال مصرا على رأيه فى « امتياز دستور ١٩٣٠ وأنه أقل الدساتير التى عرفناها عيوبا » ويرجع صــدقى السبب فى عدم تقبل الجمهور لدستوره الى أثر الاعلام فيقول ان معارضيه استطاعوا أن ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ « الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوبا بالنسبة لدستور ١٩٢٣ . بل انه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى وتعانيها الآن .. ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم « صــحافة » ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد (صدقى يمن عليهم بحرية الصحافة .. مع أنه صادر الكثير من الصحف بالفعل) ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ومبادئه الحقة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات أو من يجاريها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف » .

وهكذا نستطيع القول بأن موقف صدقى من الدستور لم ينغير ، ولكن دعاواه فى أن دستور ١٩٣٠ أكثر صلاحية من دستور ١٩٢٣ ماتزال فى حاجة الى دراسة أكاديمية متعمقة بعيدا عن المفهومات السائدة .

٤ ـ من يضع الدستور ؟ :

وردا على ما (لا يزال) يقال من أهمية قيام جمعية وطنية منتخبة لوضع الدستور على نحو ما حدث فى ١٩٢٣ ، وهو الرأى العام الذى كان يجاهر به معارضو دستور صدقى (١٩٣٠) كان اسماعيل صدقى بضرب المثل ببلاد كثيرة كاليابان وايطاليا والبرتغال والنمسا « وضعت دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية » هكذا يقول اسماعيل صدقى فى مذكراته كأنه يريد أن يؤكد لنا جميعا أن طريقته فى وضع دستور (١٩٣٠) كانت بمثابة أو الطريقة العادية وأنه لا حاجة الى جمعية وطنية أو تأسيسية تتولى هذا الغرض !!

٥ ـ الأحزاب : استيفاء الشكل :

وقد تمتع اسماعيل صدقى بقدر كبير من الشجاعة مكنه من أن يصرح بأنه يعرف أن ليس من الديمقراطية فى شىء ما قام به من تأسيس حزب الشعب وأن هذا الاجراء لم يكن الا استيفاء للشكل ، وكان فى وسع صدقى باشا أن يخدع نفسه وقراءه بغير هذا ، ونستطيع أن ننقل للقارىء هنا من مذكراته الفقرات التى تتعلق بهذا الموضوع وهى فقرات تعد نموذجا للصدق السياسى (مع تقديرنا بالطبع لرأى القائلين بأنه صدق بعد فوات الأوان) .

يقول صدقى باشا بمنتهى الوضوح :

« لم أكن أريد أن أؤلف حزبا ، وأن أصبح رئيسا لحزب يوما من الأيام لأنى لا أميل الى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصى ، ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف « حزب الشعب » لاستند الى تأييده بعد ما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار وانضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور ١٩٣٠ » .

« حتى اذا تركت الحكم وسايرت التيار الحزبى بعض الوقت لست أن لا فائدة من اتصالى بحزب معين . (وهذا ثانيا اعترافه صريح بأهمية الحزب عنده فى تحقيق أغراضه السياسية) واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية أى أنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادىء ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ولم تستقر فيها مبادىء الحكم الديمقراطى ، حيث يجتمع الناس حول اشخاص لا حول مبادىء .. » .

٦ ــ الأحزاب أفراد :

وفى عبارات واضحة لا تحفل بأى نوع من أنواع المجاملة للمفاهيم الديمقراطية أو حتى بامساك العصا من الوسط يجاهر صدقى باشا بقوله :

« فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال ، أو صداقة أو ذكريات مشتركة ، أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الأول لاختلاف فى بعض وجهات النظر . فكونوا من الأحزاب احزابا ، ولست أدرى لهذا كله من فائدة ، غير تلك التى تهيىء للمحتزبين أسباب الحكم » .

٧ ــ قــانون الانتــخابات (آلية الانتخابات) :

لم يكن اسماعيل صدقى من أنصـــــار ما نســمبه الانتخاب «المباشر» ، وحتى قرب نهاية حياته كان صدقى باشا مؤمنا بأهمية قانون الانتخابات على درجتين وأفضــــــليته على قانون الانتخاب المباشر ، وفى حديث صحفى شرح صدقى باشا وجهة نظره هذه قال : « .. أما عن قانون الانتخاب فما زلت عند رأيى وهو أن نظام الانتخاب الذى يلائمنا هو الانتخــاب على درجتين .. لأن الناخبين يستطيعون أن يحسنوا اختيار المندوب الخمسينى الذى يمثلهم لاتصاله بهم وقربه منهم ، والمندوبون الخمســينيون بدورهم أقدر على اختيار اكفأ المرشحين للبرلمان ، وأصلحهم لتمثيل دائراتهم. أما فى الانتخاب المباشر ، فليس فى استطاعة كل ناخب فى دائرة تعدادها ٦٠ ألفا ــ وخصوصا فى الريف ــ أن يحكم على كفاية مرشح قد لا يدرى عنه شيئا ولذلك نرى هؤلاء الناخبين يساقون سوقا الى صناديق الانتخاب » .

٨ ــ الأوتوقراطية الحــــزبية :

ولابد لنا أن نكرر هنا أن صدقى باشا ــ ومن قبله كان محمد محمود كذلك ــ حين عدل الدستور لم يكن يستهدف الا التغلب على أوتوقراطية الحكم الوفدى التى تضمنها دستور ١٩٢٣ وربما يصعب على القارىء اليوم تصور هذا الموقف ولكن الحقيقة أن تطبيق دستور ١٩٢٣ لم يكن ينتهى الا الى فوز الوفد بالأغلبية الساحقة وبقاء كل هذه الكفاءات الممتازة خارج الوفد من مفكرى وسراة الأحــرار الدستوريين ومرورا بالمستقلين ، وانتهاء بمن خرجوا على مصطفى النحاس من الوفديين أنفسهم سواء من خرجوا فى ١٩٣٠ (السبعة والنصف) أو من تلاهم من زعماء الهيئة السعدية أو من تلاهم من شيعة مكرم فى الكتلة الوفدية ، أو من كان حريا بهم أن يتلوهم الكتاب فى باب قال ما يؤيد هذه الدعوى ولكننا سنقتصر فى هذا

الممتازة التى لم تفكر أبدا فى العمل بالسياسة على هذا النحو المصرى من الحزبية !!

ومع أننا لا نستطيع هنا أن نقول أن هذا كان صوابا مطلقا أو خطأ مطلقا أو بين بين فاننا لا نستطيع أن ننكر أن هذا هو الجو الذى دفع صدقى ومن قبله محمد محمود الى ما فضلاه من أساليب نصفها بأنها غير دستورية .

وينبغى لنا أن نقدر أن الوفد فى أغلبيته كان قد صمم على أنه صاحب الحق فى الحكم بلا منافس ، وأن على هؤلاء أن يظلوا بعيدين عن مواقع الحكم وكان الآخرون يأتون وهم يعلمون أنهم سيذهبون بعد حين ، فلم لا يسارعون بوضع بعض الأسس أو القوانين التى تضمن عودتهم ، أو طول البقاء لهم ؟

هل كان الذنب فيما فعل هؤلاء راجعا اليهم وحدهم أو الى الوفد بصورة أو بأخرى ؟ هذا هو السؤال الذى يقود الى تحديد طبيعة وجهات النظر فى ممارسات صدقى السياسية ، ولنقرأ عبارات الدكتور حسين مؤنس فى مجلة أكتوبر(*) وهو يتحدث عن النحاس (الذى أنصفه الدكتور حسين مؤنس فى وطنيته واخلاصه) لنقرأ هذه العبارات لنرى الجو الذى كان يحكم تطلعات صدقى ومحمد محمود (على سبيل المثال) الى خدمة بلادهما (والى تحقيق مجد شخصى لهما) ومع أن هذه العبارات لم تكتب فى ذات المعنى الذى أتحدث عنه فانها ستعطينا فكرة عن المنافس القوى الذى كان على صدقى أن يناوئه :

يقول الدكتور مؤنس ما نصه حرفيا :

(*) عدد ٢٠ مايو ١٩٨٧

« فلو أن مصطفى النحاس لم يقصر نشاطه وتفكيره على الدستور والحرب فى سبيل الدستور للعودة الى الوزارة ، ووسع آفاق فكره ونشاطه لاستطاع أن يقوم بدور وطنى أوسع بكثير مما قام به فعلا .. لأن مصطفى النحاس كان فى الواقع محدود الثقافة جدا . وقد عرفنا كيف كان سعد زغلول رجلا واسع الثقافة عظيم الاطلاع يجتمع اليه الشعراء والأدباء وأهل الفكر وكيف كان يتذوق كتابات العقاد ولطفى المنفلوطى وحسين هيكل ، أما مصطفى النحاس فلا نذكر أنه كان يقرأ شيئا غير الجرائد ، وما سمعنا قط أن له صلة بأديب أو شاعر . وهذه كلها صفات كانت بعيدة الأثر فى تفكيره العام وفى أثره كزعيم ، فان النحاس باشا كان فى حقيقة أمره زعيما محدود الأفق جدا فيما يتعلق بما كانت مصر تحتاج اليه خلال الفترة من أواخر ١٩٣٧ كان يتصور أن مصر لا تحتاج الا لدستور ١٩٢٣ ، فهذا الدستور فى نظره كان كافيا لحل مشاكل مصر كلها فتشبث به بصورة تدعو الى العجب . وليس بالغريب فى هذه الحالة أن محمد التابعى كتب مرة مخاطبا مصطفى النحاس وقال له : أخشى أنك بتشبثك بدستور ١٩٢٣ ستضيع دستور ١٩٢٣ . وهذا بالفعل ما فعله النحاس : أضاع فى النهاية دستور ١٩٢٣ » .

«ذلك لأن مصطفى النحاس كان زعيما سياسيا ضخما تنقصه الثقافة وينقصه الخيال . كان رجلا كريم الخلق حسن النية وأمينا على ما ورثه من سعد زغلول ولكنه عاش ومات وهو يعتقد أن دستور ١٩٢٣ هو الباب الواسع لتحقيق آمال مصر كلها ، وسر ايمانه ذلك يرجع الى أنه كان يعرف أن أى انتخابات حرة على أساس دستور ١٩٢٣ كانت لابد أن تأتى بالوفد الى الحكم وبه الى رئاسة الوزراء ،ولم يخطر بباله قط أن هذا الذى كان يراه هو حلا لكل مشاكل بلاده كان حكما بالموت على كل فكرة تخالف الفكر

السياسى النحاسى الضيق ، ورجال مثل احمد ماهر والنقراشى وابراهيم عبد الهادى كانت لديهم أفكار كثيرة وحلول عديدة وفدية ايضا . ولكنها لم تكن نحاســـــية أو مكرمبة ، وما دامت كذلك فلاسبيل الى قبولها . ومعنى ذلك أنهم اذا كان لابد أن يظلوا فى الوفد فلابد أن يقفوا فى صف الاتباع يوافقون على كل كلمة يقولها النحاس وينفذون كل رغبة تصدر عن مكرم عبيد دون مناقشة فكل ما يصدر عن مصطفى النحاس صواب ولا صواب غيره ، وبعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ وعاد الى مصر قال انه وصل بالبلاد الى الاستقلال التام . فان هذا الاستقلال يتحقق على مراحل ، والمرحلة الأولى هى جلاؤهم عن كل بقاع مصر الا منطقة صغيرة على مجرى قناة السويس ، وهم سيجلون عن هذه المنطقة بعد عشرين عاما أن شاء الله . وهنا يكون الاستقلال التام قد تحقق ، أذن فلا معنى لأي كلمة تقال نقدا للمعاهدة ، وقد الغى مصطفى النحاس تلك المعاهدة عندما تبين له خطؤه ، ولكن ذلك كان بعد فوات الأوان » .

٩ ـ الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى : ابرز اهتماماته السياسية :

فى الكتاب الذى رفعه صدقى باشا الى الملك بتشكيل احدى وزاراته ركز صدقى باشا على أن وزارته وزارة اصلاح داخلى فى المجالين الاجتماعين والاقتصادى ، وربما يمكن القول بأن صدقى باشا كان فى الواقع أقدر الزعماء الموجودين وقتها على مثل هذا العمل المهم . بل ربما كان صدقى باشا فى هذه الناحية اقدر رؤساء الوزارة المصريين على مدى القرن العشرين كله وسوف يرينا هذا الكتاب فى باب تال ما يؤيد هذه الدعوى ولكننا سنقتصر فى هذا

الباب الذى يعرض ملامح فكر الرجل على أن ننقل بعض عباراته التى تعطينا فكرة عن اتجاهاته فى هذا الصدد ، يقول صـــدقى باشا :

« سيكون الغرض الأساسى الأول للسياسة الداخلية للوزارة أن ترمى الى مطاردة الأعداء الثلاثة : **الجهل ، والفقر ، والمرض** ، مطاردة لا هوادة فيها وفى سبيل تحقيق هذا الغرض ، (بل شرط النجاح) نعمل على الرقى المالى والاقتصادى للبلاد بزيادة الانتاج فى كل مصادره ونواحيه لا سيما فى الزراعة والصناعة وتحسين وسائلها . والسهر على تسهيل تصريف منتجاتها وتيسير سبل التجارة فى الداخل والخارج » .

وهكذا نرى صدقى ينبه مبكرا جدا الى الأعداء الثلاثة التى تشـــدقت بعد ذلك جمعيات وثورات بأنها هى التى انتبهت الى ضرورة محاربتها .

ولأن صدقى باشا كان واســع الأفق فقد كان يعرف مكمن الصعوبة الذى سيواجه وزارءه وسيواجهه شـخصيا وهو الثقة التى كان يفتقدها بين نظرائه وهو لهذا يخلى مسئوليته من هذه الناحية قبل أن يتولى الوزارة ويضمن هذه المعانى فى وضـــوح شديد كتاب تأليف الوزارة فيقول مخاطبا الملك : « وانا لمدركون يا مولاى تمام الادراك أن تحقيق هذه الأهداف على اختلاف أنواعها وخطر شأنها لا يتم الا فى جو من الثقة شامل ، وحال من الهدوء والنظام كامل ، وانا على ثقة من وطنية المصريين عامة ، ووطنية الأحزاب وأولى الرأى فيها خاصة ، ونشعر بأن الجميع ــ بفضل هذه الوطنية ــ يدركون جلال التبعات ازاء تحقيق الأهداف الوطنية داخلية كانت أو خارجية حتى لا تقوم عقبة فى سبيلها يكون من

شأنها تعويق البلاد عن ادراك هذه الأهداف ، ذلك شعور الوزارة ولها من هذا الشعور خير مطمئن على قضية البلاد ، كما لها من عطفكم السامى وتوجيهكم الكريم أكبر سند على تحقيق الآمال »
ومع أن عبارات صدقى انشائية فان فيها معانى واضحة !!

تلك كانت بعض ملامح الفكر السياسى لاسماعيل صدقى ، وهو فكر واضح ومتناسق مع بعضه ومع آراء صاحبه فى المجالات الأخرى ولا نستطيع أن نقول انه فكر جدير بالاتباع أو بالخلود ولكنه يعطينا نموذجا للالتزام بالرؤية الواضحة فى عصر يحفل بالتلاعب على الحبال المختلفة والمتباعدة من أجل الحفاظ على كرسى الحكم ليس الا .

ثانيا : فى السياسة الخارجية

١ ــ الجامعة العربية :

لم يكن اسماعيل صدقى باشا متحمسا للجامعة العربية على النحو الذى نشأت به ، وقد ظل على تحفظه هذا ، الذى ربما أظهرت الأيام بعد مرورها أنه كان فيه على صواب ، وفى حديث له فى المصور ابريل ١٩٥٠ أعلن صدقى باشا فى صراحة ووضوح : « ان كل مصرى يرحب بتدعيم الجامعة ونجاحها .. وعندى أن الخلاف القائم يرجع الى أن دول الجامعة قد دخلت حرب فلسطين قبل أن تصفى ما كان قائما بينها من خلافات فلكل دولة أهداف وميول خاصة أو عائلية .. وقد كان يجب أن يجتمع أعضاء الجامعة للتشاور فى كل ما يهم العرب ككتلة واحدة » .

وقد نشر هذا الحديث فى غضون انضمام العراق لحلف سعد أباد وفى هذا الصدد يصرح اسماعيل صدقى بالقول : « أما موقف

العراق فلم يدفعها اليه الا حرصها على مصلحتها وهو ما تمتدح عليه .. وفى ظنى انها عندما رأت انها لا تستطيع الاعتماد على الجامعة العربية لانقسامها ، بحثت عن حلف آخر يقيها شر عدوان الشيوعية ، فلم تجد أقرب اليها من دول حلف سعد أباد .. وانى أتمنى للعراق القوة والنهوض ، وأن تقوم سياسة مصر معها ومع بقية دول الجامعة على أساس الوفاق بين جميع أعضائها فلا تنحاز لفريق ضد آخر حتى لا تنفصم عرى هذا الاتحاد الرائع » .

ومع هذا كان صدقى باشا يقدر للجامعة العربية دورها فى توحيد السياسة العربية (الظاهرة على الأقل) : « ان سياستى ازاء جامعة الدول العربية هى السياسة نفسها التى سارت عليها الحكومات السابقة ، فقد أثبتت الجامعة فائدتها فى توحيد سياسة هذه الدول والذود عن مصالحها المشتركة وقد حباها جلالة ملكنا بعطفه وتشجيعه وانى لأرجو لها المزيد من النجاح »(١) .

٢ ــ قضية فلسطين وحرب ١٩٤٨ :

أصبح من المعروف فى التاريخ المعاصر أن اسماعيل صدقى كان له رأى مخالف لرأى أغلبية المصريين فى حرب ١٩٤٨ وفى القضية الفلسطينية ، ولا يتسع هذا المقام للحديث المفصل عن وجهة نظر صدقى ولكننا سنورد بعض ما يعطينا فكرة عن آرائه :

يقول الأستاذ محمد سيلانى كيلانى(٢) : « وتنفيذا لأمر الانجليز قرر اسماعيل صدقى باشا أن تشترك حكومته فى المعرض الصهيونى الذى أقيم فى تل أبيب فى مارس سنة ١٩٣٣ مما أثار

(١) حديث مع الأهرام ١٩٤٦/٢/١٨ .
(٢) فى كتابه « قرابيل » .

عليه سخط الشعب الفلسطينى وقد حملت عليه صحيفة «فلسطين» حملة عنيفة ووجهت اليه عبارات قاسية فردت عليها صحيفة « الشعب » فى ١٩٣٣/٣/١٣ لسان حال صدقى باشا بمقال جاء فيه : « ان الحكومة على الأقل فى مصر تلتزم الحيدة المطلقة فى الخلافات السياسية أو الحزبية أو الاجتماعية أو الجنسية التى تقوم فى البلاد المجاورة وتنأى بجانبها عن المعارك التى تنشب فيها ولا تتحيز لناحية دون أخرى » .

وهكذا يتضح لنا موقف اسماعيل صدقى المبكر من قضية فلسطين ، ومدى قصور رؤيته عن فهم طبيعة المطامع الاسرائيلية والصهيونية ، فقد كان يتصور المسألة خلافا داخليا فحسب !!

وتتضح لنا رؤية (وقد تكون متبصرة وقد تكون غريبة عجيبة وهذا هو الصواب) انفرد بها اسماعيل صدقى فى تقديره لمشكلة « تواجد اسرائيل على الحدود المصرية » وصدقى يتجرد فى رأيه من كل عوامل الحماسة وينظر الى المسألة من وجهة نظر محايدة ليس فيها قدر واضح من الوطنية وان كان هذا لا ينفى عن صدقى الوطنية — وبالطبع لا يثبتها ايضا — فهو يعبر فى حرارة فى حواره للمصور عن هذا الراى الذى كان ومايزال غريبا على الأذهان ، والذى بدأ يتضح الآن أمام الأعين بعد أعوام طويلة فيجيب عن سؤال عن الخطر القائم بوجود اسرائيل قائلا انه لايزال مصرا على أنه لا خطر على مصر من قيام اسرائيل ، ويقول فى صراحة :

« نعم .. لأنه لا يعقل أن اسرائيل وتعدادها لا يزيد على مليون يهودى من أجناس مختلطة تستطيع أن تجند جيشا تحارب به مصر ، وهى أكثر منها عددا وأكبر ثروة بنسبة لا تقبل المقارنة

.. هذا فضلا عن أن للدول الكبرى وبخاصة بريطانيا مصالح مرتبطة بمصالح مصر ، وهى لذلك لن تسمح مهما تبدلت الأحوال بهذا الاعتداء .. ولعل أقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى حرب فلسطين عندما حاول اليهود الاعتداء على حدود شرق الأردن فى العقبة ووقوف بريطانيا (فى وجه) هذه المحاولة .. » .

اكثر من هذا فقد تنبأ اسماعيل صدقى منذ مرحلة مبكرة جدا بأننا سوف نتفق مع اسرائيل .. وربما لم يكن فى حسبان صدقى من هو الزعيم الذى سيتفق ، ولهذا فأنه توقع أن يتم هذا حتى من زعيم الأغلبية ، وأشار الى النحاس بالاسم ، وصدقى باشا ينظر فى هذا الموضوع من وجهة نظر قد توصف بالأنانية وقد توصف بتغليب المصلحة المصرية وقد توصف بغياب الرؤية القومية أو العربية وهو لهذا فى حديثه لآخر لحظة يقول فى استنكار : « أما أن نشغل بجيراننا عن أنفسنا ، وأن نقدم الغريب على ابن عمنا ! ونفضل ابن عمنا على أنفسنا ، فقلب للأوضاع ومنطق معكوس يتنافى مع ادراك الرجل العادى » (يقصد رجل الشارع حسب تعبيراتنا المعاصرة) ويستطرد صدقى باشا فى هذا الحديث الخطير الى أن يقول : «أقولها صريحة والأيام بيننا .. سنتفق مع اسرائيل وسنقر الوضع الجديد لشرق الأردن، وقد يتم ذلك على يد النحاس باشا نفسه .. فهلا كان من الأفضل أن نكون أبعد نظرا وأكثر سياسة وحنكة ؟ مرة أخرى أقول كفانا تشدقا بالألفاظ ، وتباهيا بالنعرة الجوفاء ، وكفانا ما أصابنا من أضرار بسبب سياسة الشعارات البراقة الزائفة والمزايدات التى تنتهى دائما بالفشل والندم على ما فات ، أن ساستنا يعلمون أن كل هدنة لابد أن تنتهى الى صلح ، وكان فى مقدورهم أن يستغلوا رغبة اسرائيل فى الصلح ، اوضع شروط الصلح

لمصلحتنا ، والاستفادة على قدر الامكان من هذا الظرف بدلا من أن نغلب على أمرنا ونخضع راغبين لحكم الأقوياء » .

وعلى حين أننا لا نجد أى غضاضة فى الهجوم على موقف اسماعيل صدقى من المشكلة الفلسطينية فاننا لا نستطيع الا أن نبدى الاعجاب الشديد بحكمته وشجاعته فى معارضته للطريقة التى دخلت بها مصر حرب ١٩٤٨ ، وربما كان موقفا من أهم المواقف الدالة على حكمته وفهمه ثم على شجاعته .

وربما كان موقف اسماعيل صدقى من دخول مصر حرب ١٩٤٨ من المواقف التى تحتاج الى كثير من التأمل والدراسة العميقة ففى ١٤ مايو ١٩٤٨ دخلت مصر الحرب فجأة ، وعلى حد تعبير البلاغ الرسمى المنشور فى صحف ذلك اليوم : « صدرت التعليمات الى قوات الجيش المصرى بدخول فلسطين لاعادة الأمن والنظام فيها ولوقف المذابح التى تقترفها العصابات الارهابية الصهيونية ضد العرب وضد الانسانية » وكان اسماعيل صدقى هو أكثر المعارضين لدخول مصر هذه الحرب ، وقد أدلى فى اليوم نفسه بحديث لمصطفى أمين حفل بقدر كبير جدا من الصراحة والوضوح فى معارضته وفى أسبابها وقد ذكر مصطفى أمين أنه اتصل به ليتأكد من موافقته على نشر الحديث على الرغم من الشعور الوطنى الجارف الذى يدين بالنقيض تماما لما يعلنه صدقى ولكن صدقى صمم على موقفه ، وحاول مصطفى أمين مرة أخرى اثناء صدقى عن رأيه ، ولكن صدقى باشا يرد عليه بكل ثقة ووضوح :

« يعنى بسيقتلوننى ؟ خير لى أن أتركهم يقتلوننى من أن أترك هذا الشعب يقتل .. فانشر الحديث وليكن ما يكون .. ألا تعرف أن الرجل الذى اقترح ادخال التليفون فى الأزهر اتهم بأنه كافر ؟! اننى ياسيدى أحاول أن ادخل التليفون فى السياسة المصرية . » ..

وربما كان من المهم لتصوير موقف صدقى باشا وآرائه يومها، أن ننقل عن عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بعض فقرات من حوار صدقى باشا .

المحرر : سمعنا أن لك آراء تخالف القرار الجماعى الذى أصدره البرلمان بمجلسيه فهل هذا صحيح ؟ وهل معنى ذلك أن دولتكم المعارض الوحيد فى السياسة التى تقررت والتزم بها البلد ؟

صدقى : لم يبق فى الاستطاعة بعد أن وصلت الأمور الى ما وصلت اليه أن أتكلم فى مسائل ليس من السهل تقبلها وليس من الميسور التحول عنها وكل ما أقوله لك انى آسف على حالة البلد .. ولكنى لا أستطيع أن أقاوم تيارا جارفا ولو أنى لم أتردد فى اعلان رأيى وتبصير أولى الشأن بما يجب أن يعملوه ويحتاطوا له ..

المحرر : ماذا كنتم ترون دولتكم ؟ وما هو رأيكم الذى لم تترددوا في اعلانه برغم التيار الجارف والقرار الجماعى ؟

صدقى باشا : لقد قلت كل ما عن لى فى اجتماع اللجنة فى الجلسة السرية ولا أحسبنى الآن فى حل من نشره وحسبى أن أسالك الآن : هل أنت مرتاح للزج ببلدك فى حرب ؟

واجاب المحرر :

هذا شر يادولة الباشا ما فى ذلك شك ولكنه شر لابد منه .. اقتضته الظروف وحتمه الأمر الواقع فهل تريد أن نتخلى عن هذا الواجب ؟

رد صدقى باشا مدافعا عن رأيه :

ـــ لا ياسيدى .. كان فى الامكان ألا تصل المسألة الى هذا الحد وسبيل التفاهم كان مفتوحا بل لا يزال فى مقدرونا أن نوافق على الهدنة وقد قلت لدولة النقراشى باشا وكررت له الرجاء مقولى يا باشا قبل ان تطلب منا شن الغارة وقبل أن تزج بنا فى الحرب سافر الى دمشق واسع للهدنة بذلك تكسب ثلاثة أشهر ومن يدرى ماذا يتم خلالها ؟

ومن عجب أن المسألة يدور فيها البحث منذ عام ونصف ومع ذلك لا نستدعى ولا يؤخذ رأينا الا قبل دخول جيوشنا فلسطين بأربع وعشرين ساعة . ففيم كان الاغفال والاهمال طوال الوقت الماضى ؟ وفيم كانت العجلة والحماسة فى الساعات الأخيرة ؟

أنا متشائم ولا أجد غضاضة فى اعلان ذلك : هل أعددنا للأمر الخطير عدته ؟ وهل قدرنا جميع العواقب ؟ وهل استعددنا لأسوأ الفروض ؟ وهل دار بخلد أولئك المتحمسين احتمال اغارة قاذفات القنابل اليهودية على بلادنا ؟

أين المخابىء ؟ أين الاحتياطات لسلامة المدنيين ؟ وأين ، وأين ؟ مما قد لا يكون من المصلحة نشره ؟ ألم يكن فى الامكان والمسألة مطروحة للبحث منذ وقت طويل وليست طارئة ولا مفاجئة أن نستعد ونتأهب اذا كان لابد من خوض غمار الحرب ؟

وانا اعلم أن هذا الكلام قد لا يعجب كثيرين ولكنى آليت على نفسى أن اقول ما أعتقد وكم كان عجبى عندما جلست مع حوالى ١٥ من شيوخنا (أى أعضاء مجلس الشيوخ الذى كان صدقى عضوا فيه) فلم أر بينهم واحدا يحبذ الحرب فلما انعقدت الجلسة كانوا سباقين للموافقة وفى ترديد كلمة « نعم .. نعم » مع أنهم كانوا قبل ذلك بنصف ساعة يقولون : لا حول ولا قوة الا بالله ويعارضون فكرة الحرب ..

وكم كان عجبى حينما تحدثت مع أحد الوزراء الأجلاء وعرضت فى كلامى للاقتصاديات فكان رده « اقتصاديات ايه يا باشا ؟! أنا راضى أمشى عريان فى سبيل التخلص من الصهيونيين » .

وهكذا تناقش المسائل الكبرى .. وممن ؟ من المسئولين الذين بيدهم مصائر الأمور .

اننا عانينا .. ولانزال نعانى وسنعانى باستمرار من سياسة الارتجال القصيرة النظر ومن الحماسة المبنية على دوافع طارئة أو شخصية .. وأسأل الله السلامة » .

ألا يجد القارىء الآن تقديرا فى نفسه لموقف اسماعيل صدقى الشجاع والمسئول من هذا الارتجال الذى دخلنا به حرب ١٩٤٨ ؟

***

الباب الثالث

نماذج لأدوار صدقى فى الحياة ا مة

اولا : نماذج لانجازاته السياسية

١ ـــ قضية الاستقلال

٢ ـــ قضية واحة جغبوب

ثانيا : نماذج لانجازاته الاقتصادية

٣ ـــ مشروع كورنيش الاسكندرية

٤ ـــ مشروع خزان جبل الأولياء

٥ ـــ مشروع بنك التسليف

دور صدقى فى قضية الاستقلال والمفاوضات مع بريطانيا :

كان صدقى باشا من رجال الوفد المصـــرى الاوائل ، وقد اشترك مع سعد زغلول وصحبه منذ البداية ، وكان أحد المنفيين ، كما كان أحد الذين شاركوا فى مفاوضات الوفد الأولى فى أوربا ، وكل هذا يعرفه قراء التاريخ ، وليس من المعقول أن نكرر هنا ما امتلأت به الصفحات التى سجلت تاريخ الحركة الوطنية ، وقضية الاستقلال ، والمفاوضات مع بريطانيا لأن المصادر شائعة وكثيرة ، فضلا عن أنها تناولت كل الأحداث والتطورات والأدوار بطـــريقة مستفيضة ، ومع هذا فسنحاول أن نلقى بعض الضوء على أدوار معينة قام بها صدقى فى مراحل مختلفة من مسار قضية الاستقلال الوطنى :

١ ــ دوره فى تصريح ١٩٢٢ :

ربما يمكن القول بأن صدقى باشا كان صاحب الفضل الثالث (ان جاز أن يكون هناك مثل هذا الترتيب فى تحقيق تصـــريح فبراير ١٩٢٢ ، فقد شـــارك فى فكرة وصـــياغة العـــرض الذى قدمه عدلى باشا الى الانجليز باصدار تصريح من جانبهم بالحقوق التى طلبت انجلترا من مصـــر التفاوض على أســـاسها بالاعتراف الكامل بسيادتها ، واستقلالها ، وكان على علم أيضـــا بمداولات ثروت فى هذا الشأن .

واضطلع اسماعيل صدقى بمهمة صياغة التصريح وتنسيق شروطه وبنوده بما له من خبرة وكياسة وبعد نظر . وعلى ضوء تجاربه السابقة وهو من الذين بدأوا نشاط الوفد واعتقل مع سعد ثم كان من المشتركين فى المفاوضات مع سعد ومع عدلى .

٣ — دور صدقى كوزير فى وزارة زيور :

استطاع صدقى باشا فى أثناء وزارة زيور (١٩٢٤) أن ينتبه الى نقطة مهمة من النقاط الخطيرة التى كانت تفوت غيره من السياسيين ، وذلك أنه كان على مصر أن تقوم بسداد العجز فى الميزانية السنوية للسودان (بحكم علاقة السودان بمصر) وأراد الانجليز استغلال مفاوضات ١٩٢٤ وأبدوا استعدادهم لاعفاء مصر من تحمل هذا المبلغ ، ولكن صدقى أصر على بقاء هذا المبدأ وهو يروى لنا فى مذكراته فيقول :

« مفروض أن ميزانية السودان شىء مقرر لمصلحة اخواننا السودانيين فأراد الانجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لا تصبح لمصر أية صفة ولا أية حجة لها للتدخل فى شئونه .

« خفت من عاقبة هذا العمل الذى ينظر اليه فى ظاهره كأنه لمصلحة مصر وهو فى الواقع حجة عليها ، ومضـــر بمستقبل مصالحها وحقوقها فى هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذى تدفعه مصر للسودان ، والذى لا يؤثر على ميزانيتها تأثيرا يذكر .. وقد نجحت فى ذلك . واعتبرته فوزا لمصر »(*) .

(*) مذكرات اسماعيل صدقى .

٣ ـ دور صدقى فى مفاوضات النحاس ـ هندرسن :

كان اسماعيل صدقى بمثابة العضو الثالث فى وفد مفاوضات ١٩٣٦ بعد مصطفى النحاس ومحمد محمود ، وكان الوفد يضم عشـــرة آخرين اعتبروا جميعا مندوبين فوق العادة ، وكانوا هم : عبد الفتاح يحيى ، وواصف غالى ، والدكتور أحمد ماهر ، وعلى الشمسى ، وعثمان محرم ، ومحمد حلمى عيسى ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى وحافظ عفيفى ، وأحمد حمدى سيف النصر » .

وقد أقسم هؤلاء جميعا يمينا أمام الملك فؤاد فى ١٤ فبراير ١٩٣٦ قبل أن يبدأوا مهمتهم .

ولاشك أن صدقى باشا لعب فى هذه المفاوضات فى ظل التضامن الحزبى دورا مقدورا بحكم خبراته وكفاءته السياسية . وعلى الرغم من ان المعاهدة تنسب الى ١٩٣٦ فحسـب أو الى النحاس فان لصدقى فى واقع الأمر فضلا كبيرا فيها

٤ ـ مفاوضات صدقى ـ بيفن (١٩٤٦) :

تحظى جهود صـــدقى فى التفاوض مع الانجليز فى ١٩٤٦ بمكانة واضحة فى كتب التاريخ المصـــرى ، فقد أحرزت هذه المفاوضات كثيرا من التقدم فى المواقف مما أسهم بلاشــك فى الوصول الى ما وصلت اليه مصر فى النهاية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد كان من أبرز ما اطمأن له المصـــريون فى مفاوضات ١٩٤٦ أن رئيس الوفد البريطـانى الى مصـــر كان هو اللورد ستانسجيت ، وقد استقبله صـــدقى باشا فى منزله ، فقد كان

ستانسجيت (على حد تعبير المراقبين يومها) من رجال المبادئ الذين كانوا قبلة أنظار رجال الوفد المصرى فى مؤتمر الصلح (١٩١٩) وقد عقدوا على معاونته ومؤازرته لهم فى ذلك الحين آمالا واسعة .

ومن المهم أن نتذكر أن مفاوضات ١٩٤٦ كانت المفاوضات الوحيدة التى قدر لها أن تمضى خطوات واسعة فيما بين مفاوضات ١٩٣٦ و ١٩٥٤ .

الوفد الرسمى :

هذا وقد كان وفد مفاوضات ١٩٤٦ مكونا على النحو التالى : اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء رئيسا لهيئة المفاوضات ، حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا ، حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ، حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا ، حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، حضرة صاحب المعالى أحمد لطفى السيد باشا وزير الدولة المتولى وزارة الخارجية ، حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا ، حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ، حضرة صاحب السعادة حافظ باشا عفيفى ، حضرة صاحب السعادة ابراهيم عبد الهادى باشا .

وليس من شك فى أنه كانت هناك فرصة رائعة أمام مصر من جراء مفاوضات اسماعيل صدقى ، لولا ذلك النزوع الى الخلاف المستديم بين شخصيات سياسيينا المخضرمين ، فقد كانت الظروف يومها مواتية لاتفاق يحقق نسبة كبيرة من الامانى المصرية ، حتى ان لم يحققها كلها ، وحتى لو اضطررنا الى بعض التزامات تستحق

من تلقاء نفسها مع الزمن كما حدث فيما بعد فى اتفاقات الثورة مع الانجليز ، وكان صدقى بالطبع من أقدر المفاوضين المصريين وأذكاهم وأكثرهم خبرة بهذا الذى عايشه منذ ١٩١٩ ، ولكن ممارســــة الديمقراطية بالأسلوب المصـــرى فى ١٩٤٦ كان بمثابة عائق أمام تحقيق مثل هذا الانجاز .. وربما كان المفاوض المصرى فى ١٩٥٤ يواجه نفس المواقف التى واجهها صدقى على الصعيد الداخلى (لولا غياب هذه الروح) ولسنا نريد أن نلفت النظر بذلك الى سلبيات ديمقراطية ١٩٤٦ وانما نريد أن نتعظ فى المستقبل من مثل هذه النتائج التى لا يترتب عليها الا تأجيل الحصول على الحقوق ثمانى سنوات .. لا لشىء الا للمزايدة فى كل الديمقراطية .. الى أن تضيع الصورة المتاحة من الديمقراطية نفســـــها للحصول على السعادة والمجد بفضل المزايدة .

وقد كان من ابرز الضربات (الداخلية) التى تلقتها مفاوضات صدقى بيفن ذلك البيان الذى أصدره سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات يعلنون فيه الأسباب التى من اجلها قرروا رفض مشروع الاتفاق الذى تقدمه به بريطانيا فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٦ .. وفى أعقاب صدور هذا البيان استصدر صدقى باشا مرســـوما بحل هيئة المفاوضات الجارية بما يفسر بأن مهمتها أصـــبحت غير ذات موضوع ..

وللتاريخ فقد كان هؤلاء السبعة هم : شريف صبرى ، وعلى ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، وحسين سرى ، وعلى الشمسى ، وأحمد لطفى السيد ، ومكرم عبيد .

غير أن هذا المشروع بقى (مشروعا) ولم يتحول الى معاهدة نتيجة خروج المداولات التى كانت بين هيئة المفاوضات الى العلن ، وهو السبب الذى نص عليه — فى صراحة ووضوح — المرسوم

الملكى الذى صدر بحل هيئة المفاوضة .. ثم ان اسماعيل صدقى حمل العبء بمفرده وتقدم بمشروع المعاهدة الى البرلمان .. ومن الجدير بالذكر أن زعيم الحزب السعدى النقراشى باشا دافع عن المشروع فى الجلسة السرية التى عقدها البرلمان لهذا الغرض .

نص مشروع معاهدة صدقى بيفن :

وربما كان من المفيد أن نورد هنا نص مشروع معاهدة صدقى بيفن حتى يمكن للباحثين فى تاريخنا المعاصر مقارنتها بما بعدها او ما قبلها من مشروعات التعاهد أو المعاهدات التى وقعت بالفعل، كما أن قراءة نصوص هذا المشروع سوف تعطينا فكرة ممتازة عن جهود الجانب المصرى برئاسة صدقى من أجل تحقيق مثل هذه المعاهدة ، وعن طبيعة المطالب « والمطامع » والقضايا المعلقة محل التفاوض حينذاك .

« ـ صاحب الجلالة ملك مصر

ـ صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة . وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى ، طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المـادة الأولى :

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاقات المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الاعفاءات والمزايا الملحقة بهذه المعاهدة .

المـادة الثـانية :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، أى اجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لاعادة السلم .

المـادة الثـالثة :

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك، تنسيقا فعالا فقد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين .

وهذه اللجنة هى أداة استشاريه مهمتها ان تدرس لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات فى المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها قواتهما المسلحة بصفة فعالة من مقاومة الاعتداء .

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا — بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما — العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم فى هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية اجراءات قد ترى ضرورتها .

المادة الرابعة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا فى حلف قائم تكون أغراضه مضادة لمصالح أحدهما .

المادة الخامسة :

لا يجوز ان أى شرط من شروط هذه المعاهدات يحدث تأثيرا بأية صورة كانت ، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لواحد او لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين على ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة السادسة :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية فان كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة .

المادة السابعة :

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصاها الانجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق . وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول خاص بالسودان :

ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين ، وتقدم مصالحهم ، وتهيئتهم تهيئة جادة للحكم الذاتى ، ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا .

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩، كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

بروتوكول خاص بالجــلاء :

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضى المصرية « مصر » بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ وأن يســـتمر فى اخلاء باقى الأراضى المصرية بصفة غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى .

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة بصفة انتقالية لصـــــالح القوات أثناء سحبها من مصر ، وكل تعديل للاتفاقية تتضح ضرورته لداعى لزوم اخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ يصـــير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

وقد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع الا على سبيل المراجعة على أن من المقرر أنه فى حالة ما اذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فان المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها .

* * *

ومن الجدير بالذكر انصافا لاسماعيل صدقى أن التصـــريح بالجلاء الذى أعلنه رئيس الوزراء مستر اتلى فى مجلس العموم البريطانى فى أثناء مفاوضات صدقى كان ذا وقع شـــــديد فى الدوائر البريطانية ، وقد تجاهل خصـــــوم صدقى فى مصر هذا

الانجاز ، ولكن تشرشل وهو زعيم المحافظين (الذى شهد بعد ذلك فى الخمسينات جلاء انجلترا عن مصر) وقف فى البرلمان الانجليزى يعقب على حديث مستر اتلى فيقول : « هذا بيان خطير الشأن ، وهو من أخطر ما ألقى فى هذا المجلس من بيانات اذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من أراضيها عند الشروع فى المفاوضات معها ، وانى أرى من الواجب أن أسجل فى هذه اللحظة أن الحكومة البريطانية لم تستشر أحدا فى هذه البلاد بأية طريقة كانت .

« وانى شخصيا لم أعرف هذا القرار الا قبل تلاوته بنصف ساعة .. انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسئولية عليها وحدها ، ومن جهة أخرى يبدو لى أن المعارضة ترى أن من الواجب عليها الاشارة الى خطورة الحالة .

« ان ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد فى خلال ستين سنة من الدبلوماسية والادارة قد الحق به الكثير من الخزى والهوس .. » .

أما فى داخل بريطانيا نفسها فقد بدأت المعركة التى خاضها اسماعيل صدقى فى المفاوضات تؤتى بعض النجاح .. فهذا مستر ايدن (وكان وقتها فى المعارضة) : ينصح حكومته فى أقرب وقت مستطاع باتمام جلاء القوات البريطانية عن مدن مصر الكبرى وسحبها الى منطقة القناة .

وعلى المحيط الدولى فان توقف المفاوضات جعل أمريكا نفسها تبدى اهتماما « بتصفية الموقف الناجم عن توقف المفاوضات » .. وقد أبدى مستر جيمس بيرينز هذا الشعور فى مؤتمر علنى .. ثم بعث الرئيس الأمريكى ترومان رسالة الى الملك فاروق من خلال الخارجية الأمريكية ..

نص الرد المصرى على المذكرات البريطانية :

ولا ينبغى لنا أن نتجاوز الحديث عن مفاوضات صدقى فى ١٩٤٦ دون أن نشير الى الرد المصرى على المذكرات البريطانية ، وهو الرد الذى تولى اسماعيل صدقى اعداده مؤكدا فيه على أهمية قيام العلاقة بين البلدين (على أساس من الندية) فى اطار هيئة الأمم المتحدة (الجديدة وقتها) ولعل قراءة الرد تعطبنا فكرة عن مدى تمسك صدقى بالثوابت المهمة الكفيلة بضمان تحقق الاستقلال وتأكيده ونورد هنا نص الرد الذى وقعته هيئة المفاوضين ، وسلمه اسماعيل صدقى الى البريطانيين وفيه يقول : « يشـــاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رأيه فى أن المعاهدة الجديدة يجب أن نكون على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة » . ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متســـاويتين تســـاويا تاما فى السيادة ، ان المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشـــترك ضد كل اعتداء مسلح الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصـــون السلام والأمن الدولى .

« يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على نية بريطانيا فى التدخل فى شئون مصر . تتكفل مصر وحدها بقواعد ادارية تشمل مطارات وانشـــاءات للدفاع البرى والجوى والبحرى .

« يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب الدولتين بشرط الا تتضمن المعاهدة أية اشارة الى استخدام الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشئون العســكرية من البريطانيين .

« أن مدة السنوات الخمس لســـحب القوات البريطانية — وأن اعتبرت حدا اقصى — هى مدة أطول كثيرا مما يجب ، ويمكن أن يتم الجلاء فى مدى عام واحد » .

« يوافق الوفد المصرى على أن تبذل السلطات المصرية كل ما فى وسعها لمعاونة السلطات البريطانية عند جلائها ، وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفدين اعداد برنامج لتصـــفية الهيئة الادارية فى مصر وسحب القوات البريطانية » .

وضع السودان فى مفاوضات ١٩٤٦ :

وربما كان من أهم الأحداث التى ارتبطت بمفاوضات ١٩٤٦ ، قدوم وفد سودانى للقاهرة ، عبر عن الوعى القومى للسودانيين ونضج الفكر السياسى ، مما كان له أثر بلا شك على ديناميات المفاوضات ، وبخاصة فى مسألة السودان التى كان صـــدقى يوليها اهمية كبرى .

ويظهر لنا جوهر موقف صدقى باشا تجاه مسألة السودان فى وضوح شديد فى مذكرة بعث بها الى الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها فى مصر فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ وفيها يقول صـــدقى : « والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة اخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهى ليست حادثا من شأنه تعديل النظام الذى يخضع له السودانيون بل هى تســجيل لحالة قائمة ليس فى وســع أية هيئة دولية أن تعترض عليها » .

« وقد يحدث فى المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففى هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها الروابط الأخوية التى تربط مصر بالسودان » .

« غير أن الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه أو تعترف به .. وليس من

شأن أية دولة حتى لو كان لها حق الاشتراك فى ادارة الشعب الذى يهمه الامر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالا لا يملك الشعب بعد فترة المطالبة به » .

« وفضلا عن هذا فان التخلى عن السيادة المصرية على السودان لمدة غير محدودة فى المستقبل لا يصح تسجيله فى بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة » .

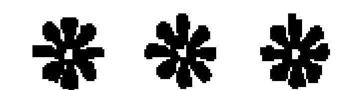
« فلهذا لا يسع الحكومة الملكية المصرية بهذا الصدد أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان . سواء فى التصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى البرلمان ، أو فى مشروع الخطاب الذى عرضه على الحكومة الملكية » .

وفى موضع آخر نجد صدقى باشا قد توصل مع الانجليز الى أهمية وضرورة تعديل الادارة الحالية للسودان « فالنظام الادارى القائم الآن ليس نهائيا غير قابل للتعديل ، بل بالعكس فانه يجب أن يتطور لبلوغ الهدف الذى حدده الطرفان المتعاقدان » .

ولم يكن فى مشروع معاهدة صدقى بيفن نص صريح بحصول السودانيين على استقلالهم وانما كان النص على حق السودانيين فى اختيار نظام السودان المقبل ووصف المشروع هذا الحق بأنه « قدرة الشعب على ادارة نفسه » وهو ما يعنى الادارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقا الانفصال سياسيا عن مصر .

وفى هذه الفترة ظهرت موجة تدعو الى ما يسمى (السودنة) وكان صدقى باشا بذكائه يرد على هذه الشعارات من منطق ايمانه بوحدة وادى النيل بقوله « ومادمنا نتكلم فى الجزء وهو السودنة فلم لا نتكلم فى الكل وهو القضية برمتها اذا بقيت بغير حل فقد تصبح السودنة هباء ؟ » .

وهكذا كان موقف صدقى باشا أيضا من مسألة وضع دستور للسودان كان صدقى ـ بلاشك ـ فى موقف حرج فالانجليز من ناحية يزايدون عليه ويعلنون انهم يعدون أهل السـودان لمنحهم الاستقلال ، وبعض السودانيين يسيرون مع هذه المزايدة ، وفى الداخل فان كثيرا من معارضى صدقى يزايدون عليه بأنه يفرط فى السودان .. وهكذا ، ولكن السياسى المحنك يجد القدرة على تأكيد كثير من الثوابت الكفيلة بتجاوز هذه المزاعم فهو يقول مثلا فى شأن وعود الانجليز للسودانيين بمنح الاستقلال : « ان البلاد التواقة الى الاستقلال ـ كما كانت مصر دائما ـ ليست هى التى تقوم فى وجهه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير أن هذا الاستقلال ليس محله معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا وانما ستمنحه مصـر يوما شقيقتها الصغرى متى تفاهمنا على أن وقته قد حان ، ومتى اتفقنا على الأوضاع التى تحقق مصالح الطرفين .



ثانيا : ازمة واحـــة جغبـــوب :

قد يهم القارىء أن نقدم له فكرة عن موقف اسماعيل صدقى من قضية واحة جغبوب ، وهى التى لقيت وقتها اهتماما صحفيا بارزا ، ثم ألف عنها مؤخرا الأستاذ محسن محمد كتابا ضخما : « سرقة واحة مصرية »

تقع جغبوب هذه على الحدود بين مصر وليبيا ، وكانت بمثابة مركز للسادة السنوسيين الذين هم الزعماء الروحانيون للأراضى الليبية ، وفيما يبدو من ظاهر الأمور فقد يكون من الممكن القاء اللوم على صدقى باشا لتفريطه فى حقوق مصر فيها ، ولكن دراســـة الأمر بشىء من التأمل العميق والتفهم للنواحى الاســتراتيجية قد ترينا غير ذلك على نحو ما نفهم مما كتبه صدقى باشا فى مذكراته عن القضية ، حيث ندرك تقديره المتزايد لاهمية منطقة الســلوم وخليج السلوم والهضبة التى تعلو الســلوم ولهذا فانه جعل هذه المنطقة هى كل همه فى المفاوضات ، حتى ان دفعه هذا الى أن يضحى بهذه الواحة فى مقابلها بذكاء شديد ومحسوب لا يصــدر الا عن وطنية حقيقية ونظرة استراتيجية ممتازة .

ومن الانصاف لصدقى باشا ولوطننا كذلك أن نورد الفقرات التى تناول فيها قصة أزمة هذه الواحة وموقفه منها :

« فى أواخر سنة ١٩٢٥ جرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لانهاء مسألة الحدود والبت فى أمر واحة « جغبوب » فتألفت من

الجانب المصرى لجنة برياستى وتألفت لجنة من الجانب الايطالى . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتى نظر الفريقين » . « وبعد خروجى (بالاستقالة من وزارة زيور باشا) رأت الحكومة أن أمضى فى مفاوضاتى الخاصة بالحدود ما بين ايطاليا ومصر لأنى كنت قد ألممت بأطرافها بل ذهبت الى ايطاليا لمقابلة موسولينى بشأنها فكانت النتيجة فى آخر الأمر أن جرى الاتفاق الذى صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كعادتها ».

« كان هم مصر فى هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها الى بلدة « بردية » غربا .. وكان الايطاليون قد احتلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية فكانت هذه المنطقة هى التى تهم مصر لأنها تشرف على أراضيها ولأنها هى الطريق الذى يستطيع اى غاصب أن يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب .. » . « أما الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفظوا بواحة جغبوب التى بها ضريح للسنوسيين وتنبعث منه حسب اعتقاداتهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم فى طرابلس بحيث تخلق لهم المشكلات » .

« وهذه الواحة لا تزيد مساحتها على عشرة أفدنة وكان من حججنا فى ملكية مصر لها أن انجلترا نفسها اعترفت فى مدة الحرب العالمية الأولى بملكيتها لمصر فى معاهدة « شالمت » التى عقدتها مع السنوسيين » .

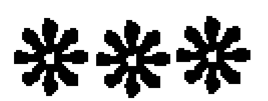
« أما حجة الطليان فهى أنهم ورثوا الأتراك فى ولاية طرابلس وواحة جغبوب داخلة ضمن هذه الولاية وأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاة الأتراك يعدونها ضمن أعمال طرابلس » . « بل بعض الكتب الجغرافية المقررة فى

مدارس وزارة المعارف المصرية وضـــــعت جغبوب فى خريطة طرابلس وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدتها » .

« ولست أريد الخوض فى تفاصيل هذه المفاوضات لطولها واحتدام مناقشاتها ولكن المهم فى النتيجة .. فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العســـــكرية ولكن الأهمية كلها فى الشمال وفى المنطقة المشرفة على السلوم » .

« وقد نجحنا فى الحصـــول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين ، وقد برهنت الحرب العــالمية الأخيرة على أهميتها العســـــكرية وعلى صدق نظريتنا فى هذا الاتفاق ولو أن هذا الاتفاق نظر اليه فى حينه بالنظرة الحزبية التى تعكس الأوضاع .. » .

وأظننا بعد قراءة ما كتبه صـــدقى باشا فى حاجة الى تفهم وجهات النظر الموضوعية المختلفة التى قادت أصحاب القرار فى هذه المسائل التى تحتل مساحات بارزة فى ضميرنا الوطنى لا يمكن لنا فى نفصل فيها بوجه الحق والصواب من مجرد القراءات السريعة وانما يوفى الزعيم من زعمائنا حقه فى تقدير مواقفه من مثل هذه القضايا بعد الدرس التاريخى والاســـتراتيجى العميق الذى لابد لأربابه من أن يتصدوا له .



٣ ـ كورنيش الاسكندرية :

من غرائب الأقدار أن صدقى باشا قد ابتلى فى ناحية من اهم نواحى مجده فى الاصلاح الداخلى فقد كان هذا الرجل كما نعرف جميعا هو صاحب الفضل الاول فى تحويل مدينة الاسكندرية فردوس البحر الأبيض المتوسط الى ما عليه الآن ، أو الى ما كانت عليه الى عهد قريب بما هو أحسن مما هى عليه الآن .. وقد عاصر صدقى باشا تحقيق طموحاته ومشاريعه على مدة أعوام طويلة لم يكن فيها كلها فى موقع المسئولية المباشرة ولا فى موقع واحد فحسب وانما هو يتابع المشروع الذى فى خياله منذ كان سكرتيرا عاما لبلدية الاسكندرية حتى أصبح رئيسا للوزراء ، فانتهى فى عهده وعلى يديه مشروع كورنيش الاسكندرية العظيم الذى نراه اليوم ونحاول الحفاظ عليه .

ومع هذا فان بعض عناصر المعارضة المناوئة لصدقى لم تبخل على هذا المشروع الحيوى بكثير من أحجار التشكيك والتأويل والاتهام بل هيكل باشا فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » يصور لنا أن حيرة الجمهور من خروج صدقى من الحكم بعد أن كان قد عاد من الخارج معافى من مرضه سرعان ما انفكت أسرارها حين تسامع الناس بهمس حول الذمة المالية لرجال الحكم فى مشروع كورنيش الاسكندرية .. حتى اذا ترك صدقى باشا الوزارة ومضت ثلاثة شهور على تكوين الوزارة الجديدة قدم النائب محمد فرغلى سؤالا حول هذا الموضوع وما أثير من تكسب صدقى باشا منه .

ومن مذكرات صدقى باشا نقتطف الفقرات التى عرض بها الرجل قصة المشروع ، لا لندافع عن صدقى باشا ولكن لنرى

كيف يمكن لمثل هذه المشروعات العملاقة أن ترى النور خطوة بعد خطوة ، وليكون تاريخ هذا المشروع أمام كل مصلح داخلى من السـياسيين الذين يحبون أن يتركوا فى بلادهم شيئا مفيداً للصالح العام مهما امتد زمن تنفيذه ، وكورنيش الاسـكندرية بلا شك جزء من تاريخنا ومفاخرنا القومية حتى لو لم يستسغ البعض هذا التعبير .

روى صدقى باشا فى مذكراته فى فقرات مطولة قصة هذا المشروع وسوف ننقل بعض ما كتب ليكون صورة عامة واضحة بدون اخلال بالجو العام لما كتب : « شغلت وظيفة سكرتير عام مجلس الاسكندرية البلدى مدة عشر سنوات ابتداء من سنة ١٩٠٠، وفى هذه المدة كان الشغل الشاغل لبلدية الاسكندرية هو تجميل المدينة وبوجه خاص من ناحية واجهتها التى على البحر .. وهذا جريا على العادة المتبعة فى جميع المدن البحرية(*) حيث يجتهدون فى ايجاد وسائل الاتصال بالبحر سواء من وجهة الرياضة أو من وجهة صحة السكان » .

« وكان مشروع البلدية اذ ذاك هو انشاء طريق مواز للبحر على طول واجهة المدينة وبعد أن تنتهى المدينة على طول واجهة ضواحيها .. وهذا المشروع لا يختلف عن المشروعات التى قامت بها جميع المدن البحرية(**) الكبرى » .

« وفى المدة التى كنت أشغل فيها وظيفة السكرتير العام أنشأت البلدية الرصيف الشرقى وكان المبلغ المقدر لنفقته(***) يوازى

(*) يقصد الساحلية .

(**) يقصد الساحلية .

(***) يقصد لانشائه

٣٠٠ ألف جنيه فصعد(*) الى المليون جنيه نظرا لتعديلات طرأت أثناء العمل . لكن ادارة المدينة رأت أنه لا يكمل الانتفـــاع بهذا الرصيف الا بعمل حاجز للأمواج ليصدها عن (الجون) أو الميناء الشـــــرقى حتى يمكن اســـــتعماله للرياضــــــة البحرية ، ففكرنا فى انشاء الحاجزين اللذين يبدآن من « قايتباى » ومن «السلسلة» وقد قامت المدينة أخيرا بالشطر الثانى من هذين الحاجزين وهو الذى يتصل بالسلسلة ..

« واذا كنت لا أزال ذاكرا للأرقام فان هذا الحاجز الأخير الذى كان مقدرا له ٢٢٠ ألف جنيه (قد) تكلف أكثر من ذلك بسبب اضافة بعض أعمال لم يكن فى النية اقامتها كمسطح مضاف الى الحاجز الغرض منه نقل النوادى البحرية من رأس التين الى ذلك المكان ، وهذه العملية تكلفت ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه .

« بقى الكورنيش وهو المكمل لهذه المشروعات البحرية التى انتوى المجلس البلدى اقامتها منذ انشـــائه » . « ولتبيين قدم (فكرة) المشروع أقول ان البحث بدأ فيه فيما يختص بالجزء الموصل للابراهيمية فى الوقت الذى كنت أنا فيه سكرتيرا للبلدية واستمرت المباحثات بل بدىء فى بعض الأعمال التنفيذية عندما نقلت الى وكالة الداخلية حيث كنت أشرف على أعمال البلدية .

« غير أنه فى ذلك العهد كانت مالية البلدية قاصرة عن المضى فى مشروع بهذه الأهمية لان مشروع الرصيف الأول قد اضطرت المدينة من أجله الى اقتراض مبلغ مليون جنيه ثم جاءت الحرب

(*) هكذا فى النص وفى اصطلاحاتنا الاقتصادية المعاصرة : قفز .

ووقفت الأعمال ، ثم انتهت الحرب وبدأت المدينة تفكر فى تنفيذ مشروع الكورنيش من جديد » .

« وكان لى فى عهد تبوئى لوزارة المالية فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ ولوزارة الداخلية فى سنة ١٩٢٥ اهتمـــام خاص بهذا الموضوع ، وبدىء فعلا فى أعمال الكورنيش كلما تمكنت ميزانية البلدية من الاستمرار فيها فتمكنت المدينة بموارد ميزانيتها من القيام بجزء كبير من الكورنيش ، جانب منه عند ســــراى رأس التين والجانب الآخر ابتداء من السلسلة الى سيدى جابر ، وذلك على دفعـــات » .

« وصادف أن المقاولة كانت من نصيب « المسيو دنتمارو » فى جميع الأجزاء التى عملت ما عدا جزءا واحدا رست مقاولته على مقاول آخر . ولكن فى حوالى ١٩٢٨ اذ كانت البلدية تريد أن تمضى فى مشروعها الى النهاية اصطدم المشروع بعقبة كادت تودى به أو كانت ستحول دون المضى فيه الى آخر حدود المدينة وهذه العقبة هى ثكنات مصطفى باشا التى يحتلها الجنود الانجليز » .

« وقد لقى طلب المجلس البلدى من السلطات العســكرية البريطانية رفضا شديدا ثم عادت السلطات بعد الحاح شــديد وقبلت مرور الكورنيش من وراء ثكناتها على أن يدفع لها المجلس البلدى ٥٠ ألف جنيه لاقامة منشآت بدل التى كانت تقول إنها ستتأثر من مرور الكورنيش » .

« ثم جاءت وزراتى سنة ١٩٣٠ فأستأنفت السعى عند تلك السلطات وكان نصيبى منه النجاح دون دفع اى شىء واذ ذاك تمكنت المدينة من عرض القسم الخامس من الكورنيش للمناقصة وهو الذى فهمت أنه يجرى بشأنه تحقيق الآن ، أى تحقيق آخر غير التحقيق الخاص بباقى العملية لغاية سراى المنتزه » .

« وعندما كان العمل يجرى فى القسم الخامس كان تفكيرى ينجه دائما الى استمرار عملية الكورنيش الى نهايتها الطبيعية وهى قصر المنتزه وذلك لأسباب أولها سبب عام وهو اهتمامى دائما بألا يعتور أعمال البلديات فى المدن أى توقف لأن من شأنها أن توجد عملا للعاملين فى المدن وتدر المال على طبقة من السكان جديرة بكل عناية » .

« ومشروع كورنيش الاسكندرية كان من شأنه ايجاد عمل لعدد يقرب من ثلاثة آلاف عامل من العمال وهذا مما لا يستهان به فى مدينة عظيمة .

« والسبب الثانى أننى نظرا لدوام تفكيرى فى التوازن التجارى للقطر أعمل على ايجاد المصايف حتى ينفق الناس أموالهم فى داخل البلاد بدلا من أن يذهبوا الى بلاد أخرى ينفقون فيها تلك الأموال(*) ، وليس أكثر اجتذابا للمصيف من مشروع يسهل الاتصال بالبحر وبحماماته فضلا عن الجمال الرائع الذى تكسبه مدينة الاسكندرية من مثل هذا المشروع » .

« والسبب الثالث أنه كان من شأن الكورنيش أن يزيد فى موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التى تقام على الرصيف الجديد كما كان الحال بالنسبة لرصيف المدينة أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها أتت البلدية فى السنة الماضية بربح قدره ٢٠ ألف جنيه » .

(*) أليس هذا ما نقوله بعد خمسين عاما من صدقى باشا فى شأن تشجيع السياحة الداخلية للحد من الانفاق فى الخارج الذى يستنزف رصيدنا من العملات الحرة ؟ أليس من الواجب أن نطور فى الاسكندرية الآن على نحو ما طور الرجل فى الاسكندرية ١٩٣٠ ؟ .

« وهذا فوق ما يفيده الأهالى من (تصقيع) الأراضى على البحر وما ينجم عنه من تشجيعهم على البناء ، فوق ما تفيده الاسكندرية من اقبال المصيفين عبلها فى الصيف بسبب تجميلها وتحسين واجهتها البحرية .. وما ينفقونه فى المدينة مدة الصيف » .

« ولكن اتباع الطريقة الأولى .. وهى انتظار وسائل الميزانية المعتادة للمضى فى المشروع .. ما كان ليمكن من المضى بالمشروع وانجازه قبل عشر سنوات والغرض كما قلت هو الاستفادة به فى هذه الأزمة الشديدة(*) ، ولذلك لما عرض على القومسيون البلدى قراره رحبت به ووافقت عليه(**) .

« وقد قيل بهذه المناسبة أن قرار التصديق على المشروع كان بسرعة غير مألوفة وبهذه المناسبة أقول ان المهلة الممنوحة لوزير الداخلية لابداء رأيه فى المشروع ثلاثة ايام وقد أقررته فى يومين(***) لأنى أعرف المشروع ومزاياه ، ونواحيه ، ومداه ، والوسائل التى بها تدفع نفقاته ، وقد كنت وزير الداخلية والمالية مما جعلنى أعرف المشروع معرفة تامة بغير اضاعة وقت طويل ، لا سيما أنى مارست الموضوع من قبل زمنا طويلا » .

« أما ما قيل من ان المشروع فى ذلك الوقت كان مفروضا أن يتكلف ٨٠ الف جنيه فانى لم أعبأ كثيرا بهذا الرأى الذى لم يرد اذ ذاك على لسان أحد من المسئولين » .

(*) يشير الى الازمة الاقتصاديه فى الثلاثينات .

(**) كان صدقى باشا وزيرا للداخلية ايضا .

(***) أين نحن الآن من دراسات الجدوى التى تاخذ السنوات والأموال الطائلة ؟

«وقد كنت أقدر فى ذلك الوقت أنه وقد تكلفت الأجزاء الخمسة من المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وكان الباقى أكثر مما نفذ فلابد أن يتكلف» انجاز المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وان فى مقدور البلدية أن تقوم بخدمة الدين الذى ينشأ عن ذلك فى الخمس السنوات التى قبل المقاول أن يأخذ المبلغ فيها بلا فائدة » .

« أما أن المبلغ قد زاد بعد ذلك كما فهمت على ٤٠٠ ألف جنيه فهذا لا شأن لى به ، وربما كشف التحقيق الجارى الآن عن أسباب هذه الزيادة وأكثر الظن عندى، أنها نشأت من أنه بينما كانت الأجزاء الأولى من الكورنيش كلها على الأرض الصلبة فان كثيرا من اجزاء الكورنيش الجديد (أقيم) فى البحر وناهيك بنفقات الاعمال البحرية فى بحر كثير الهياج . كما هو الشأن فى شواطىء الاسكندرية » .

كان هذا ملخصا لرواية صدقى عن تطورات هذا المشروع ومع كل هذه البيانات الواضحة فان المناواة لاسماعيل صدقى حتى بعد خروجه من الوزارة لم تكف عن الزعم بأن (ضغطا) قد وقع من اسماعيل صدقى على المجلس البلدى ليتم هذا المشروع .. وهو نفس المعنى الذى ما زلنا — مع تقدم الزمن — نقلل به من شأن الانجازات العظيمة التى قد يكون آخرها مترو الانفاق (مثلا) ومع هذا فانى أحب أن يقرأ القارىء ردود اسماعيل صدقى على هذه المزاعم فى حديث صحفى :

« لم يحصل ضغط .. واعتقادى أنه مادام التحقيق جاريا فى هذا الموضوع فستتبين الحقيقة ، واعتقادى أن أعضاء المجلس ما أقروا المشروع الا لشعورهم بأنه لمصلحة المدينة وهذا ما جعلنى أقره أيضا .

« على ان كلمة الضغط غير مفهومة فان اوزير الداخلية أن يشعر بلدية الاسكندرية دون أن يكون هناك ضغط بأن المشروع يروقه لأنه يرى فيه مصلحة للمدينة » .

« وقد حصل منى أنى نبهت المجلس البلدى الى مشروعات من هذا النوع منها شارع اسماعيل الذى وصل الميناء الغربية بميدان محمد على ، ذلك المشروع عظيم الأهمية والخطر والذى ستبلغ نفقاته فى النهاية أكثر من مليون جنيه » .

« نبهت المجلس البلدى الى التقاعس الحاصل فى هذا المشروع ولم أكتف بالتنبيه بل عمدت كوزير للمالية الى منح البلدية مساعدة مالية من جانب الحكومة للمضى فى انشاء شارع اسماعيل » .

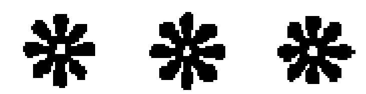
« ونبهت البلدية بمناسبة قرب مجىء ملكى ايطاليا الى ضرورة تحسين المواصلات بين ضاحية الرمل وجهة النزهة وانطونيادس حيث تقرر أن ينزل صاحبا الجلالة ملكا ايطاليا ضيفين على المدينة ودعوت المجلس لايجاد وسائل المواصلات ولذلك (أنشىء) طريقان كبير أن فيهما تجميل للمدينة فوق ما كان يرجى من التكريم اللازم لملك ذى خطر وقدر » .

« الى هذا نبهت المجلس البلدى ، فقام به ، ونبهته الى غير ذلك من المشروعات وكان هذا التنبيه يقوم على دعائم التفاهم بينى وبين الأعضاء دائما دون ان يكون لدى أو لديهم ما يشعر بأن هناك أى ضغط من وزير الداخلية ، وكيف يستطيع وزير أن يضغط على أعضاء مجلس بلدى حتى جعلهم يقرون ما يخالف ضمائرهم ، ويتنافى مع واجبهم ؟ » .

« هذه حكاية الكورنيش بحسب ما أعرفه لأنه لا ينتظر من وزير الداخلية أن يكون ملما بتفصيلات العمل فى ذاته من حيث التنفيذ ووسائله والنواحى الفنية له » .

وفى نهاية حديثه مع مندوب الأهرام أوجز صدقى باشا الأمر كله فقال « وعقيدتى بل أظن عقيدة من يتحمسون لانتقاد هذا المشروع أنه مشروع نافع ..

فهذا اذن رجل واسع الأفق ، ينظر بكل التقدير لمصلحة بلاده الاقتصادية ولرقيها ، ولا يهمه بعد ذلك أن يبيع الأحلام للجماهير ، وانما هو يصنع لبلاده أشياء تبقى على مر الزمان شاهدة على الفائدة التى تجنيها الأوطان والشعوب حين يتولى النابهون أمرها فيسبقون الزمن من أجل بناء يبقى على الزمن .



٤ ـ خـــزان جبـــل الأوليـــاء :

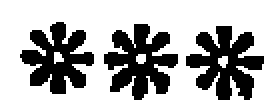
كان خزان جبل الأولياء أحد الاصـــطلاحات الهندســـية الاقتصادية البارزة التى قام بها اسماعيل صدقى وقد خاض فى سبيل انشائه معارك سياسية كثيرة مع خصوم الحكومة التى كان يرأسها .

وقد بلغ بهولاء في معارضتهم غير الموضوعية لصدقى المدى الذى جعل صدقى يجأر بالسؤال الاستنكارى : « كيف يمكن أن يكون انشاء جبل الأولياء خطرا على مصر من الوجهة السياسية ؟ اننا جميعا نقول ان لنا حقوقا مقدسة فى السودان فانشاء خزان هناك يزيد السودان من غير شك ارتباطا بنا .

أما الزعم بأن وجود خزان لنا فى السودان يمكن الانجليز من أعناقنا ومن حبس المياه عنا لمضايقتنا عند كل خلاف فزعم باطل وسخيف . أولا لأن الانجليز اذ أرادوا مضايقتنا فعندهم وسائل عديدة وهم لبسوا فى حاجة الى وسيلة جديدة . . وثانيا لأن ضمير العالم لا يسمح قط لأية أمة أن تحبس المياه عن أمة أخرى فتسبب لها الجدب والشقاء والفناء . وثالثا لأن فى مصر من المصالح الأجنبية المتشابكة وفى مقدمتها مصالح الانجليز أنفسهم ما لا يمكن لانجلترا أن تفكر فى تعريضه للضـــياع والبوار » ويمضى صدقى الى القول : « كان خصومنا يحاربون المشروع فنيا فلما أعوزتهم الحجة الفنية لجأوا الى السياسة . . فلما رأوا ما فى نظرياتهم

السياسية من سخف اتخذوا من الأزمة المالية سلاحا جديدا فقالوا بضرورة تأجيل هذا المشروع ولو علموا أن العلم الاقتصـــــادى الصحيح لا يسمح بتأجيل الأعمال ذات الصفة الانتاجية اذا ما حان وقتها لترددوا كثيرا فى الادلاء بهذا القول » .

وكان صدقى باشا يشرح جدوى هذا المشروع من حيث المنفعة السريعة فيذكر اكتظاظ البلاد بالسكان حتى صار الفدان (احصائيا) من نصيب ثلاثة أو أربعة من السكان بينما يخص الفرد الواحد فى الولايات المتحدة خمسون فدانا .. كان صدقى باشا ينبه الى الضـــرورات الاجتماعية والى ضـــــرورة اعادة توزيع السكان .. ويذكر مواطنيه بما يرونه من هجرة بعض مواطنى الوجه القبلى فى غير مواسم الزراعة طلبا للقوت فى غير بلادهم . وكان يتخذ من كل ذلك ذرائع وموجبات للتفكير فى الأعمال المنتجة ومنها خزان جبل الأولياء ..



٥ ـ بنـــك التســـليف :

لم يكن صدقى باشا فى تناوله للمسألة المالية روتينيا على الرغم من أنه كان يعالج هذه المسائل من خلال جهاز بيروقراطى ، ومواقع بيروقراطية عتيدة ، ولكنه كان كالعهد به من أصـحاب الحلول المبتكرة ، ولنتأمل فكرته فى بنك التسليف الزراعى ، فهذا مصرف مدعم ماليا يعمل فى حدود خاصة لا يتعداها ، ويشمل نشاطه القرى المصرية ، ولا يتعدى مجاله الثروة الزراعية (متمثلة فى كل ما تعنى هذه الكلمة من معان تتطور اليها . وهو ما حدث بالفعل) ، أنشأ صـــدقى باشا هذا البنك من أجل حماية الثروة العقارية والزراعية المصـرية ، وحماية أصـحابها من المصـريين بعد أن تعرضوا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوائل الثلاثينات الى تصفية أرضهم نهائيا حيث بيعت مساحات واسعة منها ، وشردت أسر كثيرة .. وقد وفر صدقى بنفوذه وفكره لهذا البنك كثيرا من عوامل الاستقرار حيث ضمنت الحكومة البنك ، وساهمت فى رأس ماله المدفوع بأربعة ملايين من الجنيهات ، وحصرت أعماله فى تنشيط السلف الزراعية لمدة خمس سنوات دون فائدة ، وخصص من الملايين الأربعة التى وضعتها تحت تصرفه مليونين للســـلف الزراعية ، ومليونين آخرين لمنع البيوع الجبرية وبالاضــافة الى هذا فقد دفع صدقى باشا البنوك الأجنبية العديدة الى المساهمة فى رأس مال البنك فكان لها فى ماله المدفوع نصيب النصف .

وليس من شك أن هذا البنك كان كما تنبأ صدقى حين تأسيسه نواة قوية لايجاد النقابات التعاونية والمؤسسات العاملة فى الريف من أجل الزراعة التى هى جوهر النشاط الاقتصادى فيه ، ومن مشروع ميزانية الحكومة ۱۹۳۳/۳۲ ننقل بعض الأرقام التى تصور مدى النجاح الذى حققته فكرة البنك :

اولا : عدد القضايا التى حدث فيها تدخل من جانب الحكومة لصالح المزارعين ۸۷٤۰ قضية .

ثانيا : مساحة الأراضى التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها وابقتها على أصحابها وحفظت لهم كرامتهم وثراءهم العائلى ۲۳٤٤۲٦ فدانا و ۱۲ قيراطا ، و ۹ أسهم وهو مقدار كبير كان فى حفظه كما قالت الصحف الموالية لصدقى « اعزاز لمصر وفى ضياعه من أيدى بينها خسارة رهيبة » .

ثالثا : بلغت جملة المبالغ التى دفعتها الحكومة من جانبها بمشاركة بنك التسليف الزراعى لتحقيق وقف « نزع ملكيات » الأراضى المثقلة بالديون للمصارف وأصحاب رؤوس الأموال الدائنين مبلغ ۱۸٫۸۱٥ جنيها و ۸٦۷ مليما .

رابعا : كان متوسط ما دفع على يد الحكومة من الفدان الواحد خمسة جنيهات وبضعة مليمات تزيد قليلا على المائتين (التعبير لصدقى باشا فى كلمته فى اجتماع شعبى فى دار حزب الشعب ، يناير ۱۹۳۳) .

* * *

الباب الرابع

صــدقي والقوى السياســية

أولا : صـــدقى والوفـــد :

كانت العلاقة بين صدقى باشا والوفد ممتدة وان لم تكن متصلة منذ كان صدقى نفسه عضوا مؤسسا للوفد ومنفيا مع سعد باشا فى أول الثورة .. ولهذا نسوف نأخذ فى هذا الفصل بعض لقطات سريعة معبرة عن تطور مراحل هذه العلاقة التى قد تحتاج فى دراساتها الى كتاب كامل :

١ ـــ عـــلاقة صـــدقى بسعد زغلول :

على حين نقرأ فى مذكرات الدكتور هيكل باشا رأيا صريحا فى صدقى لسعد زغلول ـــ والعهدة على الراوى ـــ وأنه وزير من الدرجة الثانية اذا ما قورن برشدى وعدلى وثروت وسعد ، فاننا نجد فى مذكرات اسماعيل صدقى تقديرا واضحا من الرجل لسعد زغلول وهو كذلك يتلمس لسعد زغلول الأعذار فيما نجم بينهما من مشـــاحنات ، ولنقرأ من مذكرات اسماعيل صدقى ما كتبه عن سعد زغلول :

« .. كان ســـعد زغلول عندما عرفته أكبر منى سنا وأعلى مركزا فكانت علاقتى به فى بادىء الأمر علاقة صغير بكبير فقد كنت فى أوائل حياتى مساعدا للنيابة بينما كان هو مســـتشارا فى الاستئناف ، ثم اتصـــلت به فى الحركة الوطنية ، ورافقته فى (الأسـر) بل تمتعت بتقديره ، وعرفت من صـــفاته ما يعرفه

الصديق عن صديقه ، فشـــــهدت فيه من كرم النفس ، ولطف الشمائل ، والترفع عن الصغائر ، ما جعله محل احترام أصدقائه، وحبهم له ، وتعلقهم به ، هذا الى جانب شـــخصيته القوية ، وزعامته الوطنية ، التى كانت تسيطر على الجميع » .

« كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعاني، ولو أن كلمة « زعيم » لا تمنع أنه كان سياسيا قديرا ، وقائدا ماهرا فى أوقات الشـــدائد وربانا بارعا صارع الأنواء والأمواج وواجه الأخطار ، فلم تؤثر فى عزيمته ولم تزعزع من جبروت نفسه وارادته » .

« وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه ، وكثرة تجاربه، مما هيأ له التاثير العميق بين الجماهير فاشتد حبها له ، واعجابها به ، وانقيادها لكل ما يبديه من رأى ، واصغاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الأفئدة والنفوس وبقى طول حياته الزعيم الأكبر » .

« صـــحيح أننى اختلفت معه ، وصـــحيح أنه كان للرجل أخطاء — ومن ذا الذى لا يخطىء ؟ — وصحيح أنه كانت فيه عيوب، ولكنها كما يقول الفرنسيون العيوب التى تلازم الصفات الكبيرة » .

« وقد قيل عنى فى باريس ما دعاه الى تصديق عبارات القاها اليه بعض الواشـــين ، ولكن عندما تلاقينا ووقفنا على الحقيقة ، لم نلبث أن تفاهمنا ، ولم يكن بينى وبينه فى بعض المواقف الا ما يكون بين رجلين مختلفين فى الرأى لمصلحة بلدهما ، فكنت أجله كل الاجلال ، وكان يشملنى بتقديره ، حتى اذا زالت أسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معا .. » .

٢ ـ محاربة صدقى للوفد فى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ :

لا نستطيع أن ننكر أنه بعد الاستقلال فى (١٩٢٢) كان صدقى (وزير الداخلية) من اشد المتحمسين ضد الوفديين أو من يسميهم بالزغلوليين ، وسوف نرى من كتابات صدقى باشا ومؤيديه نفسها مدى « الاصرار » الذى كان عند الوزارة القائمة « وكان صدقى باشا أحد أبرز أعضائها » على (تقليل) فرصة الوفد فى الفوز بالانتخابات وسوف نقرأ ألفاظا وعبارات صريحة فى محاربة الديمقراطية من أجل أغراض أخرى قد تكون فى نظر أصـحابها (سامية) أيضا ، ومع هذا فقراءة هذه النصوص قد تعطينا فكرة صـــريحة بالايحاءات عن تطور الأحداث فى برلمان ١٩٢٤ :

يقول صدقى باشا فى مذكراته :

« وكان على الوزارة أن تدعو الى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ولما يمض على اجتماع أول مجلس نيابى تسعة شهور، وأن تراعى فى ذلك المجلس الجديد التكافؤ الحزبى الذى لا تكون فيه لحزب غالبية مطلقة يفوق فيها شتى الأحزاب » . (هذا هو صدقى باشا وزير الداخلية يعلن فى مذكراته صراحة أنه كان على الوزارة ان تمنع الوفد من تحقيق أغلبيته التقليدية !!) .

وقد حرص صدقى على ادارة دفة سياسة الانتخابات الجديدة بما يكفل تنفيذ خطته المرسومة الخاصة بالنسبة الحزبية العددية لأعضاء المجلس كى تتفادى مصـــــر الشر الذى يجر اليه فوز « الغالبية » الوفدية مرة أخرى .

« وســـارت الانتخابات فى مجراها .. بعد أن ســـبقته مناوشات ومناورات وخطط حزبية خطيرة .. وفاز الوفد بأكثر مما كان متوقعا له .

« وافتتح المجلس الجديد أولى جلساته وبعد تلاوة خطاب العرش أجريت الانتخابات لرياسة المجلس وفاز فيها سعد على ثروت وأصبح بحكم هذا الاجماع رئيسا لمجلس النواب .. » .

كانت هذه هى المرة الأولى وربما الأخيرة فى تاريخ مصر التى حدث فيها ما حـــدث فى ذلك اليوم من حل البرلمان الجـــديد بعد انعقاده بست ساعات .. وقد كانت وجهة نظر الحكومة أنها جاءت لانقاذ ما يمكن انقاذه وهو التعبير الذى ارتبط باسم زيور باشا .. ولم يكن من انقاذ ما يمكن انقاذه أن تبعد الحكومة الوفد وزعيمه عن الحكم فيفاجئها هذا الزعيم بانتخابه رئيسا لمجلس النواب !! ولهذا فلم يكن أمام الحكومة الا ان تحل هذا المجلس الذى ان تحكمت فى النسبة بين أعضائه الى حد ما فقد أصبح رئيسه هو المناوىء الأول للانجليز ولما يجف دم السردار .

ولا يجد بعض مناوئى الوفد حرجا فى أن يعتقدوا فيما فعلته الحكومة .. وتذهب سنية قراعة الى مدى أبعد فى هذا السبيل فى كتابها عن صدقى باشا الى حد أن تقول باللفظ : « وكان أن اقدمت الحكومة فى جراءة منقطعة النظير على حل مجلس النواب الذى لم تكد تنقضى على اجتماعه الأول عدة ساعات !!! » .

ولكننا اذا تناولنا كتابات صدقى باشا نفسه عن هذه الفترة وجدناه أكثر انصافا لنفسه من الذين يحاولون أن يكونوا صدقيين أكثر من صدقى نفسه ، ونجد عباراته تقودنا الى تفهم موقفه حتى ان لم نحترم بعض تصرفاته .

يقول صدقى باشا :

« لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا اقدمنا على اجراءات عديدة أملتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وشـــجعنا عليها

خوفنا على استقلال البلاد من أن يعصف به عاصـــف أو تنتهز فرصة الاضطرابات لهدمه .. » .

« وكنا نرغب بكل اخـــلاص أن ندخل فى دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة » ..

« وكان الوفد يعتبر فى ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذى اتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد . لذلك اقدمنا على تعديل قانون الانتخابات وعلى الرغم من ذلك فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية جبارة غمرت البلاد ففاز الوفد فى هذه الانتخـــابات بالغالبية ولو أنها لم تكن ذات خطر » .

« ولما انعقد مجلس النواب وأجريت الرياسة فاز ســعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا » .

« لهذا أقدمنا على حل المجلس رعاية للمصــلحة الوطنية العليا ولكى نعيد العلاقات الحسنة الى نصابها حتى نصل بالبلاد الى ما ننشده لها من خير فى جو هادىء يسوده التفاهم وعدم العنف » ..

وهكذا نجد صدقى فى حديثه عن مراضـاة الانجليز هنا واضـــحا وصــريحا .. ولكن الســبب عنده هو الخوف على الاستقلال ولا أحد يستطيع أن ينكر أن السبب هدف نبيل لو صدقت نوايا صدقى باشا !!

ولا نستطيع أن ننكر أن سياسات وزارة زيور (ومن أبرز رجالها صدقى) فى ١٩٢٤ ربما أسهمت فى الحفاظ على مكاســب مصرية كان يمكن لها أن تتأثر فى ظل غمرات اندفاع أو حماسة ، فقد اســـتطاع صدقى مثلا وهو وزير الداخلية أن يمنع التدخل

الانجليزى فى تولى الانجليز بأنفسهم التحقيق فى قضية مقتل السردار وأن يضمن بقاء هذا التحقيق فى نطاق مصرى ، وأن يبقى على قطاع الرى والصرف واتفاقية المياه .. الخ .

٣ـ قسوة صدقى على النحاس والوفد فى أثناء حكمه :

يجد القارىء لتاريخنا كثيرا من الروايات التى تتحدث عن جهود مستمرة من صدقى باشا وأعوان صدقى باشا فى التنكيل بالوفد وبرجال الوفد وبأنصار الوفد ، وكذلك بكل المعارضين وربما يعنى البعض فيها ــ كما فعل العقاد نفسه ــ باستخلاص مواطن الذكاء والعبقرية فى تخطيط صدقى حين جعل القطار المقل للنحاس ولزعماء الأحزاب يتجه بالزعماء الى الواحات بعد أن تحرك بهم الى احدى مدننا الكبرى على سبيل المثال ، ومع هذا نسوف نقتطف لقرائنا بعض المواقف التى تروى فى هذا الشأن :

فالأستاذ محمد سيد كيلانى يضرب أمثلة مختلفة على ذلك نكتفى منها بهذا المثال في مقدمته لكتابه « فرابيل » : « وكان محمود رشيد السكرتير السياسى لرئيس الوزراء وهو ابن أخت اسماعيل صدقى باشا (نبهنا الى هذا الخطأ فى الباب الأول) يعمل باتفاق تام مع الانجليز للقضاء على حزب الوفد (وفى هذه شك كبير .. أكدته أحداث ٤ فبراير) فاتفق مع شخصين أحدهما اسمه زكى خطاب ، والثانى اسمه مدبولى حنا على تدبير خطة محكمة تقضى على الوفد بحيث لا تقوم له قائمة ، وذلك بأن يطبعوا منشورات فيها حض على الثورة ، وطعن فى الملك فؤاد ، ويوقعها باسم مصطفى النحاس باشا ، وتوضع المنشورات فى رزمات ، وتعنون كل رزمة باسم كبير من كبار رجال الوفد ، فى الاقاليم ، ويكتب خطاب الى كل منهم لتوزيع المنشورات فى ساعة واحدة ، حتى تكون الثورة فى وقت واحد .

وكان المفروض أن هذه الرزم توضع فى (بدروم) بيت الأمة وتضبط وبذلك تثبت تهمة الوفد بالخروج على العرش والدعوة الى الثورة ، ولكنهم انصرفوا عن هذه الخطة لصعوبة التنفيذ ، فقد يبلغ عنهم صاحب المطبعة ، وحتى لو اشتروا مطبعة فقد يبلغ عنهم العامل الذى يعينونه لهذا الغرض .

« ثم فكروا فى تحرير خطابات بدلا من المنشورات واتفقوا على سرقة أوراق من بيت الأمة لكتابة هذه الخطابات ، وتم لهم ذلك ودسوا الخطابات فى مكتب عزيز ميرهم وكان من رجال الوفد ، ولكن المحكمة كشفت عن التزوير وحكمت ببراءة رجال الوفد » .

وهكذا يمكن لنا توجيه النظر الى أن صورة الصراع بين الوفد وصدقى فى أدبيات السياسة المصرية قد أخذت صورا عديدة ومتعددة وانها كانت لفترة طويلة مادة خصبة لحديث لا ينتهي عن صراع بين قطبين من قطبى الحياة السياسية هما فى الغالب قطبا الخير والشر .

٤ — اثر حكومة صدقى على الائتلاف الحزبى وداخل الوفد نفسه :

يلمح القارىء لتاريخنا المعاصر فكرة تتردد بقوة وهى أن صدقى باشا وسياسته العنيفة فى محاربة الوفد كانت أحد الأسباب غير المباشرة وراء تماسك الوفد من الداخل فى مواجهته .. ومعارضته، بل تعاون الأحرار الدستوريون مع الوفد فى هذا الجانب وهو التعاون الذى وصل الى ما هرب قريب من الائتلاف ، ولكن القارىء المدقق فى تأمل التاريخ يجد أن الوفد شهد انقساما من أخطر انقساماته فى أثناء حكم اسماعيل صدقى حين فصل النحاس باشا ثمانية من كبار وقدامى الأعضاء (سموا بالسبعة

ونصف نظرا لقصر قامة أحدهم وهو على الشمسى باشا) وفصل معهم جريدة البلاغ التى كانت من أبلغ وأقوى السنة الحزب .. وبدلا من أن يتدخل محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين للصلح بين الأخوين المنفصلين فانه أقام حفل تكريم للخارجين .. الذين كانوا يؤيدون تأليف وزارة قومية .. على حين استمر اسماعيل صدقى فى الحكم ، وانى لاعتقد أن واقعة خروج الثمانية ماتزال تحتاج الى كثير من الدراسة التاريخية والتأمل السياسى والاجتماعى وبخاصـــة أنها لم تسفر عن تكوين حزب جديد شأن كل المحاولات السابقة واللاحقة .

٥ ــ موقفه من طلب الوفد ترأس النحاس لوفد المفاوضات (١٩٤٦) :

واجه صدقى باشا طيلة وزارته الأخيرة فى ١٩٤٦ معارضة شديدة من الوفد واحجاما عن التعاون فى المفاوضات ، وكان الوفد يعتقد (أو يعلن على لسان النحاس) أن هذه المســـــألة منتهية لصالحه ، وذلك على النحو الذى عبرت عنه جريدة المصرى فى مارس ١٩٤٦ بعبارات للنحاس باشا لا تفتقر الى المنطق الظاهر ، شأن كل عبارات القانونيين فى ذلك الوقت من أصـــحاب الأقلام والسياسات ، ولنقرأ رأى الوفديين :

« ان مسألة الرياســـة مسألة جوهرية وقد قطع فيها برأى حاسم ســـعد زغلول عندما إختلف مع عدلى على رئاســـة وفد المفاوضات سنة ١٩٢١ ، وذلك أنه كان زعيم الوفد الذى وكلته الأمة بالسعى الى الاستقلال فلم يكن فى وســـعه أن يتخلى عن رياسة وفد المفاوضة .

« وانه ليست هناك مصـــلحة من تنحية النحاس باشا عن المفاوضات فقد اشترك فيها وتولاها فى كل دور من أدوارها وهو

الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٦ وابرم معاهدتها فهو خبير بنقط الضعف فيها ..

« وان لهذا الأمر سابقة فى سنة ١٩٣٦ فقد تولى النحاس باشا رياسة وفد المفاوضة ولم يكن رئيسا للحكومة بل ذكر فى المرسوم الملكى الذى صدر بتشكيل جبهة المفاوضة أنه عين «بصفته رئيسا للوفد المصرى » .

« ان وفد المفاوضة ليس وفدا حكوميا بدليل أنه بالتشكيل المقترح لن يكون فيه من رجال الحكومة الا صدقى باشا ..

« وأنه لو تهاون الوفد فى التمسك برياسة الوفد وبغالبية أعضائه فانه يكون قد تهاون فى حق البلاد وقضى على نفسه بالفناء ، والعدم ، فالوفد يعتبر نفسه صاحب الغالبية فى البلاد وصاحب الوكالة عن الأمة .. »

ولهذا فقد ظلت قيادات الوفد مصممة على أن يتولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضات ، ولم يكن صدقى باشا راضيا عن هذا المنطق ، وكان يقول أن الوفد فى عام ١٩٢١ كان هو الحزب الوحيد فى البلاد ومع هذا لم يقبل عدلى أن يأخذ برأى سعد ، ولا بمطالبه فى مسألة الرئاسة « لأن عدلى لم يكن ذاهبا الى لندن لشراء عزبة وانما كان ذاهبا ليسترد لمصر حقوقا ومكانة » .

وهكذا كانت النتيجة أن تشكل الوفد برياسة صدقى دون عضوية الوفديين.

٦ ــ صدقى يشكك فى قدرات النحاس كرجل دولة ومفاوض :

لم يكن النحاس يحظى فى نظر صدقى باشا بنفس المكانة التى يحظى بها سعد زغلول بل على خلافه ، كذلك كان صدقى يرى نفسه أكفأ من النحاس وأجدر وهذه على سبيل المثال عبارات

لصدقى ينتقد فيها النحاس بشدة على تقاعسه عن التفاوض الجاد مع الانجليز يقول صدقى باشا : « كان الانجليز بعد فترة الاحتكام الدولى يعلنون رغبتهم فى المفاوضة من جديد اذا جاءت الخطوة الأولى من مصر ، وظل الموقف على هذا الحال مدة طويلة : صمت أو تجاهل من جانب مصر . ورغبة واستعداد من جانب الانجليز ، وكرروا غير مرة أنهم ينتظرون أن تخطو مصر ليفتحوا الباب على مصراعيه . ولكن من عجب أن يتغير الموقف الآن ، فتتقدم مصر بمذكرة مهذبة رقيقة ومعـــدلة ومخففـــة على ما قيل . فيكون رد الانجليز الصمت والاصرار على الصـــــمت برغم مضى أكثر من شهرين » أيود النحاس باشا أن يعرف الســـبب ؟ أنهم يريدون توضيح الأسس والتفاهم فى حدود المعقول .. انهم يدركون أن النحاس باشا حين يطالب بالجلاء العاجل الناجز عن وادى النيل بشـــطريه : مصـــره وسودانه ، فهو لا يخاطب الانجليز ، وانما يخاطب الدهماء ورجل الشارع ، وهم يريدون من زعيم الغالبية أن يكون واقعيا شجاعا يقوى على تحمل المسئولية فى الاقدام على ما يراه صوابا ، لا فى الاستمرار فى ســـياسة الكلام والوعود والمزايدات » .. (وهذه العبارات كما نرى مليئة بالانتقـــادات الصدقية الواضحة للشخصية النحاسية والسياسة النحاسية) .

*

ثانيا : صدقى والأحرار الدستوريون :

١ ـــ من المؤسسين :

من الســــــهل أن يعتقد قراء التاريخ المصرى الحديث أن صدقى باشا كان من أبرز المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين فان لم يكن كذلك فهو فى هذا الفصيل .. وفى عهد وزارة زيور (١٩٢٤) كان صدقى وزيرا محســــوبا على مجموعة الأحـــرار الدستوريين بقيادة عبد العزيز فهمى حتى أنه استقال معهم من الوزارة فى قضية كتاب الاســـلام ونظام الحكم ، ومع هذا فان صدقى لم يكن كذلك تماما ، انما كان أقرب اليهم من أن يكون فى الاتجاه الآخر .

٢ ـــ صدقى ومحمد محمود :

كان صدقى باشا طيلة فترة حكمه فى بداية الثلاثينات تقريبا وفى بداياته هو بالذات حريصا على العلاقة مع محمد محمود باشا، ومع حزب الأحرار وكان يقول لمحمد محمود فى أول حـــكمه عام ١٩٣٠ « انى عابر سبيل .. ومتى انتهيت من مهمتى فى القضا على الفوضى تخليت عن الوزارة » ومع هذا فان صدقى باشا لم يحظ كثيرا بثقة محمد محمود باشا .

ويرى كثيرون من المعاصـــــرين للرجلين أن الاختلاف ما بين الثقافة الانجليزية فى عقلية محمد محمود والثقافة الفرنسية فى عقلية صدقى باشا كان هو العامل الحاسم فى خلافهما الأبدى !!

وقد بلغ القدر من الاقتناع بهذا التفسير الى انتشار وازدهار القصة المشهورة من أن الملك فؤاد فى ١٩٢٨ كان يريد تعيين صدقى باشا رئيسا للوزراء على حين كان يرى المندوب السامى البريطانى جورج لويد تعيين محمد محمود صديق دراسته فى كمبردج ، فلما اختلفا كثيرا ، اقترعا فيما بينهما وجاءت القرعة فى صالح محمد محمود .. فلما تحرر الملك فؤاد من المندوب السامى فى ١٩٣٠ عاد الى رأيه القديم وعين اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء ..

وربما تكون المقارنة بين صدقى باشا ومحمد محمود باشا من أسهل وأسرع وأطرف المقارنات عند قراءة التاريخ الحديث ، فصدقى باشا بدل الدســـتور على حين أن محمد محمود أوقف الدستور فحسب ، ولهذا فان صـــدقى قد يكون أكثر راديكالية فى خصومة الوفد من محمد محمود !! وعلى حين أن محمد محمود كان أكثر قوة وصرامة من صدقى !! فقد كان صدقى أكثر دهاء .

وكان صدقى باشا فى اصـــلاحاته انشائيا يعمد الى جلب المنافع على حين كان محمد محمود وقائيا يعمد الى درء المفاسد ، وعلى حين كان محمد محمود حفيا بالقضاء على المفاسد وبردم البرك والمستنقعات وما اليها من كافة مواطن الفساد التى عمت البيئة المصرية وكان يتعقبها فى كل مكان ، فقد كان صدقى منتبها الى جلب المصالح باقامة مشروعات انشائية كبرى من أمثال كورنيش الاسكندرية وبنك التسليف وخزان جبل الأولياء ومصــيف مطروح واستجلاب العنب .. الخ .

٣ — أزمة مأمور البرارى :

كانت أزمة مأمور البرارى (الذى بالغ فى تعذيب المواطنين حتى قتله أحدهم) علامة تحول بارزة فى علاقة صدقى بالأحرار الدستوريين الذين كانوا يتخذون موقفا مخالفا تماما لموقف الحكومة من هذه المسألة .. وليس هذا محلا للافاضة فى ذكر تفصيل ما حدث فى هذه الأزمة من بداياتها ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نلفت النظر الى ان الأمور قد وصلت حدا ظهر فيه الاختلاف التام بين صدقى رئيس الوزراء وعلى ماهر وزير الحقانية ، وظهر هذا واضحا عندما أثيرت الواقعة فى البرلمان .

وتأزم الموقف بين اسماعيل صدقى (رئيس الوزارة) وعلى ماهر (وزير الحقانية) ، وفوجىء النواب بمواقف غريبة من على ماهر الوزير المفروض أن يلقى بيان الحكومة ، فى المرة الأولى جاء وقابل اسماعيل صدقى وانسحب قبل أن يلقيه ، وفى المرة الثانية لم يحضر ووقف حلمى عيسى وزير المعارف ليلقى البيان نيابة عن على ماهر ، فاذا النواب يضجون ، ويقف اسماعيل صدقى محاولا اقناع النواب بشرعية نيابة وزير عن وزير .. وألقى بيانا فيه تبرير لأعمال المأمور وتجريح للضحيتين، ولكن على ماهر قدم استقالته من وزارة الحقانية عقب ذلك .

وكان على ماهر يطلب اصدار العفو الملكى عن المحكوم عليهما فى جناية قتل المأمور ، وضرورة تطبيق القانون بحرفيته على من يثبت التحقيق ادانته لأن سلطان القانون نافذ على الجميع . ولم يكن صدقى باشا من هذا الرأى ، ولم يكن فى وسعه أن يجيب على ماهر الى طلبه . وأدلى على ماهر بعد استقالته ببيان للصحف سرد فيه حوادث البرارى .. وتطوراتها .. وحمل الادارة تبعة الحادث لأنها بوسائلها غير الكريمة ، وتناسى رجالها لأبسط قواعد

الكرامة وتقدير المعايير الانسانية .. كانوا محرضين على الحادث ودافعين اليه .

وأسرع اسماعيل صدقي فتولى الرد على بيان على ماهر .. وشرح بدوره ظروفه وملابساته ، والتمس لرجال الادارة شتى المبررات .. ثم بعد رده في الصحف ألقى في مجلس النواب بيانا شاملا عن الحادث .. وقد انتهت قضية البرارى بالتماس الحكومة العفو عن المحكوم عليهما وصدر في ذلك عفو ملكى باستبدال السجن المؤبد بالاعدام بالنسبة للمتهم الأول .

وهاهو ذا الدكتور محمد حسين هيكل باشا يروى لنا القصة من أبعادها الأخرى التى تتجاوز خلاف الوزير مع رئيس الوزراء الى أثر القضية في ضميرنا الوطنى فيقول :

« ولعل الاجهاد هو الذى دفع صدقى باشا ليستمر في سياسة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة في معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطشا تخطى العنف الى التعذيب في أقبح صور التعذيب .

« وقد كشف القضاء عن ذلك في قضية قدمت له واصدر فيها شيخ القضاة يومئذ عبد العزيز فهمى حكما قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس في مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى في أدبارهم وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء .. وقد بلغ من شناعة التصوير في هذا الحكم ومن شدتنا في التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع أثبتها القضاء أن استقال على ماهر وزير الحقانية فكانت استقالته بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره » .

ويعقب الدكتور هيكل بقوله :

« وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم الى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة، فقد أبدى الرجل منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام فى حدود هذا الدستور حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور .

« رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى اليه مظنة ، ولهذا دمغ الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية الى الاستقالة » .

٤ ـ التعاون فى حكومة ١٩٤٦ :

تشكلت وزارة صدقى باشا الأخيرة فى ١٩٤٦ من مستقلين (صدقيين) ومن الأحرار الدستوريين ، وهكذا يمكن القول بأن العوامل المشتركة فى تفكر الدستوريين وصدقى باشا قد عادت الى التوحيد بينهما بعد سنوات طوال من أزمة مأمور البرارى فى حكومة صدقى الأولى ، وهكذا يمكن القول أيضا بأن صدقى مهما استقل لم يكن بعيدا بدرجة ملحوظة عن الأحرار الدستوريين .



ثالثا : صـــــدقى باشا وحزب الشــــعب :

لم يكن لحزب الشعب وجود قبل تولى صدقى باشا الحكم فى مطلع الثلاثينات وانما ألف الرجل هذا الحـــزب كمســـــوغ من مســـــوغات الحياة الســـــياسية الحزبية ، وظل صدقى باشـــــا بالطبع رئيســـــا لهذا الحــــزب طيلة توليه الوزارة وقد كان عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى خلف اســـماعيل صدقى وكيلا لحزب الشعب الذى أسسه صدقى (وكان بالطبع لا يزال رئيسه) ، وفى غمرة احساس صدقى بالسلطة بعد تركها فانه لم يجد حرجا فى أن يعلن على الملأ فى مؤتمر صحفى فى مقر حزب الشعب انه يطلب الى الوزارة الجديدة أن : « تعتبر نفسها وزارة شعبية ، أى أن يكون وجودها استمرارا للوزارة الصدقية بسياستها باعتبار أن رئيسها وكيل لحزب الشعب ، وبها وزيران شعبيان وأن تتبع النهج الذى رســـــمه الحزب وتبعته الوزارة السابقة ونفذته .. » .

واعتبر عبد الفتاح يحيى تصريح اسماعيل صدقى وخطابه هذا تحديا له وماسا بكرامته فاحتج لتدخل رئيس حزب الشعب فى شئون وزارته ، ومجاهرته بذلك التدخل ، وامـــلائه للوزارة سياسة قد لا يرضاها أو لا يحب السير عليها ومنذ ذلك الحين بزغ جفاء شديد بين الرجلين وتطور هذا الجفاء من موقف الى موقف فقد رغب صدقى باشا فى ترشيح نفسه لرياسة مجلس النواب الأمر الذى لم يلق قبولا من عبد الفتاح يحيى وآخرين مما دفعهم

الى مناوأة هذا الترشيح .. هنا تتغلب على صدقى باشا الرغبة الملحة (أو العميقة) فى اراحة البال والحرص على الاحـــترام المريح فاذا هو يصدر بيانا يتخلى فيه عن ترشيح نفسه ويقول فيه :

« يعلم اخوانى أعضاء حزب الشعب أنى لم أرشح نفسى لرياسة مجلس النواب وانما تمســـك لى بها رهط كبير منهم ، بحسبانها حقا طبيعيا من حقوق حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بى ، خصوصا فى الثلاث السنوات الماضية ، وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد .

« وبما أن الأمر قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب وان تؤثر فى المظهر النيابى فى حين أن مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ، ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب .

« لذلك جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب ألا يتمسكوا بترشيحى لرئاسة مجلس النواب » .

وتتطور الأمور بعد ذلك بحيث يحس صدقى باشا أن من الأوفق له كذلك أن يستقيل من عضوية البرلمان نفسه كذلك ، فاذا هو يفعل هذا فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

ويتبع صدقى باشا استقالته باجراء (تراجعى) ثالث ، اذ هو يستقيل من رئاسة حزب الشـــعب نفســـه ، وهذا هو نص استقالته :

حضرة صاحب الدولة نائب رئيس حزب الشعب

« أتشرف بأن أبدى لدولتكم أنى قدمت استقالتى من عضوية مجلس النواب ، وبما أن رياسة حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال

بالحياة البرلمانية لذلك أرجو من دولتكم ان تتكرموا بعرض استقالتي من رئاسة الحزب على مجلس الادارة » .

وهكذا أنهى صدقى باشا بسرعة شديدة خلافات كان يمكن أن تستغرق وقته ، وتحفظ له وجودا فى المعارك والمشاحنات السياسية اليومية ، لمدة طويلة ، ولكن يبدو أن صدقى باشا فى قرارة نفسه لم يكن يهتم كثيرا بمثل هذا الظهور أو الحضور السياسى ، فاذا هو يتخلى عنه بسهولة مادام الأمر لن يعود اليه فى الحاضر القريب ، وربما كان صدقى باشا مصيبا كل الاصابة فى سلوكه هذا من حيث الحرص على الوقت وعلى احترام النفس ، وعلى تسمية الأشياء بأسمائها بيد أنه لا يمكن لنا أن نزعم أنه كان سياسيا محترفا ونحن نراه يتراجع هذه التراجعات الثلاثة بدون أدنى مجهود ، كأنه لا يعنيه من الأمر شيء . على أنه لا ينبغى لنا أن نسرف فى اطلاق مثل هذه الأحكام على صدقى باشا ما استطعنا ، وأن نتأمل فى الدوافع التى جعلته يؤثر الاستقالة من عضوية مجلس النواب ، حيث صرح صدقى باشا بما كان يدور من وراء الكواليس من مؤامرات عبد الفتاح يحيى باشا وحلمى عيسى باشا وذلك فى خطابه الى رئيس النواب الذى يقول فيه :

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

« سبق أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتى من عضوية مجلس النواب على هيئة هذا المجلس الموقرة . وقد اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف ، قيل انها القيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين والاتحاديين وفيها النذير بحل مجلس النواب اذا لم تتجه أصواتهم

لناحية معينة عند عرض استقالتى فى هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محل الدهشة منى حتى انى ترقبت صـــدور جرائد المساء لعل أقرأ بها ما يفيد أن ما نســب الى الوزيرين مخالف للواقع ، وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هى مع الأسف الشديد تؤيد أنباء التصريحات بصورة لا تحتمل شكا ولا ابهاما ..

« ازاء ما تقدم ولعلمى أن حل مجلس النواب ، هو اجراء خطر لا تلجأ اليه الحكومات الا حيث يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى اتجاهات الحكم الرئيسية ، وليس قبول أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون فى كثير .

« ولحرصى من جانب آخر على استقرار الحياة النيابية التى عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد واخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون ، فقد يبدو لى مما أنا موقنه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتى ربما أثار بين النواب والحكومة خلافا قد يؤدى لما تعبر عنه الحكومة بمقتضيات المصلحة العامة ، لذلك رأيت أن أسحب استقالتى من عضوية المجلس حتى لا أهيىء فرصـــة للنيل من النظام الحاضر فى شأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

اسماعيل صدقى

نائب فرسيس

١٩٣٣/١٢/٢٨

*

رابعا : صدقى والهيئة السعدية :

حين رأس صدقى باشا الوزارة للمرة الأخيرة (١٩٤٦) كانت الهيئة السعدية من أبرز القوى السياسية فى الشارع المصرى وقد شكل صدقى باشا نفسه حكومته فيما بين حكومتين رأسهما زعيم السعديين فقد جاء خلفا للنقراشى باشا ثم خلفه النقراشى باشا نفسه أيضا .

ولم يتعاون السعديون مع صدقى باشا فى وزارته التى شكلها فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ فى بداية تشكيلها الذى اقتصر فيه على التحالف مع الأحرار الدستوريين ، وحين تقدم صدقى باشا الى البرلمان ليحصل على ثقة أعضائه فان الهيئة السعدية تحفظت فى ابداء هذا التأييد وقد تحدث باسمها ابراهيم عبد الهادى باشا فقال :

« لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون الهيئة السعدية حجر عثرة فى سبيل النظام الحاضر ، وللحكومة أن تفرح برجال الهيئة السعدية مرتين ، لأنهم اذا منحوها ثقتهم منحوها عن طمأنينة ويقين . أنا لم أرد أن أظلم رجلا قبل أن يخطو فى طريقه الى العمل خطوة فهل يراد بى — وقد شق على أن أظلم الناس — أن أظلم ضميرى فأمنع الثقة قبل أن يستكمل راحته ؟ كلا .. اذن يا صاحب الدولة كن من ناحية الهيئة السعدية على اطمئنان بأنها منصفة كل رجل يخدم الوطن والمليك .. » .

وفيما بعد ذلك (فى سبتمبر ١٩٤٦) تم تعديل وزارة صدقى لتضم عددا من زعماء السعديين كان أبرزهم عبد الهادى باشا نفسه الذى تولى وزارة الخارجية (واضيفت اليه بعد ٦ أيام وزارة

أخرى بالنيابة عن محمود حسن باشا أثناء مرضـــــه) والدكتور عبد الرزاق الســـنهورى باشا الذى عين وزير دولة ، وعبد الحميد بدوى الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد قدم صدقى باشا استقالة الحكومة كما نعرف فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وبقى السعديون كما بقيت الوزارة . وفى نوفمبر ١٩٤٦ عدلت الوزارة تعديلا آخر ولكنه لم يمس مناصب الوزراء السعديين فيها .

* * *

خامسا : علاقة صدقى بالزعماء المستقلين :

يلاحظ القارىء للتاريخ المصرى فيما قبل الثورة أن علاقة الزعمـــاء الســـــياسيين ببعضـــــهم البعض لم تكن أقل تعقيدا من علاقات الأحزاب المختلفة ببعضها ، فقد كانت لكل واحد من هؤلاء السياسيين القدامى خلفيات كثيرة وعلاقات متشابكة ومختلفة مع الزعماء المناظرين .. وربما كان صدقى باشا وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وتوفيق نسيم باشا أبرز الزعماء المستقلين فيما قبل الثورة ، وقد أتيح للأولين أن يكونا بمثابة نموذجا للرجل الحـــزب ، الذى يمثل بمفرده حزبا كاملا ، وهو ما حدث فعلا فى الحزبين اللذين ارتبطا بهما ، حزب صدقى (الشعب) وحزب على ماهر (الاتحاد) .

ويمكننا أن نعقب علاقات صدقى مع كل من الزعماء المستقلين على حدة ، غير أن الجانب الأهم فى مثل هذا الكتاب قد يكون للشخصية التى ندرسها ومدى تأثير هذه العلاقة وهذا التاريخ على أحداث الوطن فى هذه الفترة ولســـنا نزعم أننا قادرون على هذا ولكننا سنحاول أن نلقى بعض الأضواء .

١ ـ تطورات علاقة صدقى وعلى ماهر :

تبرز أمامنا ثلاثة مواقف مهمة فى علاقة هذين السياسيين المتميزين (اشرنا من قبل فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب الى موقفين اثنين منها) ، الموقف الأول هو علاقة على ماهر مع صدقى باشا التى ظلت متأثرة بالتوتر الذى حدث بينهما حين كان صدقى رئيسا للوزارة وعلى ماهر وزيرا للحقانية فى وزارته ووقعت أزمة مأمور البرارى وظهر للعامة وفى البرلمان مدى التنافر الذى حدث بين الرجلين ، وان كان هذا لم يمنع من أن على ماهر عمل وزيرا لأكثر من وزارة تحت رئاسة صدقى باشا .. وتحضرنى فى هذه المناسبة المقارنة بين الرجلين (على نحو المقارنة التى اجريناها من قبل بين صدقى ومحمد محمود) فبينما كان صدقى باشا عندما يترك الحكم لا يتوانى عن التعقيب والتعليق وابداء الراى فى دينكاميكية شديدة فان على ماهر كان ياخذ طابع الصمت والصبر والترقب والحذر . وعلى صعيد آخر فربما كانت فى على ماهر مرونة ودهاء أكثر فائدة لشخصه من ذكاء صدقى وسعة أفقه الذى كان وطنه هو المستفيد الأول منه .

وعلى صعيد ثالث كان على ماهر انسب الرجال للمواقف الدقيقة التى كان فيها بالفعل رجل مصر حين انتقلت على يديه السلطة من ملك الى ابنه (١٩٣٦) ومن ملكية الى ثورة (١٩٥٢) .. بينما كان صدقى باشا فى المقابل رجل الأزمات الكبيرة كأزمة ١٩٣٠ الاقتصادية .. على ماهر هو الذى يستطيع حل المواقف التى تحل فى يوم أو يومين .. وصدقى هو الذى يستطيع حل المشكلات التى تحتاج الى سنة وسنتين .. وبعبارات أخرى فان على ماهر بجيد المناورة السريعة على حين ان صدقى جيد التخطيط واسع الأفق طويل الأمد .

وعلى صعيد رابع كان على ماهر المانى النزعة وكان يظهر تعاطفا شديدا مع دول المحور فى مطلع الحرب العالمية الثانية .. وكان صدقى باشا فرنسى الثقافة .. ولهذا فان مما يجمع بينهما أن احدهما لم يكن رجل الانجليز الأول ولا العاشر .

وعلى صعيد خامس فقد كان الرجلان من نوابغ من تخرجوا فى مدرسة الحقوق .. لكنهما سلكا مسلكا مختلفا تماما عن القضاء الجالس والواقف .. فصدقى رجل ادارة ثم اقتصاد . وماهر رجل تعليم ثم تشريع وادارة .

٣ ــ علاقة صــدقى وعبد الفتاح يحيى :

أما عبد الفتاح يحيى باشا فقد كان بلاشك الى أيام وزارة صدقى الثانية واحدا من أبرز رجال صدقى وأعوانه ؛ فقد كان وكيل حزب الشعب الذى أسسه صدقى ، وكان الرجل الثانى فى فى وزارة صدقى ، ولكن يبدو أن الابراشى (الخطير كما يقولون) نجح فى أن يوقع بين الرجلين ، حتى جاء عبد الفتاح يحيى خلفا لصدقى ونشبت المعركة التى اشــــرنا اليها فى هذا الباب تحت عنوان « صدقى وحزب الشعب » ، ومن يومها لم تعد العلاقة بين الرجلين الى مجاريها .

وتعد علاقة عبد الفتاح يحيى بصـــدقى باشا نموذجا قويا لغياب الالتزام الحزبى عند أصحاب الانتماءات الوقتية أو المرحلية فهذا هو الرجل الثانى فى حزب الشعب سرعان ما ينفض يده من رجله الأول فى أول فرصة . وهو الموقف الذى يستحيل أن يحدث فى حزب جماهيرى ذى زعامة بأى صورة الا ان يتفجرالخلاف على مدى اعوام وأعوام .

٣ ـ صـــدقى وتوفيق نســيم :

على الرغم من أن هذه العلاقة كانت طارئة وغير ذات جذور فانها تعد من أهم المؤثرات فى التاريخ المعاصر

ويمكن القول بأن ما يمكن أن يطلق عليه تعبير « الخلفيـات الشـخصية » كان من أبرز العـوامل التى سـاعدت على الغـاء دسـتور صـدقى فقد كان بين صدقى وتوفيق نسيم باشا ود مفقود فى مسألة الدستور منذ كان توفيق نسـيم باشا رئيسا للديوان الملكى فى أول عهد صدقى برئاسة الوزارة .. وحين قدم اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد مشروع دستوره أرفق توفيق نسيم به مذكرة ضافية ضمنها رأيه فى بعض مواده مما أسعد المعارضة ، ولكن الملك فؤاد لم يأخذ يومها برأى توفيق نسيم .. ثم تمضى الأيام وها هو ذا يصبح رئيسا للوزارة بعد عبد الفتاح يحيى الذى جاء خلفا لصدقى ويصدر نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ مرسوما بالغاء دسـتور ١٩٣٠ وابطال العمل به ، وحل مجلسى البرلمان القائمين .. ولم يشر هذا المرسوم من قريب أو بعيد الى دستور ١٩٢٣ .. بل بقى الموضوع على ما كان عليه !! وهكذا فقد يمكن القول بشىء من الاعتماد المطلق على الاستنتاج أن موقف نسيم من صدقى لم يكن الا بمثابة الانتقام أو الثأر الشخصى الذى جاء فى أوانه .

سادسا : صـــدقى والبرلــان :

تحول موقف صدقى من البرلمان تحولا جذريا مع مرور الوقت فعلى الرغم من انه كان فى بواكير حياته السـياسية من اعمدة البرلمان برئاسته للجنة المالية تحت رئاسة سعد زغلول فانه بعد ذلك كان من انصار النظرية القائلة بضرورة بقاء البرلمان فى صورة

الذى راس مفاوضات سنة ١٩٣٦ وابرم معاهدتها فهو خبير بنقط الضعف فيها ..

« وان لهذا الأمر سابقة فى سنة ١٩٣٦ فقد تولى النحاس باشا رياسة وفد المفاوضة ولم يكن رئيسا للحكومة بل ذكر فى المرسوم الملكى الذى صدر بتشكيل جبهة المفاوضة أنه عين «بصفته رئيسا للوفد المصرى » .

« ان وفد المفاوضة ليس وفدا حكوميا بدليل أنه بالتشكيل المقترح لن يكون فيه من رجال الحكومة الا صدقى باشا ..

« وأنه لو تهاون الوفد فى التمسك برياسة الوفد وبغالبية أعضائه فانه يكون قد تهاون فى حق البلاد وقضى على نفسه بالفناء ، والعدم ، فالوفد يعتبر نفسه صاحب الغالبية فى البلاد وصاحب الوكالة عن الأمة .. »

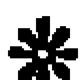
ولهذا فقد ظلت قيادات الوفد مصممة على أن يتولى النحاس باشا رئاسة وفد المفاوضات ، ولم يكن صدقى باشا راضيا عن هذا المنطق ، وكان يقول أن الوفد فى عام ١٩٢١ كان هو الحزب الوحيد فى البلاد ومع هذا لم يقبل عدلى أن يأخذ برأى سعد ، ولا بمطالبه فى مسألة الرئاسة « لأن عدلى لم يكن ذاهبا الى لندن لشراء عزبة وانما كان ذاهبا ليسترد لمصر حقوقا ومكانة » .

وهكذا كانت النتيجة ان تشكل الوفد برياسة صدقى دون عضوية الوفديين.

٦ ــ صدقى يشكك فى قدرات النحاس كرجل دولة ومفاوض :

لم يكن النحاس يحظى فى نظر صدقى باشا بنفس المكانة التى يحظى بها سعد زغلول بل على خلائه ، كذلك كان صدقى يرى نفسه أكفأ من النحاس وأجدر وهذه على سبيل المثال عبارات

لصدقى ينتقد فيها النحاس بشدة على تقاعسه عن التفاوض الجاد مع الانجليز يقول صدقى باشا : « كان الانجليز بعد فترة الاحتكام الدولى يعلنون رغبتهم فى المفاوضة من جديد اذا جاءت الخطوة الأولى من مصر ، وظل الموقف على هذا الحال مدة طويلة : صمت أو تجاهل من جانب مصر . ورغبة واستعداد من جانب الانجليز ، وكرروا غير مرة انهم ينتظرون أن تخطو مصر ليفتحوا الباب على مصراعيه . ولكن من عجب أن يتغير الموقف الآن ، فتتقدم مصر بمذكرة مهذبة رقيقة ومعـدلة ومخففـة على ما قيل . فيكون رد الانجليز الصمت والاصرار على الصـمت برغم مضى أكثر من شهرين » أيود النحاس باشا أن يعرف السـبب ؟ أنهم يريدون توضيح الأسس والتفاهم فى حدود المعقول .. انهم يدركون أن النحاس باشا حين يطالب بالجلاء العاجل الناجز عن وادى النيل بشـطريه : مصـره وسودانه ، فهو لا يخاطب الانجليز ، وانما يخاطب الدهماء ورجل الشارع ، وهم يريدون من زعيم الغالبية أن يكون واقعيا شجاعا يقوى على تحمل المسئولية فى الاقدام على ما يراه صوابا ، لا فى الاستمرار فى سـياسة الكلام والوعود والمزايدات » .. (وهذه العبارات كما نرى مليئة بالانتقـادات الصدقية الواضحة للشخصية النحاسية والسياسة النحاسية) .



ثانيا : صدقى والأحرار الدستوريون :

١ — من المؤسسين :

من الســــــهل أن يعتقد قراء التاريخ المصرى الحديث أن صدقى باشا كان من أبرز المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين فان لم يكن كذلك فهو فى هذا الفصيل .. وفى عهد وزارة زيور (١٩٢٤) كان صدقى وزيرا محســــوبا على مجموعة الأحــرار الدستوريين بقيادة عبد العزيز فهمى حتى أنه استقال معهم من الوزارة فى قضية كتاب الاســـلام ونظام الحكم ، ومع هذا فان صدقى لم يكن كذلك تماما ، انما كان أقرب اليهم من أن يكون فى الاتجاه الآخر .

٢ — صدقى ومحمد محمود :

كان صدقى باشا طيلة فترة حكمه فى بداية الثلاثينات تقريبا وفى بداياته هو بالذات حريصا على العلاقة مع محمد محمود باشا، ومع حزب الأحرار وكان يقول لمحمد محمود فى أول حــكمه عام ١٩٣٠ « انى عابر سبيل .. ومتى انتهيت من مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة » ومع هذا فان صدقى باشا لم يحظ كثيرا بثقة محمد محمود باشا .

ويرى كثيرون من المعاصـــــرين للرجلين أن الاختلاف ما بين الثقافة الانجليزية فى عقلية محمد محمود والثقافة الفرنسية فى عقلية صدقى باشا كان هو العامل الحاسم فى خلافهما الأبدى !!

وقد بلغ القدر من الاقتناع بهذا التفسير الى انتشار وازدهار القصة المشهورة من أن الملك فؤاد فى ١٩٢٨ كان يريد تعيين صدقى باشا رئيسا للوزراء على حين كان يرى المندوب السامى البريطانى جورج لويد تعيين محمد محمود صديق دراسته فى كمبردج ، فلما اختلفا كثيرا ، اقترعا فيما بينهما وجاءت القرعة فى صالح محمد محمود .. فلما تحرر الملك فؤاد من المندوب السامى فى ١٩٣٠ عاد الى رأيه القديم وعين اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء ..

وربما تكون المقارنة بين صدقى باشا ومحمد محمود باشا من أسهل وأسرع وأطرف المقارنات عند قراءة التاريخ الحديث ، فصدقى باشا بدل الدســـــتور على حين أن محمد محمود أوقف الدستور فحسب ، ولهذا فان صـــــدقى قد يكون أكثر راديكالية فى خصومة الوفد من محمد محمود !! وعلى حين أن محمد محمود كان أكثر قوة وصرامة من صدقى !! فقد كان صدقى أكثر دهاء .

وكان صدقى باشا فى اصـــلاحاته انشائيا يعمد الى جلب المنافع على حين كان محمد محمود وقائيا يعمد الى درء المفاسد ، وعلى حين كان محمد محمود حفيا بالقضاء على المفاسد وبردم البرك والمستنقعات وما اليها من كافة مواطن الفساد التى عمت البيئة المصرية وكان يتعقبها فى كل مكان ، فقد كان صدقى منتبها الى جلب المصالح باقامة مشروعات انشائية كبرى من أمثال كورنيش الاسكندرية وبنك التسليف وخزان جبل الأولياء ومصـــيف مطروح واستجلاب العنب .. الخ .

٣ — أزمة مأمور البراري :

كانت أزمة مأمور البراري (الذي بالغ في تعذيب المواطنين حتى قتله أحدهم) علامة تحول بارزة في علاقة صدقي بالأحرار الدستوريين الذين كانوا يتخذون موقفا مخالفا تماما لموقف الحكومة من هذه المسألة .. وليس هذا محلا للافاضة في ذكر تفصيل ما حدث في هذه الأزمة من بداياتها ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نلفت النظر الى أن الأمور قد وصلت حدا ظهر فيه الاختلاف التام بين صدقي رئيس الوزراء وعلى ماهر وزير الحقانية ، وظهر هذا واضحا عندما أثيرت الواقعة في البرلمان .

وتأزم الموقف بين اسماعيل صدقي (رئيس الوزارة) وعلى ماهر (وزير الحقانية) ، وفوجيء النواب بمواقف غريبة من على ماهر الوزير المفروض أن يلقى بيان الحكومة ، في المرة الأولى جاء وقابل اسماعيل صدقي وانسحب قبل أن يلقيه ، وفي المرة الثانية لم يحضر ووقف حلمي عيسى وزير المعارف ليلقي البيان نيابة عن على ماهر ، فاذا النواب يضجون ، ويقف اسماعيل صدقي محاولا اقناع النواب بشرعية نيابة وزير عن وزير .. والقى بيانا فيه تبرير لأعمال المأمور وتجريح للضحيتين، ولكن على ماهر قدم استقالته من وزارة الحقانية عقب ذلك .

وكان على ماهر يطلب اصدار العفو الملكي عن المحكوم عليهما في جناية قتل المأمور ، وضرورة تطبيق القانون بحرفيته على من يثبت التحقيق ادانته لأن سلطان القانون نافذ على الجميع . ولم يكن صدقي باشا من هذا الرأي ، ولم يكن في وسعه أن يجيب على ماهر الى طلبه . وأدلى على ماهر بعد استقالته ببيان للصحف سرد فيه حوادث البراري .. وتطوراتها .. وحمل الادارة تبعة الحادث لأنها بوسائلها غير الكريمة ، وتناسى رجالها لأبسط قواعد

الكرامة وتقدير المعايير الانسانية .. كانوا محرضين على الحادث ودافعين اليه .

وأسرع اسماعيل صدقي فتولى الرد على بيان على ماهر .. وشرح بدوره ظروفه وملابســـاته ، والتمس لرجال الادارة شتى المبررات .. ثم بعد رده في الصحف ألقى في مجلس النواب بيانا شاملا عن الحادث .. وقد انتهت قضية البرارى بالتماس الحكومة العفو عن المحكوم عليهما وصدر فى ذلك عفو ملكى باســـتبدال السجن المؤبد بالاعدام بالنسبة للمتهم الأول .

وهاهو ذا الدكتور محمد حسين هيكل باشا يروى لنا القصة من أبعادها الأخرى التى تتجاوز خلاف الوزير مع رئيس الوزراء الى أثر القضية فى ضميرنا الوطنى فيقول :

« ولعل الاجهاد هو الذى دفع صدقي باشا ليستمر فى سياسة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطشا تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب .

« وقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ عبد العزيز فهمى حكما قدم له بحيثيات وصمت العهد كله اقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء .. وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع اثبتها القضاء أن استقال على ماهر وزير الحقانية فكانت اســـتقالته بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره » .

ويعقب الدكتور هيكل بقوله :

« وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم الى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة، فقد أبدى الرجل منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام فى حدود هذا الدستور حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور .

« رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى اليه مظنة ، ولهذا دمغ الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية الى الاستقالة » .

٤ — التعاون فى حكومة ١٩٤٦ :

تشكلت وزارة صدقى باشا الأخيرة فى ١٩٤٦ من مستقلين (صدقيين) ومن الأحرار الدستوريين ، وهكذا يمكن القول بأن العوامل المشتركة فى تفكير الدستوريين وصدقى باشا قد عادت الى التوحيد بينهما بعد سنوات طوال من أزمة مأمور البرارى فى حكومة صدقى الأولى ، وهكذا يمكن القول أيضا بأن صدقى مهما استقل لم يكن بعيدا بدرجة ملحوظة عن الأحرار الدستوريين .

*

ثالثا : صـــــدقى باشا وحزب الشـــعب :

لم يكن لحزب الشعب وجود قبل تولى صدقى باشا الحكم فى مطلع الثلاثينات وانما ألف الرجل هذا الحــزب كمســـوغ من مســــوغات الحياة الســـياسية الحزبية ، وظل صدقى باشـــا بالطبع رئيســا لهذا الحـــزب طيلة توليه الوزارة وقد كان عبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذى خلف اســماعيل صدقى وكيلا لحزب الشعب الذى أسسه صدقى (وكان بالطبع لا يزال رئيسه) ، وفى غمرة احساس صدقى بالسلطة بعد تركها فانه لم يجد حرجا فى أن يعلن على الملأ فى مؤتمر صحفى فى مقر حزب الشعب انه يطلب الى الوزارة الجديدة أن : « تعتبر نفسها وزارة شعبية ، أى أن يكون وجودها استمرارا للوزارة الصدقية بسياستها باعتبار أن رئيسها وكيل لحزب الشعب ، وبها وزيران شعبيان وأن تتبع النهج الذى رســـمه الحزب وتبعته الوزارة السابقة ونفذته .. » .

واعتبر عبد الفتاح يحيى تصريح اسماعيل صدقى وخطابه هذا تحديا له وماسا بكرامته فاحتج لتدخل رئيس حزب الشعب فى شئون وزارته ، ومجاهرته بذلك التدخل ، وامــلائه للوزارة سياسة قد لا يرضاها أو لا يحب السير عليها ومنذ ذلك الحين بزغ جفاء شديد بين الرجلين وتطور هذا الجفاء من موقف الى موقف فقد رغب صدقى باشا فى ترشيح نفسه لرياسة مجلس النواب الأمر الذى لم يلق قبولا من عبد الفتاح يحيى وآخرين مما دفعهم

الى مناوأة هذا الترشيح .. هنا تتغلب على صدقى باشا الرغبة الملحة (أو العميقة) فى اراحة البال والحرص على الاحـــترام المريح فاذا هو يصدر بيانا يتخلى فيه عن ترشيح نفسه ويقول فيه :

« يعلم اخوانى أعضاء حزب الشعب انى لم ارشح نفسى لرياسة مجلس النواب وانما تمســـك لى بها رهط كبير منهم ، يحسبانها حقا طبيعيا من حقوق حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بى ، خصوصا فى الثلاث السنوات الماضية ، وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد .

« وبما أن الأمر قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب وأن تؤثر فى المظهر النيابى فى حين أن مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ، ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب .

« لذلك جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب الا يتمسكوا بترشيحى لرئاسة مجلس النواب » .

وتتطور الأمور بعد ذلك بحيث يحس صدقى باشا أن من الأوفق له كذلك أن يستقيل من عضوية البرلمان نفسه كذلك ، فاذا هو يفعل هذا فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

ويتبع صدقى باشا استقالته باجراء (تراجعى) ثالث ، اذ هو يستقيل من رئاسة حزب الشـــعب نفســه ، وهذا هو نص استقالته :

حضرة صاحب الدولة نائب رئيس حزب الشعب

« أتشرف بأن أبدى لدولتكم أنى قدمت استقالتى من عضوية مجلس النواب ، وبما أن رياسة حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال

بالحياة البرلمانية لذلك أرجو من دولتكم أن تتكرموا بعرض استقالى من رئاسة الحزب على مجلس الادارة » .

وهكذا أنهى صدقى باشا بسرعة شديدة خلافات كان يمكن أن تستغرق وقته ، وتحفظ له وجودا فى المعارك والمشاحنات السياسية اليومية ، لمدة طويلة ، ولكن يبدو أن صدقى باشا فى قرارة نفسه لم يكن يهتم كثيرا بمثل هذا الظهور أو الحضور السياسى ، فاذا هو يتخلى عنه بسهولة مادام الأمر لن يعود اليه فى الحاضر القريب ، وربما كان صدقى باشا مصيبا كل الاصابة فى سلوكه هذا من حيث الحرص على الوقت وعلى احترام النفس ، وعلى تسمية الأشياء بأسمائها بيد انه لا يمكن لنا ان نزعم انه كان سياسيا محترفا ونحن نراه يتراجع هذه التراجعات الثلاثة بدون أدنى مجهود ، كأنه لا يعنيه من الأمر شىء . على أنه لا ينبغى لنا أن نسرف في اطلاق مثل هذه الأحكام على صدقى باشا ما استطعنا ، وأن نتأمل فى الدوافع التى جعلته يؤثر الاستقالة من عضوية مجلس النواب ، حيث صرح صدقى باشا بما كان يدور من وراء الكواليس من مؤامرات عبد الفتاح يحيى باشا وحلمى عيسى باشا وذلك فى خطابه الى رئيس النواب الذى يقول فيه :

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

« سبق أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتى من عضوية مجلس النواب على هيئة هذا المجلس الموقرة . وقد اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف ، قيل انها القيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين والاتحاديين وفيها النذير بحل مجلس النواب اذا لم تتجه أصواتهم

لناحية معينة عند عرض استقالتى فى هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محل الدهشة منى حتى انى ترقبت صـــدور جرائد المساء لعل اقرأ بها ما يفيد ان ما نسـب الى الوزيرين مخالف للواقع ، وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هى مع الأسف الشديد تؤيد أنباء التصريحات بصورة لا تحتمل شكا ولا ابهاما ..

« ازاء ما تقدم ولعلمى أن حل مجلس النواب ، هو اجراء خطر لا تلجأ اليه الحكومات الا حيث يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى اتجاهات الحكم الرئيسية ، وليس قبول أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون فى كثير .

« ولحرصى من جانب آخر على استقرار الحياة النيابية التى عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد واخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون ، فقد يبدو لى مما أنا موقنه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتى ربما اثار بين النواب والحكومة خلافا قد يؤدى لما تعبر عنه الحكومة بمقتضيات المصلحة العامة ، لذلك رأيت أن اسحب استقالتى من عضوية المجلس حتى لا أهيىء فرصـة للنيل من النظام الحاضر فى شأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

اسماعيل صدقى

نائب فرسيس

١٩٣٣/١٢/٢٨

*

رابعا : صدقى والهيئة السعدية :

حين راس صـــدقى باشا الوزارة للمرة الأخيرة (١٩٤٦) كانت الهيئة السعدية من أبرز القوى السياسية فى الشارع المصرى وقد شكل صدقى باشا نفسه حكومته فيما بين حكومتين رأسهما زعيم السعديين فقد جاء خلفا للنقراشى باشا ثم خلفه النقراشى باشا نفسه أيضا .

ولم يتعاون السعديون مع صـــدقى باشا فى وزارته التى شكلها فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ فى بداية تشكيلها الذى اقتصر فيه على التحالف مع الأحرار الدستوريين ، وحين نقدم صدقى باشا الى البرلمان ليحصل على ثقة أعضائه فان الهيئة السعدية تحفظت فى ابداء هذا التأييد وقد تحدث باسمها ابراهيم عبد الهادى باشا فقال :

« لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون الهيئة السعدية حجر عثرة فى سبيل النظام الحاضر ، وللحكومة أن تفرح برجال الهيئة السعدية مرتين ، لأنهم اذا منحوها ثقتهم منحوها عن طمأنينة ويقين . انا لم أرد أن أظلم رجلا قبل أن يخطو فى طريقه الى العمل خطوة فهل يراد بى — وقد شق على أن أظلم الناس — أن أظلم ضميرى فأمنع الثقة قبل أن يستكمل راحته ؟ كلا .. اذن يا صاحب الدولة كن من ناحية الهيئة السعدية على اطمئنان بأنها منصفة كل رجل يخدم الوطن والمليك .. » .

وفيما بعد ذلك (فى سبتمبر ١٩٤٦) تم تعديل وزارة صدقى لتضم عددا من زعماء السعديين كان أبرزهم عبد الهادى باشـــا نفسه الذى تولى وزارة الخارجية (وأضيفت اليه بعد ٦ أيام وزارة

أخرى بالنيابة عن محمود حسن باشا أثناء مرضـــــه) والدكتور عبد الرزاق الســـنهورى باشا الذى عين وزير دولة ، وعبد الحميد بدوى الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد قدم صدقى باشا استقالة الحكومة كما نعرف فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وبقى السعديون كما بقيت الوزارة . وفى نوفمبر ١٩٤٦ عدلت الوزارة تعديلا آخر ولكنه لم يمس مناصب الوزراء السعديين فيها .

* * *

خامسا : علاقة صدقى بالزعماء المستقلين :

يلاحظ القارىء للتاريخ المصرى فيما قبل الثورة أن علاقة الزعمـــاء الســـياسيين ببعضـــهم البعض لم تكن أقل تعقيدا من علاقات الأحزاب المختلفة ببعضها ، فقد كانت لكل واحد من هؤلاء السياسيين القدامى خلفيات كثيرة وعلاقات متشابكة ومختلفة مع الزعماء المناظرين .. وربما كان صدقى باشا وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وتوفيق نسيم باشا أبرز الزعماء المستقلين فيما قبل الثورة ، وقد أتيح للأولين أن يكونا بمثابة نموذجا للرجل الحـــزب ، الذى يمثل بمفرده حزبا كاملا ، وهو ما حدث فعلا فى الحزبين اللذين ارتبطا بهما ، حزب صدقى (الشعب) وحزب على ماهر (الاتحاد) .

ويمكننا أن نعقب علاقات صدقى مع كل من الزعماء المستقلين على حدة ، غير أن الجانب الأهم فى مثل هذا الكتاب قد يكون للشخصية التى ندرسها ومدى تأثير هذه العلاقة وهذا التاريخ على أحداث الوطن فى هذه الفترة ولســنا نزعم أننا قادرون على هذا ولكننا سنحاول أن نلقى بعض الأضواء .

٤ ــ تطورات علاقة صدقى وعلى ماهر :

تبرز أمامنا ثلاثة مواقف مهمة فى علاقة هذين السـياسيين المتميزين (اشرنا من قبل فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب الى موقفين اثنين منها) ، الموقف الأول هو علاقة على ماهر مع صدقى باشا التى ظلت متأثرة بالتوتر الذى حدث بينهما حين كان صدقى رئيسا للوزاره وعلى ماهر وزيرا للحقانية فى وزارته ووقعت أزمة مأمور البرارى وظهر للعامة وفى البرلمان مدى التنافر الذى حدث بين الرجلين ، وإن كان هذا لم يمنع من أن على ماهر عمل وزيرا لأكثر من وزارة تحت رئاسة صدقى باشا .. وتحضرنى فى هذه المناسبة المقارنة بين الرجلين (على نحو المقارنة التى أجريناها من قبل بين صدقى ومحمد محمود) فبينما كان صدقى باشا عندما يترك الحكم لا يتوانى عن التعقيب والتعليق وابداء الرأى فى دينكاميكية شديدة فان على ماهر كان يأخذ طابع الصـمت والصـبر والترقب والحذر . وعلى صعيد آخر فربما كانت فى على ماهر مرونة ودهاء أكثر فائدة لشخصه من ذكاء صدقى وسعة أفقه الذى كان وطنه هو المستفيد الأول منه .

وعلى صعيد ثالث كان على ماهر أنسـب الرجال للمواقف الدقيقة التى كان فيها بالفعل رجـل مصر حـين انتقلت على يديه السـلطة من ملك الى ابنه (١٩٣٦) ومن ملكية الى ثورة (١٩٥٢) .. بينما كان صـدقى باشا فى المقابل رجل الأزمات الكبيرة كأزمة ١٩٣٠ الاقتصادية .. على ماهر هو الذى يستطيع حل المواقف التى تحل فى يوم أو يومين .. وصـدقى هو الذى يستطيع حل المشكلات التى تحتاج الى سنة وسنتين .. وبعبارات أخرى فان على ماهر يجيد المناورة السريعة على حين أن صدقى جيد التخطيط واسع الأفق طويل الأمد .

وعلى صعيد رابع كان على ماهر المانى النزعة وكان يظهر تعاطفا شديدا مع دول المحور فى مطلع الحرب العالمية الثانية .. وكان صدقى باشا فرنسى الثقافة .. ولهذا فان مما يجمع بينهما أن أحدهما لم يكن رجل الانجليز الأول ولا العاشر .

وعلى صعيد خامس فقد كان الرجلان من نوابغ من تخرجوا فى مدرسة الحقوق .. لكنهما سلكا مسلكا مختلفا تماما عن القضاء الجالس والواقف .. فصدقى رجل ادارة ثم اقتصاد . وماهر رجل تعليم ثم تشريع وادارة .

٢ ـ علاقة صدقى وعبد الفتاح يحيى :

أما عبد الفتاح يحيى باشا فقد كان بلاشك الى أيام وزارة صدقى الثانية واحدا من أبرز رجال صدقى وأعوانه ، فقد كان وكيل حزب الشعب الذى أسسه صدقى ، وكان الرجل الثانى فى فى وزارة صدقى ، ولكن يبدو أن الابراشى (الخطير كما يقولون) نجح فى أن يوقع بين الرجلين ، حتى جاء عبد الفتاح يحيى خلفا لصدقى ونشبت المعركة التى اشرنا اليها فى هذا الباب تحت عنوان « صدقى وحزب الشعب » ، ومن يومها لم تعد العلاقة بين الرجلين الى مجاريها .

وتعد علاقة عبد الفتاح يحيى بصدقى باشا نموذجا قويا لغياب الالتزام الحزبى عند أصحاب الانتماءات الوقتية أو المرحلية فهذا هو الرجل الثانى فى حزب الشعب سرعان ما ينفض يده من رجله الأول فى أول فرصة . وهو الموقف الذى يستحيل أن يحدث فى حزب جماهيرى ذى زعامة بأى صورة الا ان يتفجرالخلاف على مدى أعوام وأعوام .

٣ ـ صـــــدقى وتوفيق نســـيم :

على الرغم من ان هذه العلاقة كانت طارئة وغير ذات جذور فانها تعد من أهم المؤثرات فى التاريخ المعاصر.

ويمكن القول بأن ما يمكن أن يطلق عليه تعبير « الخلفيـــات الشـــخصية » كان من أبرز العـــوامل التى ســـاعدت على الغـــاء دســـتور صـــدقى فقد كان بين صدقى وتوفيق نسيم باشا ود مفقود فى مسألة الدستور منذ كان توفيق نسـيم باشا رئيسا للديوان الملكى فى أول عهد صدقى برئاسة الوزارة .. وحين قدم اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد مشروع دستوره أرفق توفيق نسيم به مذكرة ضافية ضمنها رأيه فى بعض مواده مما أسعد المعارضة ، ولكن الملك فؤاد لم يأخذ يومها برأى توفيق نسيم .. ثم تمضى الأيام وها هو ذا يصبح رئيسا للوزارة بعد عبد الفتاح يحيى الذى جاء خلفا لصدقى ويصدر نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ مرسوما بالغاء دســتور ١٩٣٠ وابطال العمل به ، وحل مجلسى البرلمان القائمين .. ولم يشر هذا المرسوم من قريب أو بعيد الى دستور ١٩٢٣ .. بل بقى الموضوع على ما كان عليه !! وهكذا فقد يمكن القول بشىء من الاعتماد المطلق على الاستنتاج أن موقف نسيم من صدقى لم يكن الا بمثابة الانتقام أو الثأر الشخصى الذى جاء فى أوانه .

سادسا : صـــــدقى والبرلمـــان :

تحول موقف صدقى من البرلمان تحولا جذريا مع مرور الوقت. فعلى الرغم من انه كان فى بواكير حياته الســـياسية من أعمدة البرلمان برئاسته الجنة المالية تحت رئاسة سعد زغلول فانه بعد ذلك كان من انصار النظرية القائلة بضرورة بقاء البرلمان فى صورة

٨٦ ـ **تـاريخ التجـارة المصريـة فى مصر الحرية الاقتصـادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**
د٠ أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كلين ، ج ١ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،**
د٠ عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،**
د٠ نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيـلد : ترجمـة : عبد الحميـد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،**
نجـوى كامـل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية فى البرلمـان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،**
د٠ نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ج ٢ ،**
د٠ سـهير اسـكندر ، ١٩٩٦

رقم الايداع ١٠٦٢٥/١٩٩٧

الترقيم الدولي I.S.B.N. 977 — 01 — 5445 —8

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

إن اسماعيل باشا صدقي، شخصية تاريخية من أهم الشخصيات التى مرّت بتاريخ مصر والتى أثرت فى تاريخها الحديث تأثيرا كبيرا بالإيجاب والسلب على السواء، فهو مبتدع فكرة التدخل فى الانتخابات العامة لصالح القصر الملكي، وقام بتزويز عدة انتخابات عامة، وأقام دكتاتورية تميزت بالجرأة فى الاعتداء على حقوق الشعب، وحفلت عهود حكمة بالصدام الدامي مع الجماهير المصرية التى كانت تولي حزب الوفد ثقتها وتأييدها.

على أنه فى الوقت نفسه كان حاكماً يحفل عهده بالانجاز المالى والادارى، كما كان رجل دولة من طراز نادر، فعلى الرغم من قصر فترات حكمة إلا أنه استطاع أن ينشئ مصيف مرسى مطروح، وأن يقيم مشروع كورنيش الأسكندرية، وأن ينشئ مشاريع هامة أخرى.

مطابع الهيئة المصرية العامة ب